


الأزهر الشريف
مجمع البحوث الإسلامية
سلسلة مجمع البحوث الإسلامية
السنة التاسعة والأربعون ١٤٣٩هـ/٢٠١٨م

# الإسلام فطرة الله

د. محمد البهي
عضو هيئة كبار العلماء
ت. ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م

تقديم:
أ. د. محمود حمدي زقزوق

إشراف
أ.د / محيي الدين عفيفي أحمد
أمين عام مجمع البحوث الإسلامية

بطاقة الفهرسة

إعداد الهيئة المصرية العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشئون الفنية

البهي، محمد

الإسلام فطرة الله

الأزهر الشريف - مجمع البحوث الإسلامية

١- اتجاه الإسلام

٢- أداء الإنسان فيما استخلف عليه.

٣- مميزات الاتجاه الاجتماعي الإسلامي.

١٥٢ ص ، ٢٠ سم

العنوان: مجمع البحوث الإسلامية - القاهرة

رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٧٧٥٨م

الترقيم الدولي: 978-977-205-228-8

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

# تصديــــــــر

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن دعا بدعائه واهتدى بهداه .. أما بعد،،،

فلقد كان الأزهر الشريف على مر تاريخه ـ ولا يزال ـ الحارس الأمين على الإسلام؛ عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا، يؤدي رسالته، ويتحمل مسئوليته في المحافظة على الدين وتراثه وعلومه الشرعية والعربية وغيرها، حتى صار كعبة العلوم الدينية والعربية والثقافية في مصر والعالم، ومركز إشعاع روحي وديني وثقافي، ينشر مباديء وأخلاق الإسلام، ويوضح المنهج النبوي في مواقف الحياة المتنوعة بعيدًا عن التعصب الأعمى، أو الاضطهاد الفكري أو المادي، مراعيًا لظروف الناس وحاجاتهم، وكتب الله له القبول فتهيأت له النفوس على مدار عقود وقرون طويلة، فأصبح الجامعة الإسلامية الكبرى الفريدة في العالم بتاريخها وأهدافها ورسالتها ومنهجها ووسطيتها.

إن الأزهر الشريف يضطلع بمسئولياته ويواصل مسيرته العلمية في بيان حقائق الإسلام بمنهج وسطي معتدل يحترم التعددية الدينية والمذهبية والفكرية، ويعمل على تصحيح المفاهيم المغلوطة، لأجل حماية العقول من الغلو والتطرف والتسيب.

وانطلاقًا من هذه المسئولية كان الدور العظيم لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الأستاذ الدكتور/ أحمد الطيب في النهوض بالتبعات الملقاة على عاتق الأزهر الشريف في الداخل والخارج، ببيان حقائق الإسلام ومواجهة التطرف والإرهاب، وأهمية المجابهة الفكرية وبيان جهود الأزهر الشريف وجميع هيئاته حيث أكدّ فضيلته: أن الأزهر الشريف قد عاش أكثر من ألف عام ـ وسيظل ـ يُدرِّس المذاهب الفقهية، والمسائل الكلامية على افتراقها، والعلوم الإسلامية بمختلف أذواقها ومشاربها، لكن الأزهر قد وجد ضالته ـ منذ القدم ـ في مذهب أهل السنة والجماعة، واتخذه طوق نجاة للمسلمين كلما عضّتهم نوائب التشرذم وآفات التعصب المقيت لمذهب يراه أصحابه: هو الإسلام الذي لا إسلام غيره .. وسبيل الأزهر اليوم هو سبيله بالأمس: السعي الحثيث لجمع كلمة المسلمين، ووقوفهم صفًا واحدًا في مهب العواصف والتيارات.

إن الأزهر الشريف الذي يرفع راية «جمع الكلمة» بين المسلمين، لا يتردد في مقاومة موجات الإلحاد، والتغريب، والإفساد الأخلاقي، ولا يدخر جهدًا في مقاومة الانحراف التكفيري الطارئ، والمرفوض من جماهير الأمة الإسلامية قديمًا وحديثًا، وليس أمامه ـ من أجل تحقيق هذا الهدف ـ إلا مواصلة السعي ـ بصدق ـ لجمع علماء المسلمين على كلمة واحدة، لمواجهة الأخطار التي تهدد الجميع، ولتحقيق مصالح الأمة، ودرء المفاسد عنها، ومن دون هذا الالتقاء،

فإن النتائج لن تكون على النحو الذي نرجوه لأمتنا، وتقتضيه مصلحتها في هذه الظروف التي يمر بها العالم الآن[1].

هذا، وتتعاظم آمال وطموحات الناس حول الأزهر الشريف يومًا بعد يوم، وتتعالى صيحات النداء والفزع إليه ـ بعد الله تعالى – باعتباره الملاذ الآمن للمسلمين في العالم من الانحراف الفكري، والتطرف والإرهاب ، وقد عمل الأزهر الشريف على تلبية هذه النداءات وتحقيق الطموحات، وذلك بكل هيئاته ودواوينه ودوائره العلمية والمعرفية، ومنها: مجمع البحوث الإسلامية، الذي أسهم بجهود عظيمة في العطاء العلمي للأزهر الشريف من خلال دراسة القضايا العلمية المختلفة، إيمانًا منه بدوره العلمي في تصحيح المفاهيم الخاطئة، وبيان وسطية وسماحة الإسلام، وأهمية التيسير ورفع الحرج عن الناس.

إن ما قدمه مجمع البحوث الإسلامية ويقدمه في هذا الصدد ليؤكد جهوده الدؤبة في خدمة الحياة العلمية والعملية للمسلمين؛ في التنظيم، والتشريع، والثقافة، والحضارة، والاجتماع، والسلوك، والأحوال الشخصية، والمعاملات، وما إلى ذلك مما يدخل في صميم الحياة ومتطلباتها.

---

(١) كلمة الإمام الأكبر شيخ الأزهر أ.د/ أحمد محمد الطيب، في افتتاح مؤتمر خطورة الفكر التكفيري والفتوى بدون علم، ١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

إن مجمع البحوث الإسلامية وهو يؤدي دوره باعتباره هيئة علمية وبحثية وثقافية ومعرفية بالأزهر الشريف، لا ينفصم عن واقع الناس والمشكلات والتحديات التي تحيط بهم، وظهور أنماط من السلوك وألوان من المعاملات تتطلب ضرورة بيان الرأي والشرعي والديني لها؛ حتى لا ينخدع الناس بالسيىء منها، أو ينساقوا وراء الفكر المنحرف والفتاوى الشاذة التي تعاني منها مجتمعاتنا في ظل انتشار التطرف والإرهاب.

ومن المؤلم غاية الألم أن ترتكب جرائم باسم الإسلام وباسم شريعته السمحاء، وتُنفذ العمليات المدمرة مع صيحات التهليل والتكبير، ودعوى الجهاد والاستشهاد في سبيل الله، الأمر الذي استغله الإعلام الغربي أسوأ استغلال في تشويه صورة الإسلام، وتقديمه للعالم بحسبانه دينًا همجيًا متعطشًا لسفك الدماء وقتل الأبرياء، وأنه يحرض أبنائه وأتباعه على العنف والكراهية والأحقاد، وللأزهر موقف واضح في هذه القضايا قام بإعلانه وبيانه كأشد ما يكون البيان وضوحًا وجلاءً.

وانطلاقًا من دور المجمع ومسئولياته العلمية؛ فقد قام بإعادة طبع مجموعة من الكتب العلمية النافعة، والتي تتنوع موضوعاتها، وتلبي عددًا من احتياجات المرحلة الراهنة، حيث تشتمل هذه الكتب على قضايا ومسائل تتصل بالعقيدة، والشريعة، والأخلاق، والتفسير، وعلوم السنة النبوية، والثقافة الإسلامية في مجالاتها المختلفة؛ ليكون

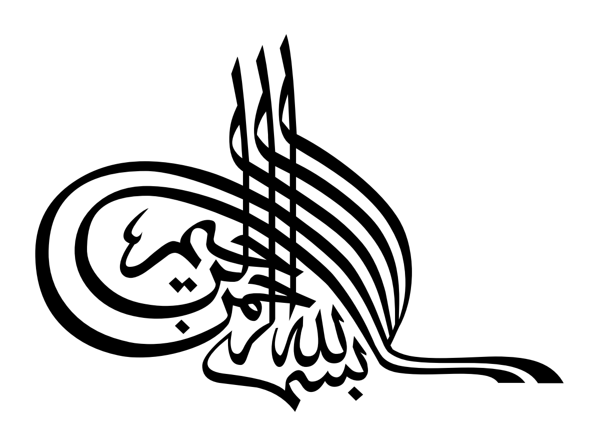
الناس على بينة من أمرهم فيما يتعلق بالأمور الدينية والاجتماعية والأخلاقية، خاصة في ظل تراجع منظومة القيم الأخلاقية، وانتشار موجات التطرف والإرهاب والتكفير والإلحاد والتسيب والإنحلال، مما يستلزم معالجة هذه المسائل من خلال الفكر الوسطي الذي يعمل الأزهر الشريف على ترسيخه.

نسأل الله تعالى القبول، وأن يكون العمل خالصًا لوجهه تعالى، إنه نعم المولى ونعم النصير.

**الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية**

**أ.د/ محيي الدين عفيفي أحمد**




بسم الله الرحمن الرحيم

# تقديم

## بقلم: أ. د. محمود حمدي زقزوق

الأستاذ الدكتور محمد البهي -رحمه الله- من كبار علماء الأزهر المرموقين ومن أعلام المفكرين الإسلاميين في القرن العشرين، ويعد فكره امتدادًا لفكر الشيخ محمد عبده، وإن كان لم يحظ بالجلوس إليه والتتلمذ عليه؛ فقد ولد الدكتور محمد البهي في العام نفسه الذي رحل فيه الشيخ محمد عبده عن دنيانا.

لقد كان الشيخ محمد عبده باعثا لنهضة فكرية تجديدية في الفكر الإسلامي، وقد سار الدكتور البهي على نفس الدرب، بعث يقظة فكرية في أوساط تلاميذه ومريديه، ودفعهم إلى أن يكون لديهم طموح ووعي فكري ويقظة عقلية وأفق واسع؛ ليكونوا لبنات صالحة في بناء وطنهم والنهوض به من ناحية، ويكون لهم دور في بناء الفكر الإسلامي وتجديده، وفي الدفاع عن الإسلام وفهمه على أساس سليم من ناحية أخرى.

وقد ولد د. محمد البهي في قرية (أسمانية) التابعة لمركز شبراخيت بمحافظة البحيرة بمصر في ٣ أغسطس سنة ١٩٠٥م، وبعد أن أتم حفظ القرآن الكريم التحق عام ١٩١٧م بمعهد دسوق الديني، وبعد ثلاث سنوات انتقل إلى معهد طنطا الديني، ثم إلى معهد الإسكندرية الديني؛ حيث حصل منه على الشهادة الثانوية الأزهرية. وبعد ذلك

تابع دراسته في الأزهر الشريف بالقاهرة، وحصل على شهادة العالِمية النظامية بعد أن تقدم إلى الامتحان من الخارج مختصِرًا بذلك المدة الدراسية، ثم التحق بقسم التخصص في البلاغة والأدب، وأتم دراسته في هذا القسم وحصل على درجة التخصص عام ١٩٣١م، وكان البحث الذي تقدم به للحصول على هذه الدرجة بعنوان: (أثر الفكر الإِغريقي في الأدب العربي نثرًا ونظمًا).

وفي سبتمبر ١٩٣١م سافر إلى ألمانيا لدراسة الفلسفة، مبعوثا من مجلس مديرية البحيرة على البعثة التي كانت ممولة؛ إحياء لذكرى الشيخ محمد عبده. وقد حصل على الدكتوراه من جامعة هامبورج عام ١٩٣٦م، وكانت رسالته للدكتوراه في موضوع: (الشيخ محمد عبده والتربية القومية في مصر).

وبعد عودته إلى مصر اشتغل بتدريس الفلسفة في كلية أصول الدين، ثم نقل عام ١٩٥٠م إلى كلية اللغة العربية أستاذًا ورئيسًا لقسم الفلسفة، وعمل بجانب التدريس مديرًا عامًا للثقافة الإِسلامية بالأزهر، ثم عين أول مدير لجامعة الأزهر بعد صدور قانون تطوير الأزهر عام ١٩٦١م. وفي سبتمبر ١٩٦٢م عين وزيرًا للأوقاف وشئون الأزهر. وفي مارس ١٩٦٤م عين مرة أخرى مديرًا لجامعة الأزهر، فاستقال وعُين أستاذًا للفلسفة الإِسلامية بكلية الآداب بجامعة القاهرة.

وعندما بلغ سن التقاعد ترك التدريس وتفرغ للكتابة والتأليف، إلى أن وافته المنية في ١٠ سبتمبر ١٩٨٢م، وعمره سبعة وسبعون عامًا.

وقد وقف الدكتور البهي موقفًا صارمًا ضد تيار الفكر المادي التاريخي، وألف في نقده كتابه: (تهافت الفكر المادي والتاريخي ١٩٧٥م)، وقد بين في هذا الكتاب مدى تخلف الفكر الماركسي اللينيني وإفلاسه في تحقيق العدالة الاجتماعية، ومدى بعده عن إيجاد مجتمع إنساني بلا طبقات، ومدى ضلوعه في الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استخدام الإرهاب والتعذيب والتجويع والإذلال، فالتقدمية التي يدعيها لا صلة لها بالتقدم في إنسانية الإنسان، وهو إذ يدعي العدالة يحقق الظلم، ويخلق طبقة بدل طبقة، ويحارب الدين، ويمنع المجتمع الماركسي أن يطل على الفكر الإنساني غير الماركسي[1].

وكما وجه الدكتور البهي نقده للفكر الماركسي وجه أيضًا سهام نقده للفكر الغربي الاستعماري، الذي يريد إبقاء المسلمين في موقع التخلف. ومن هنا كان كتابه: (الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي) الذي قصد به كما يقول: «بيان السبيل لمن يحرص في

(١) تهافت الفكر المادي التاريخي ص٦ وما بعدها - دار الفكر - بيروت ١٩٧٠م.

الشرق الإسلامي على الاستقلال في التفكير وفي السياسة من مفكري الإسلام وزعماء السياسة بينهم. وهذا السبيل ليس هو سبيل الغرب الذي يدعونا إليه لأن في سبيل الغرب قبول الاستعمار والمذلة والدعوة إلى التخلف، وإنما هو سبيل الشرق (الإسلامي) الذي يريد أن يتحرر من استعمار الغرب وإذلاله وحرصه على أن يبقى متخلفًا»[1].

ولم يكن الدكتور البهي يترك فرصة إلا ويهاجم فيها بشدة الفكر المادي في مختلف أشكاله وصوره، وهذا ما يلحظه المرء بوضوح في معظم كتبه، حتى مؤلفاته في تفسير القرآن الكريم، فقد راح فيها يبين أن الوحي المكي قد حارب مادية الفكر التي كانت تسيطر على عقول العرب المكيين. وما المادية المعاصرة إلا شكل آخر من أشكال المادية لا يختلف في أساسه عن المادية القديمة.

ويرى الدكتور البهي أن حل مشكلات المجتمعات الإسلامية المعاصرة يكمن في الحلول الإسلامية، وليس في الحلول المستوردة من الشرق أو الغرب. وقد حاول أن يوضح ذلك في كتابه: (دور الإسلام في حل مشكلات المجتمعات الإسلامية المعاصرة)، تناول فيه الرأي الإسلامي في حل عدد من المشكلات التي تسود

(١) الفكر الإسلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي ص٦٢ - دار الفكر - بيروت ١٩٧٦م.

المجتمعات الإسلامية المعاصرة، وهي مشكلات: العلمانية والديمقراطية، ومشكلة الاقتصاد في المجتمع، ومشكلة العمل في المصانع، ومشكلة التأمين والبنوك، ومشكلة ازدياد السكان والحياة الصناعية المعاصرة.

وهكذا كان حريصًا على عرض وجهات النظر الإسلامية في مواجهة التيارات المعاصرة، وقد أشار إلى ذلك في سيرته الذاتية [1] بقوله: «وأعتقد أني قد ساهمت إلى حد ما في عرض الإسلام في مواجهة التحديات الأيديولوجية الماركسية والمنطقية الوضعية».

ولكن الدكتور البهي في نقده للفكر الماركسي من جانب والفكر الغربي الرأسمالي من جانب آخر، وفي نقده لتيارات الفكر الإغريقي - لم يكن يدعو إلى انغلاق الفكر الإسلامي على نفسه، وإنما كان يدعو إلى التأني في القبول أو الرفض، ويعبر عن هذا الموقف بقوله: «إن الأمة الإسلامية في حاضرها لا ينبغي أن تغلق النوافذ دون الفكر المعاصر، كما لم تغلقها دون الفكر الإغريقي في الماضي، ولا الفكر الفارسي أو الهندي أو الديني المسيحي واليهودي، ولكن يجب أن تتريث في قبوله، ولا تتوانى في رده إن كان يحمل خطرًا يهدد وجودها واستقلال ذاتيتها

(١) حياتي في رحاب الأزهر طالبا وأستاذاً ووزيراً ص١٣٩.

كمـا فعلت بالأمس»[1] . فالقصـد إذن هو تقييم هذا الفكر الوافد «بهدف أن تبقى رسالة الله في بُعد عن صفة الإنسان ، كي ترسم الطريق المستقيم لهداية الناس جميعا ، كما يبقى الفكر الإنساني مستقلا عن أن تشوبه عقيدة أو إيمان ؛ كي لا يحجم الإنسان عن نقده وتقييمه»[2]

وللدكتـور محمـد البهـي إنتـاج علمي غزيـر ومتنوع ، ومعظم هذا الإنتاج ألفه في العشرين عاما الأخيرة من حياته بعـد أن تفرغ للتأليف ، وقد بلغ عدد الكتب التي ألفها ٣٢ كتابا ، وعدد الرسـائل الصغيرة ٢٢ رسـالة ، وقام بتفسـير ٣٢ سـورة من القرآن الكريم ، بالإضافة إلى تفسـير (جزء عـم) كله ، وأهم مؤلفاته المبكرة في الفلسـفة الإسـلامية كتابه : (الجانب الإلهي من التفكير الإسلامي) ١٩٦٧م .

أما الكتاب الذي كان سـبب شـهرته فـي العالم العربي والإسـلامي فهو كتابه : (الفكر الإسـلامي الحديث وصلته بالاستعمار الغربي) ١٩٧٥م .

ومـن بيـن مؤلفاتـه التـي توالـى صدورها منذ أواسـط الستينيات ، نذكر بصفة خاصة المؤلفات التالية :

١- الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم .

٢- الفكر الإسلامي المعاصر : الجزء الأول : مشكلات

---

(١) الجانـب الإلهـي من التفكيـر الإسـلامي ص٦ - دار الكاتب العربي للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٦٧م.

(٢) المرجع السابق ص١٢.

الأسـرة والتكافـل - الجـزء الثانـي: مشـكلات الحكـم والتوجيه.

٣- الإِسلام في الواقع الأيديولوجي المعاصر.

٤- طبقيـة المجتمـع الأوروبـي وانعـكاس آثارها على المجتمع الإِسلامي المعاصر.

٥- منهج القرآن في تطوير المجتمع.

٦- تهافت الفكر المادي التاريخي.

٧- من مفاهيم القرآن في العقيدة والشريعة.

٨- المجتمـع الحضـاري وتحدياتـه من توجيـه القرآن الكريم.

٩- الإِسلام في حياة المسلم.

وقبـل وفاته بعامين كتب سـيرته الذاتيـة، وقد صدرت بعـد وفاتـه بعنـوان: (حياتـي فـي رحـاب الأزهـر: طالبا وأسـتاذا ووزيرا)، ويُعد هذا الكتاب وثيقة هامة لتسـجيل بعـض الأحداث التي مرت به، ولها صلـة ببعض التطورات السياسية والأحداث التي مرت بالأزهر.

بسم الله الرحمن الرحيم

# اتجاه الإسلام

## رسالة الإنسان على الأرض:

إن الإِسـلام ينظر إلى (الإِنسـان) نظرة طبيعية، تسـاير فطرتـه وطبيعتـه وتقر خصائصه التي لـه، والتي يتميز بها عـن الكائنات الأخرى الموجودة في محيط الحياة الأرضية التي يعيشها وكُلِّف بالقيادة فيها.

يرى الإِسـلام طبيعة (الإِنسـان) طبيعة غريزية عقلية، لهـا غرائز تدفعها بلا شـعور، ولها عقل يفكـر، ويرجح، ويختار، قبل أن يدفع نحو العمل والسلوك.

كمـا يـرى أن أقـوى الغرائـز فيـه غريزتـا (النسـل) و(الاقتناء)؛ إذ عليهما يقوم بقاء الإِنسان في شخصه ونوعه. والبقاء الإِنسـاني والمحافظة عليه أهم هدف للإِسلام، إذ به ترتبط رسالته في حياته، وهي نصرة الحق على الباطل.

تصور الآية القرآنية:

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ ۚ وَلَكُمُ ٱلْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ﴾ (الأنبياء: ١٦ - ١٨)

-وتزيـده وضوحًا (قصـة آدم) وخروجه من الجنة، على نحو ما جاء في (سورة طه):

﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبْلُ فَنَسِىَ وَلَمْ نَجِدْ لَهُۥ عَزْمًا ﴿١١٥﴾ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ فَسَجَدُوٓا۟ إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴿١١٦﴾ فَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ ٱلْجَنَّةِ فَتَشْقَىٰٓ ﴿١١٧﴾ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ ﴿١١٨﴾ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَؤُا۟ فِيهَا وَلَا تَضْحَىٰ ﴿١١٩﴾ فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ ٱلشَّيْطَـٰنُ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَىٰ شَجَرَةِ ٱلْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَىٰ ﴿١٢٠﴾ فَأَكَلَا مِنْهَا فَبَدَتْ لَهُمَا سَوْءَٰتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ ٱلْجَنَّةِ ۚ وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ ٱجْتَبَـٰهُ رَبُّهُۥ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾ قَالَ ٱهْبِطَا مِنْهَا جَمِيعًۢا ۖ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّى هُدًى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴿١٢٣﴾ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ﴿١٢٥﴾ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ ءَايَـٰتُنَا فَنَسِيتَهَا ۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴿١٢٦﴾ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى مَنْ أَسْرَفَ وَلَمْ يُؤْمِنۢ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ۚ وَلَعَذَابُ ٱلْـَٔاخِرَةِ أَشَدُّ وَأَبْقَىٰٓ﴾

(طه: ١١٥ ـ ١٢٧)

❑❑❑

**فمـا جاءَ أولًا في ( سـورة الأنبياء ) حدد الهدف من خلق العالـم ، وحـدد أَن خلقـه ليـس للهـو واللعـب ، وإنما لما هـو أَعظم شـأنًا ، وإنما هو ممارسـة الصراع فيـه بين الحق والباطـل ، ثم نصرة الحـق على الباطل أَخيـرًا نصرًا مبينًا ؛ حيث ينتهي أمر الباطل ولا تقوم له قائمة بعد ذلك .**

**والآيـات الأخرى التي تحكي قصة آدم في ( سـورة طه ) تصور :**

**• أن طرفـي الصـراع فـي قضيـة الحـق والباطـل همـا : ( الإنسان والشيطان ) .**

**• وأَن كلا منهما عدو للآخر : ﴿بَعۡضُكُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوّٞۖ﴾ .**

**• وأن على الإنسان لكي يكون إيجابيًّا في نصرة الحق أَن يهتدي بهدى الله :**

﴿فَإِمَّا يَأۡتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدٗى فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشۡقَىٰ﴾

**• أما ( الشـيطان ) : فقد عصى ربه مـن أَول الأمر فغوى ، وتحـدى في عصيانـه وغوايته أَن يسـعى مـا أَمكنه الجهد لصـرف الناس عن الهداية . وسـأل ربـه ـ على نحو ما تذكر الآيات الآتية ـ لينظره كي يريه من يضلهم عن سبيل الله :**

﴿ قَالَ يَٰٓإِبۡلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَن تَسۡجُدَ لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ أَسۡتَكۡبَرۡتَ أَمۡ كُنتَ مِنَ ٱلۡعَالِينَ (٧٥) قَالَ أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُۖ خَلَقۡتَنِي مِن نَّارٖ وَخَلَقۡتَهُۥ مِن طِينٖ (٧٦)

قَالَ فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٧٧﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ ﴿٧٨﴾ قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٧٩﴾ قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ ٱلْمُنظَرِينَ ﴿٨٠﴾ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْوَقْتِ ٱلْمَعْلُومِ ﴿٨١﴾ قَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٨٢﴾ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ ٱلْمُخْلَصِينَ ﴿٨٣﴾ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾

(ص: ٧٥ – ٨٥)

ومدة وجود السموات والأرض ـ إلى يوم البعث ـ تعتبر المسرح الزمني لصراعِ الحق مع الباطل.

• والإِنسان منذ أن نزل إلى هذه الأرض ووُجد عليها مُطالب بأَن يكون في جانب الحقِ ونصرته إلى موته، وإلى بعث الناس جميعًا. ومطالبٌ بأن يبذل جهده في جانب الحق في غير انقطاع وفي غير تراخ.

وحياة الإِنسان في الدرجة الأولى – إذن – ليست حياة أكلٍ ونسلٍ، وإنما هي ـ أَصلاً ـ حياة كفاح وصِراع ومقاومة.

أما الأَكل والنسل فضرورتهما للإِنسان أَنه يتمكن عن طريقهما من الاستمرار في الكفاح والصِراع والمقاومة وهو هدف إنسانيته في وجوده على هذه الأَرض.

• و(الأرض) هي الميدان الذي يشاهَد عليه الحق والباطل كطرفي نقيض.

تشاهَد عليه الهداية والضلال في حياة الإِنسان، والغواية والإِفساد في مهمة الشيطان.

ولـن تخلـو الأَرض من حقٍ وباطل معًـا ، ولن تكون حياة الإِنسان إلى الهداية خالصة ، أو الضلال خالصًا .

ولن ينصرف الشيطان عن عمل الغواية والإِغراء والعبث والفساد .

فالإِنســان ليس مخيـرًا بيـن الهداية والضــلال ، بل هو مطالب بالوقوف إلى جانب الهداية ؛ لنصرة الحق .

والشــيطان ليــس مخيرًا فــي الانصراف عن الإِغــواءِ أو الإِضــلال ، بل أَلزم نفســه بالتحدي في الإِغــواء والإِضلال ، وقبــلِ منــه رب الســموات والأَرض هــذا التحــدي منــذ أَن أَرجــأه إلــى يوم البعث ، أَي : طيلة وجود الإِنســان في حياته الأَرضية . والإِغواء والإِضلال مقدر على الشيطان ، وضرورة في وجوده لا يمكنه التخلف عنه .

والشيطان في مباشرته لمهمته يباشرها في حياة الأفراد بترجيــح جانب الغرائــز في تصرفاتهم علــى حكمة العقل ومنطقه في التوحيد والقيادة .

وفي مباشــرته لهذه المهمة في حياة الأمم والمجتمعات يباشــرها بطغيان الطغــاة ، واســتبداد الأقويــاء بالمال ، أو الشرف ، أو الجهل ، أو العصبية .

ورســالات الرســل هي لذلك : في تبصير الأفراد بمكان قيــادة العقل في حياتهم ، وبنتائــج جنوح الغرائز من أضرار نفسية وبدنية تؤذيهم وتقلقهم ، وفي تبصير المستضعفين فــي الأرض بمكانهــم فــي الحيــاة وباعتبارهم الإِنســاني ،

وبحقوقهم الفطرية في الحياة، مع مطالبة الأَفراد بالاعتدال في الاستجابة إلى غرائزهم، ومطالبة المستضعفين بالثورة على الظلم والطغيان والاعتداء، ضد الطغاة والأَقوياء والمستبدين.

-و(رسول الله) -أَي رسول هو برسالته هاد ومرشد. و(كتاب الله) هداية وإرشاد.

ورسالة السماء في عمومها ثورة على الباطل من أَجل الحق، وعلى الإِضلال والغواية من أجل الهداية. والمؤمنون برسالة الله هم جنود الثورة الإِلهية يفدونها بأَموالهم وأنفسهم.

﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾

(الحجرات: ١٥)

## إعداد الإنسان في طبيعته للرسالة:

والإِنسان -إذن- لكي يناضل ويكافح من أَجل الحق، ويدفع غواية الباطل وإضلاله لا بد أَن يحافظ على بقائه في حياته الفردية، وعلى استمرار نوعه الإِنساني. والمحافظة على البقاءِ في كلا الجانبين تدفع إليه غريزة فيه وفطرة من فطر طبيعته.

ولكي يحافظ الإِنسان على بقائه محافظة سهلة وتلقائية

ـ كان من غرائزه الأخرى التي أعد بها :

• غريزة التملك والاقتناء .

• غريزة النسل أو الجنس .

أما غريزة التملك والاقتناء فهي لدفع تهديد البقاء الشخصي أو الفردي .

وأما غريزة النسل أو الجنس فهي لدفع تهديد النوع الإنساني بالفناء والانقطاع .

وغريزة التملك والاقتناء هي تلك الغريزة التي تدفع الإنسان إلى المال : في السعي إليه وتحصيله ، وتنميته ، وادخاره .

كما أن غريزة النسل تدفعه إلى الاتصال بالجنس الآخر في سبيل النسل والأولاد .

وإذن نحن نقرأ قول القرآن الكريم :

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ وَٱلْأَنْعَٰمِ وَٱلْحَرْثِ ۗ ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلْمَـَٔابِ ﴿١٤﴾ ۞ قُلْ أَؤُنَبِّئُكُم بِخَيْرٍ مِّن ذَٰلِكُمْ ۚ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَٰجٌ مُّطَهَّرَةٌ وَرِضْوَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ ﴾ (آل عمران : ١٤ ، ١٥ )

وحين نقرأ هذه الآيات نرى أن الإسلام يقر وجود هاتين

الغريزتين في الإنسان.

•يقر غريزة الجنس والنسل فيما ذكره هنا في هذه الآيات من حب النساء والأولاد.

ويقر كذلك غريزة التملك والاقتناء فيما ذكره هنا كذلك من حب الذهب والفضة، وما يُقتنى لضرورة الحياة ومتعها من إنتاج الأرض والحيوان.

وكأن هاتين الغريزتين في نظره هما الغريزتان الأَساسيتان في الإنسان لأنه وصف مطلوبهما وما يدفعان إليه على سبيل الحصر ـ بأَنه متاع الحياة الدنيا؛ فقال:

﴿ذَٰلِكَ مَتَٰعُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ (آل عمران: ١٤)

وهذه الجملة: (ذلك متاع الحياة الدنيا) تعقيب بعد تفصيل لما يميل إليه الإنسان في حياته ويحرص على الإكثار والمزيد منه.

ولكن القرآن في هذه الآيات لم يقصد قصدًا مباشرًا إلى إقرار هاتين الغريزتين في الإنسان؛ إذ لو قصد مباشرة إلى ذلك لكان مقررًا لأمر واضح في نفسه لا يحتاج إلى إقرار.

وإنما قصد إلى الترغيب عن المبالغة في الاستجابة إلى ما تطلبه هاتان الغريزتان، وذلك بالمفاضلة بين ما عند الله في آخرته من رضوان ونعيم مقيم دائم من جانب، وما يشتهيه الإنسان من النساء والأولاد ـ وهو أزيد مما يطلب لحاجة غريزة الجنس ـ وما يكتنزه من ذهب وفضة، ويقتنيه

من صنوف ممتازة من الحيوان من جانب آخر .

ولذلك كان تعبيره :

﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ ﴾

بدلا من أن يقول : ( زين للناس حب النساء والبنين ) .

إذ التعبير الثاني أمر فطري عادي ، بينما الأول ـ كما جاء به القرآن ـ تظهر فيه المبالغة والخروج عن المألوف فيما تطلبه غريزة الجنس .

وكان تعبيره أيضًا :

﴿وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ ﴾

أي : زين للناس حب القناطير المقنطرة من الذهب والفضة ، كما زين لهم كذلك حب الخيل المسومة .

وذلك بدلاً من أن يقول مثلاً : ( زين للناس حب الذهب والفضة والخيل . . والأنعام . . )

دون ذكر : (القناطير المقنطرة) بجانب الذهب والفضة ، وبدون ذكر : (المسوَّمة) أيضًا في وصف الخيل .

إذ لا شك أن التعبير الذي جاء به القرآن واضح في المبالغة في تركيز النشاط على ما تطلبه غريزة التملك والاقتناء هنا .

فالإنسان في حياته وفي كفاحه ليس في حاجة إلى قناطير مقنطرة من الذهب والفضة ، وإنما حاجته إلى

الإِيمان يجب أن تكون أشــد من حاجته إلى الذهب والفضة أصلاً ، وحاجتــه إلى الذهب والفضة يجب أن تكون بمقدار ما يعيش ويتمكن من الكفاح عن طريقه .

وكذلـك ضرورة أداء رسـالته في الحياة ليســت متوقفة علـى اقتنــاء نوع متميــز من الخيــل والأنعــام . وإنما طلبُ المتميــز منها هــو دائمًا لمتعة زائدة عــن حاجة الغريزة في الإِنسان ، التي هي غريزة التملك والاقتناء .

وإذن فَذكْرُ القناطير المقنطرة في جانب المال ، وكذلك ذِكرُ المسوّمة في جانب الخيل ؛ للدلالة على خروج الإِنسان بطلب غريزة إلى غير المألوف .

وغير المألوف هو الجنوح والميل إلى الانحراف .

## أصول النظرة الإسلامية إلى المال:

وإذا أردنا الآن أن نحدد نظرة الإِسلام إلى المال ، فنظرته إليــه لا تخرج عن أنه يراه أمرًا ضروريًا وطبيعيًا ، في الوقت نفسه في حياة الإِنسان : يسعى الإِنسان إلى تحصيله بحكم فطرته وغريزته ، وكذلك بحكم رسالته الإِنسانية في حياته الأرضية .

وتحريــم اقتنــاء المال على الإِنســان في حياتــه أَمر غير طبعي ، هو مناوئ لفطرته وجبلته ، ومعوق له عن أَداء رسالته ، أو معوق له عن ممارسة إنسانيته في وجوده الأرضي .

وأي نظام سياســي للحكــم يحرِّم الملكيــة الفردية ، أو الاقتناء جملة هو نظام غير طبعي ، وليتجاهل فطرة الإِنسان

وغرائزه.

ومن ثم تُنتَظَر معارضة الإنسان لهذا النظام ومقاومته إياه؛ فالثورة ضده والانقلاب عليه.

والإسلام لأنه الدين المساوق للطبيعة البشرية يستحيل عليه أن ينكر حق الملكية الفردية، أو يُنَفِّيَ من تحصيل المال والسعي إلى تنميته.

## المال ينطوي على الفتنة:

ولكن في الوقت الذي ينظر فيه الإسلام إلى المال على أنه ضرورة للحياة البشرية، وضرورة غير مباشرة في رسالة الإنسان على الأرض؛ لنصرة الحق على الباطل، ومكافحة الشرور والاعتداء والطغيان في علاقات الأفراد ـ ينظر إليه كذلك على أنه ينطوي على الإغراء، بحيث لو استحوذ على انتباه الإنسان وتمكن من تسخير طاقاته البشرية لجمعه وتحصيله، ربما يقوده إلى الانحراف والعبث والإفساد. أو إلى الطغيان وإهدار بشرية من لا يملك المال.

والإنسان تحت تأثير الغريزة إذا لم يتدخل لتوجيه العقل في تهذيبها ينساق إلى أهدافها في غير رعاية لحرمة أحد أو كرامته، حتى لحرمة نفسه وكرامتها، يقول القرآن الكريم في تصوير أثر غريزتي الاقتناء والنسل عند الافتتان بهما، والوقوع تحت تأثيرهما: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ۝١ حَتَّىٰ زُرْتُمُ ٱلْمَقَابِرَ﴾ (التكاثر: ١، ٢)

ثم يقول في أثر تدخل التوجيه فيها :

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾

(المعارج : ١٩ - ٢٥)

فهذه الآيات جميعها تصور ما ينساق إليه الإنسان بحكم فطرته الغريزية وحدها ، من غير رقابة للعقل وتدخله في توجيهها ، فتكاثر المال ، وتكاثر الأولاد ، وتكاثر متع الحياة الأخرى هو الغاية التي تملك على الإنسان تصرفاته وسلوكه ، وتسخر طاقاته وإمكانياته إذا لم يتداركه توجيه العقل وهداية الدين .

ولذلك نرى القرآن الكريم يضع هذه الحقيقة واضحة أمام الإنسان :

وهي حقيقة الضرورة إلى المال ، وكونه مصدر إغراء .

ولكن كعادته في الأسلوب لا يؤكد ما هو مقرر بمقدار ما يؤكد ما هو مرتقب ومنتظر . وما هو مقرر هنا ضرورة المال في حياة الإنسان ، وما هو مرتقب هو الوقوع تحت إغرائه والانسياق في طريق الانحراف تحت تأثيره .

إذ الأمر المقرر لا ترتاب فيه النفوس ، بينما المرتقب والمنتظر قد تنكره النفوس تارة ، وقد تتردد فيه على الأقل تارة أخرى ، لا سيما إذا كان له بريق يجذب ويخدع .

وإذ يقول القرآن في موضع آخر :

﴿ٱلۡمَالُ وَٱلۡبَنُونَ زِينَةُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَاۖ وَٱلۡبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيۡرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابٗا وَخَيۡرٌ أَمَلٗا﴾

(الكهف : ٤٦)

﴿قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾

(الأعراف : ٣٢)

-يريد أن يصف في الآية الأولى المال بأنه من زينة الحياة الدنيا .

-ويستنكر في الآية الثانية أن تكون زينة الحياة الدنيا محرمة .

-ويؤكد هذا الاستنكار بالإخبار على سبيل القطع في آية أخرى في سورة الكهف بأن كل زينة للحياة الدنيا مباحة إباحة تامة لمن يحسن استخدامها . والذي يُحسِنُ استخدامها هو المؤمن لأنه هو الذي إن مر بالابتلاء فلن يخدعه المال ولا الولد :

﴿إِنَّا جَعَلۡنَا مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ زِينَةٗ لَّهَا لِنَبۡلُوَهُمۡ أَيُّهُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾ (الكهف : ٧)

وعبَّر عن المال بأنه زينة ليبين فقط وجه الإغراء فيه ، وليس لرفع أهميته كعنصر أساسي في حياة الإنسان ،

وضرورة حتمية، لتمكين الإنسان من أداء رسالته فيها.

وإذ نقرأ – بالإضافة إلى ما سبق – هذه الآيات الآتية نجد القرآن قد كشف عن إغراء المال كشفًا صريحًا، ووصفه بالفتنة بعد أن وصفه فيما سبق بالزينة؛ ليؤكد معنى الإغراء فيه:

﴿ وَٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴾

(الأنفال: ٢٨)

﴿ ٱعْلَمُوٓاْ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَٰمًا ۖ ﴾

(الحديد: ٢٠)

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُمْ عَن ذِكْرِ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾

(المنافقون: ٩)

﴿ إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌ ۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ وَأَنفِقُواْ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ

﴿١٦﴾ إِن تُقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾

(التغابن : ١٥ ـ ١٧)

وليس أدل على فتنة المال وإغرائه من أَن بعض الذين أسهموا من أول الأمر في بناء الأمة الإِسلامية، وإقامة مجتمعها على أصول من دعوة الإِسلام، ولاقوا في سبيل ذلك المشاق قد تأَثروا بالمال فانصرفوا قبل حسم المعركة في (أُحد) وكان هذا الانصراف سببًا في قتل المسلمين وهزيمتهم في هذه الموقعة.

ويصور ذلك قوله تعالى:

﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ وَلَقَدْ عَفَا عَنكُمْ ۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾

(آل عمران : ١٥٢)

وإنه وإن كانت الآية توضح في آخرها أَن وقوع ذلك كان للابتلاء والاختبار، حتى تكون النفوس بعد ذلك في

المواقــف المماثلة مــع الأعداء أكثــر اســتعدادًا للتضحية بمتعها وشهواتها في ســبيل القيم العليا للأمة والمجتمع ـ إلا أنه يدل على أن الطبيعة البشرية ـ لو تركت وشأنها دون أن تكون لها يقظة بأهدافها الرفيعة ـ عرضةٌ للخضوع لفتنة المال وتأثيره.

وفي آية أخرى في القرآن الكريم:

﴿ مَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَكُونَ لَهُۥٓ أَسْرَىٰ حَتَّىٰ يُثْخِنَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ تُرِيدُونَ عَرَضَ ٱلدُّنْيَا وَٱللَّهُ يُرِيدُ ٱلْءَاخِرَةَ ۗ وَٱللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ (الأنفال: ٦٧)

يعقب الله ـ جل شأنه ـ على إيثار المنفعة المادية – بقبول فداء الأسـرى بالمال – علـى التمكين للدعـوة والقائمين بأمرهـا بالقضاء على عناصر العداء والمقاومة، مما يوضح أن المــال قد يَرْجَحُ ضغطه على النفوس في وقت هي أحوج فيــه إلى الصبر على الأزمـات؛ كي يكون لها الأمر كله بعد اجتيازها.

وإذا وجــد المســلمون أثنــاء تكوين مجتمعهــم في أَول تكويــن له وحــيَ الله يباعد بينهــم وبين فتنة المــال عندما تشــد وتجذب الأنظار والهواجــس نحوه ـ فإن كتاب الله هو الكفيل بعد ذلك بالقيام بهذه المهمة في كل جيل إنساني، وفــي كل بقعة من بقاع الأرض طالمــا بقي الإيمان به إيمانًا يحرك النفوس ويوجهها.

فليس هناك تعادل بين المال والقيم العليا في التأثيرِ على الإنسان، إلا إذا كان هناك إيمان بالقيم يساعدها أولاً إلى مستوى التعادل، ثم بعد ذلك يرفعها فوقه ويُرَجِّحُ جانبها في تصرف الإنسان.

## دفع إغراء المال وفتنته:

والذي يبدو من مجموع الآيات التي ذكرت هنا أَن أسلوب القرآن في وصف المال يؤكد - كما ذكرنا - وجه الإغراء فيه أكثر من ضرورته للحياة؛ لأن ضرورته فطرية وجبلية لا تحتاج لا إلى تقرير وتأكيد، ولا إلى كشف عنها كذلك؛ إذ الإنسان مدفوع دفعًا طبيعيًا غريزيًا لا شعوريًا لتحصيل المال واقتناء الملك.

كما يبدو من هذا الأسلوب القرآني - أيضًا - أَن كتاب الله بعد أن وصف المال بالفتنة؛ فحذر من الوقوع تحت إغرائه، أَتاح الفرصة لمن عنده المال أَو عنده وسائل جمعه وتحصيله وتنميته في غير عناءٍ كي يتخلص من الإغراء بالفعل، وكي يؤمن نفسه مستقبلاً من أن يقع تحت إغرائه، فرغب في الإنفاق في سبيل الله بما طواه هنا تحت قوله تعالى:

﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ (الأنفال: ٢٨)

وتحت قوله أيضًا: ﴿إِن تُقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ۚ وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ (التغابن: ١٧)

وما طواه هنا يَذكُره صراحة في آيات أخرى، مثل قوله تعالى:

﴿مَّثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنۢبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِى كُلِّ سُنۢبُلَةٍ مِّاْئَةُ حَبَّةٍ ۗ وَٱللَّهُ يُضَٰعِفُ لِمَن يَشَآءُ ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦١﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُوا۟ مَنًّا وَلَآ أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾

(البقرة: ٢٦١، ٢٦٢)

﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٦٥)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنفِقُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ وَلَا تَيَمَّمُوا۟ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ وَلَسْتُم بِـَٔاخِذِيهِ إِلَّآ أَن تُغْمِضُوا۟ فِيهِ ۚ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا ۗ وَٱللَّهُ وَٰسِعٌ عَلِيمٌ﴾

(البقرة: ٢٦٧، ٢٦٨)

﴿لَن تَنَالُواْ ٱلۡبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيۡءٖ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٞ﴾

(آل عمران: ٩٢)

﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشۡتَرَىٰ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ أَنفُسَهُمۡ وَأَمۡوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلۡجَنَّةَۚ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقۡتُلُونَ وَيُقۡتَلُونَۖ وَعۡدًا عَلَيۡهِ حَقّٗا فِي ٱلتَّوۡرَىٰةِ وَٱلۡإِنجِيلِ وَٱلۡقُرۡءَانِۚ وَمَنۡ أَوۡفَىٰ بِعَهۡدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِۚ فَٱسۡتَبۡشِرُواْ بِبَيۡعِكُمُ ٱلَّذِي بَايَعۡتُم بِهِۦۚ وَذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَوۡزُ ٱلۡعَظِيمُ﴾

(التوبة: ١١١)

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلۡ أَدُلُّكُمۡ عَلَىٰ تِجَٰرَةٖ تُنجِيكُم مِّنۡ عَذَابٍ أَلِيمٖ ١٠ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِكُمۡ وَأَنفُسِكُمۡۚ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾

(الصف: ١٠، ١١)

## التعويض عن الإنفاق:

فقد رغب القرآن في الإنفاق صراحة، بحيث يقبل من المنفق أن يخرج عن جميع ما زاد عن حاجته وهي أمر معاشه، ويتيح له الفرصة كذلك لإنفاق العفو بعد ذلك في سبيل الله.

ونرى أن الفرصة التي أتاحها القرآن هنا في مثل هذه

الآيـات لإبعاد المال عـن أن يكون فتنة لمالكه تحمله على الانحـراف به، والطغيان عن طريقه، والإضرار بسـببه – لا تنطـوي على (معنـى التعويض) فحسـب، وإنمـا جعلت مـن العوض والمقابل ما لا يسـتطيع الإنسـان أن يصل إليه بالطريـق العـادي فـي المعامـلات العاديـة كبيع وشـراء، وقرض، وتجارة، وبأسـاليب السـعي المختلفة، لأن سبيل الله ومرضاته يتعلقان بجانب الله سبحانه وتعالى، والإنسان الـذي ينفق في سـبيل الله وابتغـاء مرضاتـه يتعامل مع الله وليس مع إنسان مثله.

ولذلـك تخـرج المعاملة عـن وضعها العـادي، ويصبح المقابـل ـ وهـو ما كان مـن جانب الله ـ ذا شـأن غير عادي أيضـا، ونتيجة المعاملـة حينئذ للإنسـان المتعامل مع الله نتيجة مرموقة، وتعتبر فوزًا عظيما له.

وهذا الطريـق في حمل النفس علـى التخلص من المال الزائـد عن الحاجة يدفعها في اطمئنـان وفي رضا ـ بل ربما في تلهف وتطلع كذلك ـ إلى الإنفاق فيما حدد هنا؛ بحيث يصبـح الإنفاق عـادة مرغوبًـا فيها، أو بحيـث يصبح هذا الإنفـاق طبعًا ثانيًا للنفس، ومـا كان طبعًا لا يصادفه عناء، ولا يحتمل معنى الإكراه أو الكره.

## سبيل الله هو المصلحة العامة:

وسـبيل الله هو (المصلحة العامة للأمـة) أو المجتمع، سـبيل الله هـو مـا ارتفـع فـوق مصلحـة أشـخاص معينين

محددين .

والفقهـاء في تعبيرهم عن ( حق الله ) و ( حق الشـخص ) يعطون نفس المفهوم لحق الله للمصلحة العامة ، ويتعمقون فـي تمييزه بذكر المقابل له ، وهو حق الشـخص ، أي : حق فرد علي سبيل التعيين .

والمصلحـة العامة للأمة أو للمجتمـع هي كل ما يحفظ عليها تماسك جماعتها ووحدتها ، ويقيها عدوان أعدائها ، ويحقق لهـا قيمها وأهدافها ، ويصـون علاقات أفرادها من الاحتكاك والمنازعة ، ويرفع حقد النفوس وتآمرها ، ويسبب لها الاستقرار والسلام ، ويهيئ لها فرص العمل والسعي .

من أجل ذلك حدد ما ينفق هنا في هذه الآيات :

بأنه من طيبات ما يكسبه الإنسان ، ومما تخرجه الأرض :

﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّآ أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ ۖ﴾

( البقرة : ٢٦٧ )

وأنه مما يحبه الإنسان :

﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ ۚ﴾

(آل عمران : ٩٢ )

كمـا طلبت نفس الآيات أن يَتجنَـبَ الخبيثَ فلا يقصد للإنفـاق منـه ، وبالإضافة إلـى ذلك لا يتبع مـا ينفق بالمن والأذى المعنوي :

﴿وَلَا تَيَمَّمُواْ ٱلْخَبِيثَ مِنْهُ تُنفِقُونَ﴾

(البقرة: ٢٦٧)

﴿ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنًّا وَلَآ أَذًى﴾

(البقرة: ٢٦٢)

إذ إن هـذا النوع المحـدد هنا لما ينفق هـو وحده الذي يحقـق المصلحة العامة، وما عداه لا يحقق إلا أذى وأضرارًا ووهنًا في العلاقات، فمن يعطي المال الخبيث أو من يلحقه المـن والأذى لا يضمر إلا حقدًا، ولا يشـارك إلا في تبييت سوءٍ.

أمـا العـوض أو المقابل الذي سـيصيبه المنفق على هذا النحـو، فقد حددته جملة الآيات الأولى فيما سـبق هنا في هـذا المجال بوعد الله بتنمية مـال المنفق تنمية مضاعفة، ولن يخلف الله وعده.

ولكي يؤكد القرآن هذا - إزالة للهواجس التي من شـأنها أن تـراود النفس مـن النقص المادي المحسـوس للمال إذا مـا أخرج منه قليلاً أو كثيراً لينفـق في مصلحة عامة - قال:

﴿ٱلشَّيْطَٰنُ يَعِدُكُمُ ٱلْفَقْرَ﴾ (البقرة: ٢٦٨)

بسبب الإنفاق المطلوب.

﴿وَيَأْمُرُكُم بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ (البقرة: ٢٦٨)

كظاهرة عامة منه بسبب الإنفاق المطلوب.

﴿وَٱللَّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ﴾ (البقرة: ٢٦٨)

لهـذه الهواجس التـي تتردد في النفس ؛ لأن ذلك شـأن الطبيعة البشرية .

﴿وَفَضۡلٗاۗ﴾ (البقرة :٢٦٨)

أي : نعمة في صورة ما ، لقاء الإنفاق والإخراج في سبيل الله .

وبالإضافـة إلـى هذا العـوض وزيـادة عليه فقـد أَمَّنَ الله المنفق في سـبيل الله على أجره عند ربه في الآخرة وجزائه فيها جزاءً حسنًا .

كما أمنه ضد الخوف ، والحزن ، والهموم في دنياه :

﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ لَا يُتۡبِعُونَ مَآ أَنفَقُواْ مَنّٗا وَلَآ أَذٗى لَّهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ﴾

(البقرة: ٢٦٢)

ومضاعفة المال التي وعد بها اللـهُ هنا المنفقَ في سبيل الله ليـس بلازم أن تكون مضاعفـة عددية أو مادية ، بل ربما تكـون المضاعفة نوعية ، وتكـون المضاعفة في أثر الباقي منه ونفعه ، بالنسـبة للمنفق ومن ينفق عليهم ، ويقر عينيه بمـا لـه وبمن لـه فلا يقلـق ، ويبعد عنـه ـ لذلـك ـ الخوف والحزن .

وأخيرًا ، إنه بهذا الإنفاق جعل من نفسـه إنسـانًا يعيش لنفسـه وغيره ، ويرى ثمرة ما أنفق علـى غيره ، كما يراها

على نفسه ومن يعول.

فمجال نفعه أصبح مضاعفًا، وثمرة عمله اتسعت رقعتها، وإنسانيته ظللت ميدانًا أفسح.

فممن يخاف إذن؟

من أين يأتيه الهم والحزن والقلق؟

من يحقد عليه ويصيبه بأذى حقده؟

من لا يرعى حرمته في نفسه وفي ماله الباقي وعرضه؟

إن المنفق في سبيل الله إنسان قد أمن الحزن والخوف حقًا، إنه عندئذ قد تضاعف ماله - ولم ينقص منه شيء بما أنفق - بتضاعف أثره ونفعه!

وطبعًا لا يصل إنسان إلى الإنفاق في سبيل الله طواعية وفي حرية ورغبة، ولا يصل بإنفاقه إلى درجة الأمن من الخوف والحزن في حياته التي يعيشها على هذه الأرض، إلا إذا كان مؤمنًا صادقًا في إيمانه بالله، وإلا إذا جنب نفسه تأثير المادية في شَدِّها وضغطها.

إن الإيمان الصادق بالله لا يجعل إنفاق المال الزائد عن الحاجة في سبيل الله، أو في سبيل المصلحة العامة أمرًا محببًا فحسب، وأمرًا يسير إليه المؤمن في طواعية وفي رجاءٍ وفي أمل فقط، بل قد يصل به إلى أن يرى أن المال الذي بيده تعلَّق به حقُّ الآخرين من أصحاب الحاجة في مجتمعه وأمته:

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾
(الذاريات : ١٥ – ١٩)

فهـذا الذي رأى في ماله حقًّا لغيره، وليسـت الدولة هي التي فرضت عليه ذلك، إنه المحب فيما ينفق، وليس إنفاقه بالقسـر والإجبار عليه، إنه الإنسـان المختـار فيما يعطي، وليس الإنسـان المكـره، إنه الراضي عن أمسـه، المتفائل بيومه، المشتاق إلى غده، وليس الحزين في أمسه، والقَلِق في يومه، والمتشائم في غده!

إن (المادية) الخالصة تعد بالفقر إذا ما أنفق الإنسان من ماله بدون مقابل شـخصي أو مادي آخر، كما يعد الشيطان بذلك، إنها تكفر بالله وتسخر من الإيمان به كما يستهزئ الشيطان ويسخر، إنها لا ترى إلا العدد والكم، إنها تخطط وتمعـن في التخطيط المادي، ولكنهـا لا تصل ـ ولن تصل ـ إلى نتيجة ما خططـت ورقمت؛ لأنها تجاهلت جانبًا آخر في نفس الإنسـان، وهو الجانب الإنساني الخالص: جانب القيـم العليـا والارتفـاع بالتصرفات الإنسـانية والسـلوك الإنسـاني فوق الذات والأنانية، هو جانـب الروح وجانب الإيمان بالله.

وهـذا الجانـب ـ وهو جانب الـروح والإيمـان بالله ـ هو جانـب الدفع الذاتي الذي لا يحتـاج إلى رقابة خارجية، ولا إلى الإغراء بالبديل المادي والمنفعة الشخصية.

للمادية أن تسـخر من الروحية، ولكنها عندئذ تسـخر من الإنسان نفسه وقيمه.

للمادية أن تسخر من الإيمان بالله، ولكنها تجهل حقيقة أمر هذا الإيمان، ومـدى تأثيره في علاقات الأفراد بعضهم ببعض.

إن المادية حسـية سـطحية في نظرتها، لم تر العمق في نفس الإنسـان، واعتقـدت أنها بالمحسـوس وحده يمكن لها أن تسوس وأن تنظم، ولكنها تسوس وتنظم الناس كما يسـوس الإنسـان قطعان الحيوان وينظمها؛ أكل وشـرب، ومعدة وفرج، هو أساس السياسة والتنظيم.

إن منهـج الله جملة من القيم العليـا، وتتمثل هذه القيم العليا في أسماء الله الحسنى.

وإن عبادة الله تعلقٌ بهذه القيم، وارتفاع إليها، ومحاكاة لها في السلوك والتصرف، إن الله ليس بإنسان، ولا بكائن محس.

﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ (الأنعام: ١٠٣)

﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ﴾

(الشورى: ١١)

في الأرض ولا في السماء!

إن صفاته جملة هذه القيم، وإن عبادته احترام وانحناء، وخضوع لهذه القيم، وعمل يقرب منها.

وجود الله لذلك ليس وجودًا مؤقتًا، وعبادته بالتالي ليست عبادة مؤقتة، إنه الدائم، إن عبادته لا تنقطع، إن عبادته هي التوجيه السليم للغرائز، إنها صمام الأمان من الانحراف والفساد والطغيان.

ولأن المادية سطحية في نظرتها استخلصت من ضعف رجال الدين في أفهامهم له وعملهم بمبادئه ضعف الدين نفسه في التوجيه.

كما استخلصت من تعلق الناس بالدين [وهم لا يفهمونه ولا يعملون به] وبالاعتقاد به رغم عدم وجود أثر صالح له في حياتهم أفرادًا أو مجتمعات ـ أنه نفسه (مخدر)!

ومن ثم خططت لترويج الإلحاد والسخرية بالقيم الدينية وبرجال الدين؛ كي يتسع الفراغ للأيديولوجية التي تحتضنها، وهي أيديولوجية البطن والفرج، دون الروح والقلب، هي أيديولوجية الجانب الحيواني المادي في الإنسان، وليس الجانب الإنساني فيه.

ولكن صنع الأيديولوجيات لا يقوم على سطحية في النظرة، ولا على استخلاص عابر من ظواهر اجتماعية قد يكون لها أكثر من سبب في نشأتها وبقائها.

إن صنع الأيديولوجيات نفسه فلسفة ترتكز على وعي

وعلى حق فيه، وعلى إحاطة بأطراف موضوع التفكير.

ومسايرة المنطق الفلسفي تقضي بأن الدين شيء ورجاله شيء آخر، وأن ما يقع منه وباسمه في التطبيق قد يغاير مغايرة جزئية أو تامة ما توحي به مبادئه.

وتبعًا لهذا المنطق لا يجوز أن يكفر الإنسان بالدين إلا إذا كان في مبادئه ما يعارض الطبيعة البشرية، أو يعوق سعي الإنسان نحو اطمئنان نفسه وسلامة مجتمعه، وسلامة العالم الإنساني كله.

وتبعًا لهذا المنطق ـ أيضًا ـ طالما كانت لمبادئ الدين صلاحية ذاتية في توجيه الإنسان، فليس من الحكمة أن يُنحى الإيمان به عن التوجيه، وإنما ينحى عن الدين نفسه من ينحرفون به أو يجهلونه، ومع ذلك يتحدثون باسمه ينحى العرض السقيم لمبادئه، والفهم الركيك المخزي للعقل البشري، والضعف الذي ران على قوة مبادئه؛ لأن ذلك كله من صنع الإنسان، على نحو ما يصنع الإنسان بالمال ويحيله إلى مصدر استغلال بشري أو تخريب اجتماعي، وعلى نحو ما يصنع بكل موجود صالح في ذاته للإنسانية، فيحيله إلى مدمر أو مهلك، كما نصنع بالعلم اليوم، وربما غدًا كذلك.

من يضمن أن ثورة اجتماعية في مجتمع ما تقوم اليوم على مبادئ سليمة، وتستهدف صالح المجتمع، وتسعى لتحقيق الاستقرار في علاقات الأفراد، ثم يأتي غدًا من

ينتسب إلى هذه الثورة فينحرف بمبادئها ويجهلها، ومع ذلك يدعي أنه ينطق باسمها أو يعرض مبادئها في صورة تؤدي إلى النفرة منها أو إلى إنكارها والكفر بها؟

المنطق السليم إزاء مثل هذا الوضع الا يُلْغَى اعتبار مبادئها، وإنما يُنحَّى عنها المسيئون إليها، وبذلك تعود إلى هذه المبادئ سلامتها، كمريضٍ شفي وعادت إليه صحته وقوته ونشاطه، فليس مقبولاً لدى منطق أي إنسان أن يدفن المريض حال إصابته بالمرض، أو يعلن عن موته إذا ما تعرض لإصابة بالمرض.

## الاحتياط في وسائل إنماء المال:

وليس معنى أن المال في نظر الإسلام ينطوي على (فتنة) وأنه مصدر إغراء أن يمتنع الإنسان عن تملكه أو إنمائه إذا ملكه؛ لأن ذلك لا يتفق مع كونه ضروريًّا في حياة الإنسان، ولا مع أن تحصيله نتيجة لازمة وحتمية لسعي فطري ودفع غريزي في الإنسان وهو حب الاقتناء والميل إلي التملك.

ولكن كون المال مصدر إغراء يوجب فقط أن يحتاط الإنسان في وسائل تحصيله أو إنمائه، فلا يباشر من هذه الوسائل إلا ما يجنبه الضرر لنفسه والإضرار بغيره، فلا يسلك منها إلا ما يحفظ عليه كرامته وكرامة غيره معه.

وقد نص القرآن على وسائل بعينها يجب تجنبها في إنماء المال أو تحصيله؛ لأن أضرارها مؤكدة لو اتبعت،

وهـي في الوقت نفسـه تغري بسـلوكها وتدفـع إلي الأخذ بها ؛ لعدم الحاجة فيها إلي جهد بشـري ، بينما يتحقق بها النماء والزيادة حتما .

وتـرَك القـرآن بعد تحديد ـ هذه الوسـائل ـ الأمر لتقدير الإنسـان ، وإلـى ضميـره اعتقـادًا منـه أنـه طالمـا هو من المؤمنين بالله فلا يسـلك إلا ما يوصله إلى خير لنفسـه ، أو له ولمجتمعه معًا .

إذ المؤمـن على سـبيل الحقيقـة هو المحسـن ، وليس المحسن هو من أنفق المال أو ينفقه ، ولكنه هو الذي راعى جانـب الله ، واهتـدى بهديه بعد أن صـدق بكتابه ، وإنفاقه للمال في سـبيل الله يقع تحت رعايتـه لجانب الله واهتدائه بهديه .

ولكن الإنفاق ليس مسـاويًا بحال للإحسـان أو مساوقًا له .

﴿ وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿٣٣﴾ لَهُم مَّا يَشَآءُونَ عِندَ رَبِّهِمْ ۚ ذَٰلِكَ جَزَآءُ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾

( الزمر : ٣٣ ، ٣٤ )

فعقَّـب في آخر الآية الثانية بأن ذلك جزاءُ المحسـنين ، بعـد أن وصـف المصدقين بمـا جاء من عنـد الله بأنهم هم المتقون ، كما تنطق الآية الأولى ، وبعد أن وصفهم في عَجُز الآية الثانية بأنهم المحسـنون ، وهـذا وذاك يجعل المؤمن

هو المتقي وهو أيضًا المحسن، ونص صراحة على ذلك في آية أخرى، في قوله:

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ﴾

(الذاريات: ١٥، ١٦)

أما هذه الوسائل المنهي عنها فهي:

* عدم أكل أموال الناس بالباطل:

﴿وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ وَتُدْلُوا۟ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُوا۟ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾

(البقرة: ١٨٨)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَـٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَـٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ۚ﴾

(النساء: ٢٩)

* عدم الإفادة من أموال اليتامى والضعفاء ممن أموالهم تحت وصايتهم:

﴿وَءَاتُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰٓ أَمْوَٰلَهُمْ ۖ وَلَا تَتَبَدَّلُوا۟ ٱلْخَبِيثَ بِٱلطَّيِّبِ ۖ وَلَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْ ۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾

(النساء: ٢)

﴿وَٱبْتَلُوا۟ ٱلْيَتَـٰمَىٰ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغُوا۟ ٱلنِّكَاحَ فَإِنْ ءَانَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا

فَٱدۡفَعُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡۖ وَلَا تَأۡكُلُوهَآ إِسۡرَافٗا وَبِدَارًا أَن يَكۡبَرُواْۚ وَمَن كَانَ غَنِيّٗا فَلۡيَسۡتَعۡفِفۡۖ وَمَن كَانَ فَقِيرٗا فَلۡيَأۡكُلۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِۚ فَإِذَا دَفَعۡتُمۡ إِلَيۡهِمۡ أَمۡوَٰلَهُمۡ فَأَشۡهِدُواْ عَلَيۡهِمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبٗا﴾

(النساء: ٦)

﴿وَلۡيَخۡشَ ٱلَّذِينَ لَوۡ تَرَكُواْ مِنۡ خَلۡفِهِمۡ ذُرِّيَّةٗ ضِعَٰفًا خَافُواْ عَلَيۡهِمۡ فَلۡيَتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡيَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدًا ٩ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾

(النساء: ٩ ، ١٠)

* **الوفاء بالكيل فيما يكال، وبالوزن فيما يوزن، والوفاء بالعهد:**

﴿وَلَا تَقۡرَبُواْ مَالَ ٱلۡيَتِيمِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ حَتَّىٰ يَبۡلُغَ أَشُدَّهُۥۚ وَأَوۡفُواْ بِٱلۡعَهۡدِۖ إِنَّ ٱلۡعَهۡدَ كَانَ مَسۡـُٔولٗا ٣٤ وَأَوۡفُواْ ٱلۡكَيۡلَ إِذَا كِلۡتُمۡ وَزِنُواْ بِٱلۡقِسۡطَاسِ ٱلۡمُسۡتَقِيمِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلٗا﴾

(الإسراء: ٣٤، ٣٥)

* **عدم مباشرة الربا:**

﴿ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِي يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيۡطَٰنُ مِنَ ٱلۡمَسِّۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْۗ وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلۡبَيۡعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْۚ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ

فَٱنتَهَىٰ فَلَهُۥ مَا سَلَفَ وَأَمۡرُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِۖ وَمَنۡ عَادَ فَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾

(البقرة: ٢٧٥ ، ٢٧٦)

**ويلاحظ أن هذه الوسائل الأربع التي طلب الإسلام تجنبها في الحصول علي المال، أو في تنميته تقوم على استغلال الضعيف وحاجته، كما ترتكز إما على مجهود بشري ضعيف في تحصيل المال أو إنمائه، أو على عدم مجهود فيهما أصلا.**

**«فتقديم الأموال إلى الحكام نظير الحصول على خدمات هي من حق آخرين، أو نظير الحصول على أموال أخرى لآخرين هي استعانة بقوي على ضعيف، وفي الوقت نفسه استغلال لهذا الضعيف.**

**فالحاكم لأن بيده الحكم قوي، وصاحب الحق في التطبيق العملي قبل أن يصل إلى حقه ضعيف؛ لأن حقه عندئذ يمكن أن يدخل دائرة التشكيك أو التسويف، والذي قدم المال إلى الحاكم مستعينًا بسلطة الحاكم لم يبذل من جهده البشري شيئًا، وإنما ترك الأمر إلى المال وحده.**

**وهو إذ يحصل آنئذ على أموال الناس متملكًا إياها يحصل عليها بالباطل من وجهين:**

**أولاً: أنه استعان بقوي على ضعيف، واستغل ضعف**

الضعيف .

ثانيًا : أنه أقام المال مكانه ـ أي مكان الإنسان ـ في الحصول على مال آخر ، وبذلك عكس آية الوجود ؛ لأن الإنسان هو الذي يمنح المال القيمة ، بما له من طاقات بشرية تجعل منه سيدًا وموجهًا في وجوده وحياته على ما عداه من موجودات أخرى معه . وقيمة الإنسان قيمة ذاتية ، وقيمة ما عداه قيمة عرضية أو اعتبارية بالنسبة له ، والمال على سبيل الحقيقة يعادل أو يساوي المجهود البشري .

ولذلك عندما عبر القرآن عن (المال لدى الإنسان) عبر عنه بقوله : (بما كسب) ، فقال :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُم مِّنَ الْأَرْضِ ﴾

(البقرة : ٢٦٧)

فلم يكن المال مستقلًّا ، وإنما وجوده تابع لوجود الإنسان ونشاطه ، وهو إذن جملة نشاط الإنسان ، والمال الذي بيد الإنسان وقدمه إلي الحاكم ربما لم يبذل في تحصيله أي نشاط ، بل ربما كان بالوراثة أو حصل عليه بالباطل أيضًا .

وإذن أكل أموال الناس بالباطل عن طريق رشوة الحاكم ينطوي على استغلال إنسان ضعيف من جانب ، ثم ينعدم في العملية ذاتها النشاط الإنساني من جانب آخر .

ولذا ، في آخر الآية الثانية من الآيتين اللتين نصتا على

تحريم تحصيل المال عن طريق الرشوة للحاكم جاءَ:

﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ﴾

(النساء: ٢٩)

فإذا كان المال تجارة عن تراض يكون الحصول عليه مشروعًا؛ لأن التجارة ليس قوامها المال وحده، وإنما المال بالإضافة إلي نشاط الإنسان وسعيه وتوجيهه.

والنص هنا في التجارة عن التراضي بين الطرفين يبعد الاستغلال؛ لأن الطرفين عندئذ في مستوى واحد، ليس بينهما قوي وضعيف، ومن هنا كانت التجارة وسيلة مشروعة في تحصيل المال وإنمائه، إلا إذا دخلها الاحتكار، فتكون عندئذ غير مشروعة؛ لفقدان التعادل بين الطرفين. والرضاء عندئذ صورة ظاهرة لإكراه مستتر، وهو إكراه الحاجة لأحد الطرفين، والرغبة في الاستغلال في الطرف الآخر.

الوسيلة الثانية [التي حرمها الله من وسائل اكتساب المال]: هي الإفادة من مال اليتيم من جانب من أؤتمن على القوامة والوصاية عليه، يبدو فيها استغلال ضعف الإنسان عن طريق المال بدوًّا واضحًا.

فاليتيم ضعيف بحكم صغر سنه وعدم رشده وضعيف مرة أُخرى لحاجته في حياته إلى ماله، سواءٌ في المحافظة عليه أو إنمائه.

والقيّم أَو الوصي على مال اليتيم - في مواجهة اليتيم نفسه - قوي من جانبين: قوي بأن مال اليتيم تحت يده، وقوي أيضًا باستغلاله في مباشرة هذا المال في صورة المحافظة عليه وإنمائه.

فالقيّم الوصي على مال اليتيم إذا استغل ضعف اليتيم من جانب، والقوة التي بيده هو من جانب آخر في الإِفادة من اليتيم، تكون هذه الإِفادة استغلالًا من أبشع صور الاستغلال البشري عن طريق المال، ولذلك عبر القرآن عن استغلال مال اليتيم بقوله:

﴿إِنَّهُۥ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾

(النساء: ٢)

وقال أيضًا:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾

(النساء: ١٠)

ويسمي القرآن هذا الأكل اعتداءً وظلمًا، ويجعله أشبه بنار تستقر في جوف من يحصل عليه، مع توعده بالسعير المقيم في الآخرة.

ولأن الوصي على مال اليتيم قد يكون له مجهود بشري في المحافظة عليه أو في إنمائه أباح القرآن له أن يأخذ قدرًا من هذا المال لقاء هذا المجهود، إن كانت له حاجة إلى مال:

﴿وَمَن كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَن كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ﴾

(النساء : ٦)

ولكـن فـي وقـت أن أباح له الأخـذ عبر عن هـذا الأخذ بالأكل ؛ حملاً له على الانصـراف عنه ، فالأكل هنا ينطوي على معنى يرهب ويخيف .

أمـا تحصيل المـال أو إنماؤه عن طريـق تطفيف الكيل فيمـا يكال أو البخس فيـه ، والوزن فيما يوزن – فحُرمته أن هـذا الصنيع ينطوي على غش أو سـرقة مـن جانب ، وعلى استغلال ضعف من جانب آخر .

والغـش أو السـرقة واضـح أمرهما ؛ لأنه الاسـتيلاء في خفية على مالٍ لم يؤذن فيه ولم يكن له مقابل .

وأما استغلال الضعف فإن من له مصلحة الكيل أو الوزن بائعًا أو مشـتريًا ذو حاجة إلى من يبيع له أو يشـتري منه ، لـه حاجـة إما إلى ثمن ما يكال أو يـوزن ، أو إلى ما يكال أو يوزن نفسه .

وهذه الحاجة مناط ضعفه هو ، وفي الوقت نفسـه سبب قوة الآخر المتعامـل معه . فأحد المتعاملين ضعيف والآخر قـوي ؛ إذ لأحدهمـا حتمًا حاجة إلـى البيع والشـراء . وإذا كان لـكل واحد منهما حاجة فهما يتفاوتـان فيها . وأيهما يكـون أكثر حاجة هـو الضعيف ، وأيهما يكـون أقل حاجة هو القوي .

وإذن تنطوي هذه الوسيلة كذلك في تحصيل المال أو في إنمائه على استغلال الضعف الإنساني من جانب، وانعدام المجهود البشري من جانب آخر، فمباشرة السرقة أو الغش ليس مجهودًا للإنسان يحسب له. فإنه إن عد مجهودًا ما فهو مجهود الشيطان أو الهوى والانحراف.

والربا – وهو الوسيلة الرابعة: يمثل صورة جلية للاستغلال البشري، والتعطل الإنساني في الوقت نفسه.

وصورته أن يَطلب من له حاجة ملحّة إلى مال نقدي، أو إلى مال ممثل في مكيل أو موزون من صاحب المال قرضًا لأَجَل معين، مع إضافة معينة في غير مقابل تدفع مع القرض نفسه، وقد عرّفه بعض الفقهاء بأنه: فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بمال[1].

---

(١) أخذا من قوله ﷺ في رواية مسلم عن عبادة بن الصامت، وهو على سبيل الحصر: «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، البر بالبر، والشعير بالشعير والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلا بمثل، سواء بسواء، يدًا بيد... فإذا اختلف الجنسان فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدًا بيد». يلاحظ أن الربا في تحريمه: مشروط بما هو ضروري في معيشة الإنسان ويتوقف عليه سيرها، والحاجة إلى أي نوع مما ورد هنا في الحديث - على سبيل الحصر - تؤدي إلى ضعف الإنسان حتمًا ومذلته.

ويستفاد مما ينسب إلى الشيخ محمد عبده في دفع (الزيادة) عن المال المقترض أنه إذا كانت تلك الزيادة في مقابل خدمات تجارية أو إنسانية لا تعد ربا؛ لأنها عندئذ عوض ويُنقل عنه قوله: «ولا يدخل الربا المحرم الذي لا شك فيه من يعطي آخر مالا يستغله ويجعل له من كسبه حظًا معينًا

فصاحب الحاجة إلى المال ضعيف، وبسبب ضعفه قبل الزيادة على أصل القرض عند حلول الأجل.

وصاحب المال، لأنه فَرَضَ هذه الزيادة مستغل لضعف صاحب الحاجة، فهنا استغلال لضعف ذي الحاجة.

وأيضًا، لأن صاحب المال جاءت إليه الزيادة من قرض للمحتاج بسبب المال وحده، وليس بسبب مجهود بشري معه - كان معطلًا لبشريته وسعيه الإنساني، معتمدًا على المال وحده.

فهذا التصرف نقل القيمة التي يجب أن تكون للإنسان إلى المال وعاش هو كلًّا عليه.

وأصبح المال بذلك - وليست طاقات الإنسان - مصدر حياة الإنسان، مع أن المال - كما ذكرنا - هو مجموع المجهود البشري وحصيلة إنتاجه، بحيث لو نفد المال من يده فترةً ما استمرت حياته الإنسانية واستمر مجهوده البشري وجاء المال مرة أخرى تبعًا لذلك، وليس العكس.

والربا بجانب أنه استغلال ضعف ذي الحاجة يحيل الإنسان إلى مستهلك فحسب، بدلًا من أن يكون منتجًا

---

في الربح قل أم كثر.. لا يدخل ذلك في الربا (الجلي) المحرم المخرب للبيوت.. لأن هذه معاملة نافعة للعامل لصاحب المال.. وذلك «أي الربا الجلي» ضار بواحد بلا ذنب غير الاضطرار، ونافع لآخر بلا عمل سوى القسوة والطمع.. فلا يمكن أن يكون حكمهما «أي النوع الجلي المحرم»، والنوع الآخر الذي لا ضرر فيه هنا في عدل واحد» (المنار: جـ٢ ص٣٣٣).

أصلًا ومستهلكًا في الوقت ذاته، وتبعًا لذلك يشيع التبطل والتعطل ويقل الإنتاج البشري.

و[هذا أمر] لو استشرى وصل إلى إلغاء الإنتاج البشري كله.

ويومئذ لا يعيش مجتمع الربا اليوم إلا ليفنى غدًا، وهو إذا عاش اليوم عاش في جزع واضطراب هلعًا من مستقبله غدًا.

﴿ٱلَّذِينَ يَأْكُلُونَ ٱلرِّبَوٰاْ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ ٱلَّذِى يَتَخَبَّطُهُ ٱلشَّيْطَٰنُ مِنَ ٱلْمَسِّ﴾

(البقرة: ٢٧٥)

إن الربا داء للمجتمع وللإنسانية كلها، إنه سرطانها الذي لا يُبقي ولا يذر! إنه وباء مهلك، وإذا كان معطلًا للإنتاج البشري، ومحيلًا للإنسان إلى مستهلك فقط، فأي ضمان لحياة البشر ومعايشهم!!

من يفلح الأرض ويخرج منها أقوات الناس؟

من يباشر الحرف التي يحتاجونها في هذه المعايش؟

من يدبر أمورهم ويقدم لهم ولأبنائهم خدمات الحياة، إن شاع الربا وأصبح القاعدة في التعامل بين الأفراد كما أصبح مصدر رزقهم الوحيد؟

إن الله قد ربط الناس بوجوده سبحانه، فخلقهم، وكفل لهم الأرزاق، على نحو ما جاء في قوله:

﴿ وَٱلۡأَرۡضَ مَدَدۡنَٰهَا وَأَلۡقَيۡنَا فِيهَا رَوَٰسِيَ وَأَنۢبَتۡنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيۡءٖ مَّوۡزُونٖ ١٩ وَجَعَلۡنَا لَكُمۡ فِيهَا مَعَٰيِشَ وَمَن لَّسۡتُمۡ لَهُۥ بِرَٰزِقِينَ ٢٠ وَإِن مِّن شَيۡءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَآئِنُهُۥ وَمَا نُنَزِّلُهُۥٓ إِلَّا بِقَدَرٖ مَّعۡلُومٖ ٢١ وَأَرۡسَلۡنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ فَأَنزَلۡنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَسۡقَيۡنَٰكُمُوهُ وَمَآ أَنتُمۡ لَهُۥ بِخَٰزِنِينَ ٢٢ وَإِنَّا لَنَحۡنُ نُحۡيِۦ وَنُمِيتُ وَنَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثُونَ ﴾

**( الحجر : ١٩ - ٢٣ )**

**والله الذي صنع ذلك ، هو نفسه الذي مكن الإنسان من الكسب ، ووجهه إلى السعي في الحياة من أجل معيشته ، وبسعيه جعل لنفسه مالاً ، والمال إذن هو نتيجة المجهود البشري .**

**يقول القرآن الكريم :**

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ ﴾

**( البقرة : ٢٦٧ )**

**فسمى حصيلة المال الذي هو ثمرة النشاط ( كسبا ) ، وأضاف الكسب إلى البشر في قوله : ( ما كسبتم ) ، إشارة إلى أن الأموال تابعة لمجهودهم الخاص ، وهي في أيديهم ملك لهم .**

**وربما يفهم بعض الناس من الآية الأولى هنا أن المراد هو أن الله ينزل ( مائدته ) على الأرض ، وما على الإنسان إلا أن**

يتلقاها، دون حاجة منه إلى سعي بشري خاص!

ولو كان ذلك هو المعنى في هذه الآية لاستحال أن يكون الربا- بعد ذلك حرامًا؛ لأن هذا المعنى الذي يراد للآية أن تؤديه، سيؤدي إلي تعطيل سعي الإنسان ومجهوده البشري، فيكون هو ونتيجة الربا سواء، ولا يغير من هذه النتيجة أن الله هو المتكفل بالمعيشة بدون حاجة إلى مجهود الإنسان كما يراد للآية أن تؤديه، أو أن المال هو الذي يقوم بذلك كما هي طبيعة الربا.

ولم يبق إلا أن يكون معنى هذه الآية وأمثالها أنها تلفت نظر الإنسان فقط إلى أن يتذكر الله دائمًا، خاصة فيما يتصل بحياته المعيشية أو بنتائج نشاطه ومجهوده في الحياة.

ومعني أن يتذكر الإنسان (الله) ليس أن يقول: الله- الله- الله.

ينطق بهذا الاسم الكريم دون أن يريد مدلوله، وإنما معنى تذكره إياه أن يجعل أمامه في كل تصرف تلك القيم التي تحمل صفات الله، وهي تلك القيم التي تتمثل فيما طلبه سبحانه من الناس في رسالته، أن يعوه ويطبقوه، وأن يؤمنوا به ويعملوا بمقتضاه.

ومؤدى هذه الآية إذن: أنه إذا أراد الإنسان مثلًا تحصيل مال أو إنماء مال حاضر لديه – أن يبتعد عن استغلال الضعف البشري في أية صورة وبأية وسيلة، وليس ابتعاده فقط عما حدده القرآن هنا، وإنما يجب أن يتناول أيضًا كل ما يشبهه.

وهو كل وسيلة تُسْلم إلى الإِضرار بالغير نتيجة لعدم استطاعة هذا الغير المقاومة، أو لعدم قدرته على المباشرة أو المواجهة. كما يجب أن يكون ابتعاده عن ذلك إحدى نتائج تَذَكُّر الإِنسان الله في العمل والتصرف.

ومؤدى هذه الآية أيضًا- من وجه آخر- أن ما على هذه الأرض وما فيها هو من الله وله، كما يصرح به قوله- تعالى- في موضع آخر:

﴿ أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾

(البقرة: ١٠٧)

ولذا لا ينبغي أن يكون هناك تخاصم وشحناء وبغضاء بين الناس بسبب سعيهم فيها وتحصيلهم زينتها ومتعها.

إذن: فآيات الحجر [ ١٩ - ٢٣ ] لا تريد أن تصرف الناس عن السعي وإنما تريد فحسب ألا يصحب سعيهم ومجهودهم في تحصيل المال ومتع الحياة ما يسيء إلى علاقات بعضهم مع بعض.

وإلا- إذا لم يكن هذا هو المقصود- لم تكن هناك فائدة من تحصيل المال مع تقويض العلاقات الإِنسانية وفناء المجتمع؛ ذلك أنه إذا كان ما في هذه الأرض وما عليها من الله وله، فهو جل جلاله يؤتي الملك من يشاء وينزعه ممن يشاء.

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ

﴿مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُۖ بِيَدِكَ ٱلۡخَيۡرُۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ (آل عمران: ٢٦)

وإذا كان الوضع كذلك، فالحصول على ما في هذه الأرض مرهون- مع سعي الإنسان ومجهوده ـ بإرادة الله وقدرته.

وهذا المراد الواضح جمعته آية البقرة التي أتينا بها بعد آيات الحجر وهي:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ وَمِمَّآ أَخۡرَجۡنَا لَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِۖ﴾

(البقرة: ٢٦٧)

فزاوجت بين: سعي الإنسان فيما سمته هنا (كسبا) وبين إرادة الله فيما عبرت عنه بقوله: (أخرجنا لكم).

والواقع أن الأمر يعود إلى مجهود الإنسان وسعيه وحده. أما الإيمان باقتران الله بنتائج هذا المجهود والسعي فلكي يخلِّص هذا المجهود من الانحراف ويبعده عن وسائل الإيذاء والإضرار، ويستصحب معه خصائص الإنسانية الكريمة في الفعل والسلوك.

وهذه هي فائدة الربط بين السماء والأرض، وإخضاع الإنسان لرسالة الله!

وليس من المعقول في شيء أن يكون إيمان الإنسان بالله معطلًا له وحائلًا دون نشاطه البشري على هذه الأرض، وإلا

**فيم خلق الله السموات والأرض؟ ولم خلق الإنسان؟**

**إن الله هو القائل في خلق السموات والأرض:**

﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴿١٦﴾ لَوْ أَرَدْنَآ أَن نَّتَّخِذَ لَهْوًا لَّٱتَّخَذْنَٰهُ مِن لَّدُنَّآ إِن كُنَّا فَٰعِلِينَ ﴿١٧﴾ بَلْ نَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَى ٱلْبَٰطِلِ فَيَدْمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾

**(الأنبياء: ١٦-١٨)**

**ومن ترى هم جنود الحق على الباطل؟**

**إنهم المؤمنون من الناس؟**

**والله- تعالى- هو القائل في خلق الإنسان:**

﴿يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ كَمَآ أَخْرَجَ أَبَوَيْكُم مِّنَ ٱلْجَنَّةِ يَنزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا لِيُرِيَهُمَا سَوْءَٰتِهِمَآ إِنَّهُۥ يَرَىٰكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُۥ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ إِنَّا جَعَلْنَا ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ لِلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ **(الأعراف: ٢٧)**

**وهكذا نادى القرآن الإنسان على هذه الأرض ليأخذ حذره من عدوه فيها وهو الشيطان، فالشيطان صاحب الإغواء ومناصر الباطل، والإنسان مطالب بطلب الهداية ونشرها من أجل نصرة الحق وإزهاق الباطل.**

**فغاية خلق الإنسان، هي نصرة الحق إذن على هذه الأرض،**

**ولن ينصر الإنسان الحق، إذا قُدِّر عليه تعطيل نشاطه وكبت سعيه في الحياة!!**

**إنه عندئذ يكون كائنا سلبيا ، ولا ينتظر من كائن سلبي أن يفعل وأن يستجيب ، إنه تناقض ؛ إذ كيف يطلب الله من الناس وهم مقهورون على التعطل والتبطل – نصرة الحق ؟ ! !**

**كما جاء في قوله سبحانه :**

﴿ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ ﴾

**( الحج : ٤٠ – ٤١ )**

**تـرى كيف يـؤدي الإنسـان ( الزكاة ) ، وهـو لا يحصل مالا ، فالمال حصيلة المجهود البشري ؟**

**وكيف ينهض بـ( الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ) ، وهو معطل في تصريف طاقاته البشرية ؟**

**أيكون أداؤه بـ( التواصي ) و( الأماني ) دون العمل ؟**

**من أجل هذا كله ، ومن أجل خطورة ( الربا ) في المجتمع وعلى سـلامة توجيه الإنسـان وجهـده في الحيـاة ، وأدائه لرسالته فيها كان قول القرآن الكريم :**

﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓاْ إِن كُنتُم مُّؤۡمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ فَأۡذَنُواْ بِحَرۡبٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦۖ وَإِن تُبۡتُمۡ فَلَكُمۡ رُءُوسُ أَمۡوَٰلِكُمۡ لَا تَظۡلِمُونَ وَلَا تُظۡلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِن كَانَ ذُو عُسۡرَةٖ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيۡسَرَةٖۚ وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ إِن

كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ (البقرة: ٢٧٨- ٢٨٠)

فكان هذا القول فيصلًا بين ماض وحاضر:

ماضٍ تصفي رواسبه من بقايا هذا الوباء في حزم وإصرار:

﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾

وحاضر يبدأ بداية إنسانية كريمة، فصاحب المال يأخذ ماله فقط دون إضافة أية زيادة عليه:

﴿وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾

وصاحب الحاجة المستضعف يدفع ما اقترضه فحسب إن كان ذا قدرة على الدفع، وإلا أرجئ إلى ميسرة فيما بعد ذلك:

﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾

على أن أصحاب رءوس الأموال لو علموا أن الخير لأنفسهم لتنازلوا في اقتناع نفسي عما قدموه من قروض دون انتظار لاستردادها ممن أخذوها منهم؛ لأنهم في حالة عسر:

﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

إنهم بهذا التنازل يعملون على أن تستل الأحقاد من نفوس الضعفاء ويعود لها صفاؤها وبالتالي ترجع العلاقات في المجتمع إلى وضع طبيعي، تقوم عليها أمة متماسكة تؤدي رسالتها خير أداء!

وهـذا الإجراء- كما تلزم الآية الأخذ به- يتسـم ( بروح الثورة ) !

إن الثورة تقوم على دعامتين رئيسيتين :

أولاهما : تصفية راسب الماضي الضعيف المعوق لقيام المجتمع الجديد .

وثانيهمـا : أخذ الحياة المسـتقبلة للأفـراد والمجتمع علـى هدي من المبـادئ الجديدة ، بحيـث تتركز يوما بعد يـوم ، وبحيث يزداد انعكاس أثرها في وضوح على علاقات الأفـراد أو في تحقيق أهـداف مجتمعهم المنشـودة ، وهي تلك الأهداف التي قام المجتمع الجديد لتحقيقها .

وشـأن الثورة ألا تتراجع ، وألا تترك الحبل على الغارب ، وألا تسير طواعية أو كرها في تجاهل ما يقع ، وإلا ما عادت ثـورة بـل تغدو أمرًا مألوفـا ، وإلا ما قام مجتمـع جديد ، بل يصبح الوضع عندئذ استمرارًا للقديم .

ومـع هـذه الـروح الثوريـة الحازمة فـي قطع دابـر الربا فـي المجتمع الإسـلامي ، ينهج القرآن منهجـه أيضا في أن يقابل هذا الإجراء من الأفراد بروح زكية وبدفع ذاتي قوي ، فيقول :

﴿ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ أَمۡوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرۡبُواْ عِندَ ٱللَّهِۖ وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ تُرِيدُونَ وَجۡهَ ٱللَّهِ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ ﴾

( الروم : ٣٩ )

إن القرآن يعكس (المعادلة) المألوفة التي كانت جارية لدى القوم.

كانوا يحسبون أن الربا- وهو زيادة- يضيف إلى المال مالاً جديدا، وأن الإنفاق ابتغاء وجه الله ولصالح المجتمع- وهو إخراج وإنقاص من المال- ينقص المال ولا يبقيه عند حده!

ولكن أصبح الأمر على الضد في حساب الاعتقاد والإيمان! وطالما اعتقدوا وآمنوا، فهم سعداء بما يعملون طبقا لاعتقادهم وإيمانهم!!

ومما قص القرآن عن بني إسرائيل قوله:

﴿وَتَرَىٰ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ وَأَكْلِهِمُ ٱلسُّحْتَ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾

(المائدة: ٦٢)

﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴿١٦٠﴾ وَأَخْذِهِمُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَقَدْ نُهُوا۟ عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَٰلَ ٱلنَّاسِ بِٱلْبَٰطِلِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾

(النساء: ١٦٠- ١٦١)

﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ

وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَواْ وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ كَانُواْ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧٨﴾

(المائدة: ٧٨، ٧٩)

فمن مثل هذه الآيات يتبين أن الذين لُعنوا من بني إسرائيل كانوا يتميزون بالظواهر النفسية الآتية:

أولا: باعتدائهم على الحق وأصحاب الرسالات الإنسانية، بالقتل، والعناد في المعارضة.

ثانيًا: بصدهم عن سبيل الله، وهي سبيل الخير العام في الأمم والشعوب، وباستئثارهم بالمصلحة لهم وحدهم.

ثالثًا: بالمادية الجارفة التي تتمثل في أكل أموال الناس بالباطل، وباستخدام الربا كطريق رئيس لاستثمار المال واستغلاله.

رابعًا: وبارتكاب وسائل الظلم، ولو ضد أنفسهم.

﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَآءَكُمْ وَلَا تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَـٰرِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ ﴿٨٤﴾ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِّنكُم مِّن دِيَـٰرِهِمْ تَظَـٰهَرُونَ عَلَيْهِم بِٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ﴾

(البقرة: ٨٤، ٨٥)

خامسًا: بعدم وفائهم بالعهود والمواثيق، ربما كان لتمكن الاتجاه المادي فيهم - عن طريق الوراثة - الأثر

الأول في مصاحبته الظواهر الأخرى لتصرفاتهم ومواقفهم.

وقد تجاوز هذا الأثر لماديتهم الطاغية إلى إيمانهم القلبي وعقيدتهم النفسية:

فليست هناك أمة أو مجموعة من الناس أُرسل رسولٌ إليها وطالبته برؤية الله عيانًا مثل ما فعلوا:

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾

(البقرة: ٥٥)

وليست هناك أمة أو مجموعة من الناس طلبت تغيير الطعام ولو إلى نوع أدنى في المستوى، واهتمت بمذاقه مثل ما فعل بنو إسرائيل مع موسى قوله تعالى:

﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يَـٰمُوسَىٰ لَن نَّصْبِرَ عَلَىٰ طَعَامٍ وَٰحِدٍ فَٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ مِنۢ بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا وَفُومِهَا وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا ۖ قَالَ أَتَسْتَبْدِلُونَ ٱلَّذِى هُوَ أَدْنَىٰ بِٱلَّذِى هُوَ خَيْرٌ ۚ ٱهْبِطُوا۟ مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ ۗ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ يَكْفُرُونَ بِـَٔايَـٰتِ ٱللَّهِ وَيَقْتُلُونَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ﴾

(البقرة: ٦١)

وليست هناك أمة أو مجموعة من الناس امتد بها التطاول بالمال والتفاخر به إلى أن تصف نفسها بالغنى وتصف الله

بالفقر سوى هؤلاء:

﴿لَّقَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوْلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَآءُ سَنَكْتُبُ مَا قَالُوا۟ وَقَتْلَهُمُ ٱلْأَنۢبِيَآءَ بِغَيْرِ حَقٍّ﴾

(آل عمران: ١٨١)

مادية جامحة في الاعتقاد!

ومادية أخرى جامحة في التصرف والسلوك!

وهذه المادية الجامحة في طرفيها العملي والعقيدي، تساوي: (لا إنسانية) في المعاملة!!

## المال ملك لله والإنسان مستخلف عليه:

ونخلص من هذا كله إلى أن للإسلام نظرة أساسية في المال:

أولاً: أن المال ضروري، وأن الإنسان بحكم فطرته موجه إلى اقتنائه وإنمائه.

وثانيًا: لأهميته في حياة الإنسان كان منطويًا على فتنة وإغراء، وتجنبًا لفتنته تجب الحيطة في وسائل تحصيله وإنمائه.

وقد يُرَى بجانب هذه النظرة الأساسية للإسلام نظرة أخرى، وربما تعتبر النظرة الأولى له التي يمكن أن تتفرع عنها النظرة السابقة، وهي أن هذا المال ملك الله، والإنسان مستخلف عليه ومفوض فيه نائبًا عن الله.

ومؤدى هذه النظرة أن الملكية الحقيقية للمال هي لله، وأنه إن وجد بيد الإنسان فهو وديعة أو أمانة، يجب أن

يسـلك الإنسـان فيه المسـلك الذي يصونه عن التبديد أو العبث به.

ويترتب على هذا الأصل أن من بيده المال يجب:

-أن يلتزم فيه حدود الله، سواء في طرق التحصيل، أم في وسائل التنمية.

-وأن ينفق في سـبيل الله، وفيما دعا الله إلى الإنفاق فيه لصالـح المجتمع، أو لصالح من عـداه من الأفراد فيه زيادة عما يؤديه من الزكاة.

وإذا أضـاف إلى ذلك أنه يفعله عـن إيمان بالله، لم تكن تأديته إياه بإكراه فيـه ومضطرًا إليه، وإنما بالأحرى يكون ذا مشيئة واختيار في أدائه.

وهـذا يوجـب أن تكـون التربيـة الأخلاقيـة – وليـس إلزام السـلطة – هي قانـون الحياة الإنسـانية في المجتمع الإسلامي.

وهنـا يكـون تحذيـر القرآن مـن فتنة المـال – وكذلك ترغيبـه في الإنفـاق إلى حد أنه جعل الإنفاق في سـبيل الله صنـوًا للإيمان بـه أو على الأقل ركنًا أساسـيًا فيه – ليخلق الجو النفسـي الصالح لدى الإنسان كي يمارس فيه السلوك المسـتقيم مع المال بمحض اختياره ومشـيئته، دون إلزام وقهر فيه.

وعلى هـذا النحو يمكـن أن تبدو صلاحيـة جعل المال ملكا لله، وجعل الإنسـان مسـتخلفًا فيه نظرةً أساسـية من

جانب الإسلام إلى المال وتملكه.

ثم ما رآه الإسلام من فتنة المال وإغرائه، وبالتالي ما يطلب إنفاقه في أوجه الإنفاق المحددة يجوز أن يكون متفرعًا من هذا الأصل.

ويمكن أن تساعد نصوص القرآن على ذلك:

بعض الآيات تشير إلى ملكية الله للمال، والبعض الآخر يشير إلى استخلاف الإنسان عليه وتفويضه في التصرف فيه.

فمن الآيات التي تشير إلى أن ملكية المال لله قوله:

﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ لَكُم مَّا فِى ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾

(البقرة: ٢٩)

﴿قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾

(آل عمران: ٢٦)

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(آل عمران: ١٨٠)

﴿لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَمَا تَحْتَ ٱلثَّرَىٰ﴾ (طه: ٦)

﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ﴾

(فاطر: ١٥)

**الأصل الثاني: اعتبار الإنسان مستخلفًا عليه ومفوضًا فيه:**

**ومن الآيات التي تدل على استخلاف الله للإنسان في المال وتفويضه في التصرف فيه قوله:**

﴿وَهُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَـٰٓئِفَ ٱلْأَرْضِ وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَـٰتٍ لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ۗ﴾

(الأنعام: ١٦٥)

﴿وَلَقَدْ مَكَّنَّـٰكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَـٰيِشَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾

(الأعراف: ١٠)

﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾

(الحديد: ٧)

**وكما سبق: فإن مقتضى ملكية الله للمال أصلًا، واستخلاف الإنسان عليه: أن تصرفات الإنسان في المال مرتبطة بالحدود والتوجيهات التي تضمنتها وصاية الله في كتابه بشأن المال، إنْ في الحصول عليه، أو في استثماره، أو في أوجه إنفاقه، أو في تقييمه وتقديره، وليس الإيمان بأن المال ملك لله بمانع**

للإِنسان من التصرف فيه، ببيع أو شراء، أو بتأجير أو استثمار، أو برهن أو وصية، أو بهبة أو إقراض، فالقرآن في آياته الكثيرة بشأن المال يسند التصرف فيه - أيّ تصرف - إلى الإِنسان سواء في المباح منه أم المحظور.

وذلك دليل على أن الإِنسان صاحب الاختيار في المال وصاحب التصرف فيه كأنه مالك له على سبيل الحقيقة.

ولا أدل على ذلك مما جاء في قوله تعالى:

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾

(الحديد: ١١)

فمع كون المال في أصله ملكًا لله، إلا أن الإِنسان إذا أنفقه في أوجه الخير كأنه أقرضه لله، وكأن المال عندئذ يتغير اعتباره، وكأن المالك الحقيقي له هو الإِنسان وليس الله.

فالمقترض عادة يقترض ما ليس ملكًا له، والمقرض عادة يقرض مما في ملكه أو مما له الولاية عليه، لغير مالك له.

وتعبير القرآن عن الإِنفاق في سبيل الله بالقرض لله تعالى يشعر الإِنسان بأهمية الإِنفاق في سبيل الصالح العام، ويبرز أثره في تقييم تصرفاته.

ولكن ذلك لا يخرج القضية عن وضعها الأصيل، وهو ملكية الله للمال، واستخلاف الإِنسان عليه.

وعندما يوجه القرآن نداءه إلى الإنسـان نحو الإنفاق في أوجـه الخير عامة، أو لصالح القرابات الأسـرية، أو لرعاية ذوي الحاجة من الأفراد القريبين منه في الجوار - يشـتمل هذا النداء على ثلاثة عناصر:

- تذكير الإنسان بأن ما في يده هو من الله.
- توضيـح الأثـر الإيجابـي لهـذا النوع مـن الإنفاق في حياته الحاضرة، وفي مستقبله.
- بيـان أهمية المصـرف بوجه خـاص بالتنصيص عليه وتحديده، فنقرأ مثلًا قوله تعالى:

﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٣٨﴾ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ ﴾

(الروم: ٣٨، ٣٩)

وعلـى هـذا الغـرار قولـه تعالـى: ﴿وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلِأَنفُسِكُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُونَ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ ٱللَّهِ ۚ وَمَا تُنفِقُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة: ٢٧٢)

وآيات أخرى كثيرة تشـير إلى ذلك وتتضمنه عن طريق غير مباشر:

نقرأ قوله تعالى:

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ۖ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ ۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا۟ بِهِۦ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ ۗ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾

(آل عمران : ١٨٠)

فأكـد في أول الآية وآخرها أن المـال لله اليوم وغدًا كما بين ما سيعقب البخل من مساوئ تعود على البخيل نفسه، وهو ذلك الذي لم يستجب إلى النداء السابق.

كما أن مما يترتب على ملكية الله للمال واستخلاف الإنسان – على نحو ما أشير إليه إجمالاً فيما مضى – عدة أمور:

• أن الإنسـان ليـس حرًا حريـة مطلقة فـي التصرف في المـال وتثميره، بحيث يجوز له عن طريـق هذه الحرية أن يضر نفسه أو يضر الصالح العام.

• وأن على الإنسـان أن يلتزم في شـئون المال – أي شأن فيه – جميع الحدود التي رسمها القرآن في تحصيله وإنمائه وإغلالـه، وصرفـه، ومعيار الإنفاق الخاص منه. والإنسـان إذن موجه في شئون المال، وملكية المال ملكية موجهة.

• وأن حدود التوجيه كما نصت الآيات صراحة عليها:

– عدم استغلال الضعف البشري في أي صورة ما بسبب المال، وعدم اتخاذ المال وسيلة لإهدار الكرامة البشرية.

– عـدم اكتناز المال والحيلولـة دون تداوله في الصالح العام.

- عدم إنفاق المال في فاحشة أو منكر، مما من شأنه أن يضعف أو يلغي اعتبار القيم التي استهدفها المجتمع في قيامه، ويستهدفها في بقائه.
- عدم السفه في التصرف فيه.
- احترام حق المصلحة العامة، وحق أصحاب الحاجة فيه.
- تعلُّق هذا الحق لأصحاب الحاجة بكل زائد عن حاجة من بيده المال في معيشته.

• وأن حدود هذا التوجيه جاء بها كتاب الله، والإِنسان بإِيمانه به ألزم نفسه بها، فالإِلزام بالسير وفق هذه الحدود في شئون المال إلزام ذاتي، وليس من سلطة أخرى وراء ذاته، فهو جزء من إيمانه، وبعضٌ من كل حياته.

• لولي الأمر - قبل أي فرد آخر في الجماعة - أن ينزع المال ممن لا يلتزم في تصرفاته هذا التوجيه؛ احتفاظًا بحق المصلحة العامة فيه، ورعاية لحق الله في ملكه إياه، وهو حق تجب صيانته من العبث فيه.

وحق الله تتكفل به جماعة المسلمين عامة، وتسقط مطالبتهم به لو قام به عنهم ولي الأمر فيهم.

ولمزيد إيضاح هذه الحدود نعرضها مرة أخرى في شيء من التفصيل.

## مدى حرية الإنسان في التصرف في المال

ليس من المنطق في شيء أن يكون هناك طرفان في أمر ما، ويستقل أحدهما دون رعاية حق الآخر بالتصرف فيه، إذ مثل هذا التصرف هو في الواقع حل للشركة القائمة أو إنكار لحق الطرف الذي لم يراع جانبه في التصرف.

فإذا كان أساس الشركة أن أحد الطرفين هو المالك للشيء ملكاً حقيقيًّا، وأن الطرف الثاني مفوض من قبله فيه، ومؤتمن على الحفاظ عليه من جانبه، فاستقلال من لا يملك بالتصرف في ملك الغير يكون عندئذ اعتداءً صريحًا على ما لهذا الغير عنده.

فإذا كان المالك بعد ذلك هو الخالق والمعبود، وكان المؤتمن هو الإنسان العابد له والمؤمن به، كان استقلال الإنسان بالتصرف فيما وكل إليه من قبل الله وأتُمن عليه واستخلف فيه إنكارًا للربوبية، وتطاولاً على من له وحده الملك في السماوات والأرض.

فعدم القيام عندئذ بما يجب على الإنسان نحو المال وفيه لا يقل أثرًا عن الكفر بالله جل وعلا.

وسورة الليل تقرن الإنفاق بالإيمان معًا، والبخل بالكفر على السواء في قوله تعالى:

﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴿١﴾ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴿٢﴾ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ﴿٣﴾ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ﴿٤﴾ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلۡحُسۡنَىٰ ﴿٦﴾

فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ﴿١٠﴾ وَمَا يُغْنِى عَنْهُ مَالُهُۥٓ إِذَا تَرَدَّىٰٓ ﴿١١﴾ إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَىٰ ﴿١٢﴾ وَإِنَّ لَنَا لَلْءَاخِرَةَ وَٱلْأُولَىٰ ﴿١٣﴾ فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴿١٤﴾ لَا يَصْلَىٰهَآ إِلَّا ٱلْأَشْقَى ﴿١٥﴾ ٱلَّذِى كَذَّبَ وَتَوَلَّىٰ ﴿١٦﴾ وَسَيُجَنَّبُهَا ٱلْأَتْقَى ﴿١٧﴾ ٱلَّذِى يُؤْتِى مَالَهُۥ يَتَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُۥ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَىٰٓ ﴿١٩﴾ إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ ﴿٢٠﴾ وَلَسَوْفَ يَرْضَىٰ﴾

وسورة الماعون جعلت من يسلك مسلكًا إيجابيًا في إيذاء الضعيف وصاحب الحاجة، ومَنْعه من أن يصل إليه حقه في مال الأفراد مساويًا لمن يكذب بالآخرة وينكرها:

﴿أَرَءَيْتَ ٱلَّذِى يُكَذِّبُ بِٱلدِّينِ ﴿١﴾ فَذَٰلِكَ ٱلَّذِى يَدُعُّ ٱلْيَتِيمَ ﴿٢﴾ وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿٣﴾ فَوَيْلٌ لِّلْمُصَلِّينَ ﴿٤﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿٥﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ يُرَآءُونَ ﴿٦﴾ وَيَمْنَعُونَ ٱلْمَاعُونَ﴾

وأنذرت هذه السورة الذين يؤدون صلاتهم مع كونهم يمنعون حق الغير في أموالهم وهم عندئذ ساهون على سبيل الحقيقة عن صلاتهم، وبعيدون عن غايتها لأن الصلاة في هذا الوقت لم تكن عنوان إيمان، إذ لو كانت كذلك لما منع مؤدوها حق الغير في المال من أن يصل إليه.

وليس البخل في المال إلا تفردا في التصرف من جانب واحد فيه، وهو جانب الإنسان، وفي الوقت نفسه تجاهلا

لحق المالك الأصيل الأعظم، وهو الله وليس حق الله إلا حق المصلحة العامة في المجتمع، وحق ذوي الحاجة فيه من الأفراد.

وإذا لم يكن الإنسان ذا حرية مطلقة في التصرف في المال الذي بيده، وعليه إذن رعاية حدود الله فيه، فمن الأمانة رعاية هذه الحدود رعاية تامة.

ثم من الإنسانية المهذبة أن تكون هذه الرعاية صادرة عن رضا نفس ورقابة ذاتية داخلية، بحيث تصحبها متعة في الأداء.

والمؤمن على سبيل الحقيقة هو الذي يرى من نفسه، وبانفعاله النفسي تعلق منفعة الغير بماله الذي بيده رعاية لحق الله.

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّـٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾

(الذاريات: ١٥-١٩)

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾

(المعارج: ١٩-٢٥)

فالمؤمــن على الحقيقة هــو الذي يــرى أن الإنفاق وراء الــزكاة حــقٌ آخــر عليه فــي ســبيل الله، وفي دفــع حاجات المحتاجيــن من المــال الذي له ولاية عليه، ثــم هو يلزم به نفسه ولا تبرأ ذمته منه إلا بالأداء.

فليس ما فرضه الإســلام مــن زكاة إلا جــزءًا ضروريًا في نطاق ما يُنْتَظَرُ من المؤمن أداؤه رعاية لجانب الله في المال.

ورعاية حق الله في شئون المال تكون من عدة وجوه:

## -الوجه الأول: في إنفاق المال:

وقد جاء الإرشاد إلى حسن التصرف في الإنفاق في قوله تعالى:

﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾

(الإسراء: ٢٩)

كما جاء في وصف عباد الرحمن في قوله:

﴿ وَٱلَّذِينَ إِذَآ أَنفَقُوا۟ لَمْ يُسْرِفُوا۟ وَلَمْ يَقْتُرُوا۟ وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا ﴾

(الفرقان: ٦٧)

فإذا خرج الإنفاق عن حد (القوام) وهو الوســط كان إما إلى الشح والبخل، وإما إلى التبذير والإسراف.

والشح في الإنفاق الخاص - فوق أنه يذل الإنسان يجعل المال ســيدًا على نفســه - قد يجر إلى الإمساك عن الإنفاق

العام، وفيما يجب أن يصرف في سبيل الله لرفع حاجات أصحاب الحاجة من الأفراد.

وعندئذ تكون غاية المال في الحياة فوق القيم العليا للبشرية والرسالة الإنسانية في المجتمع، وفي علاقات الناس بعضهم ببعض.

عندئذ يتحول الإنسان عن الإنفاق إلى صورة للإنسان، بالإضافة إلى أنه يعوق إنسانية غيره في النمو والصفاء.

يقول القرآن الكريم في وصف الشح وما يستتبعه من آثار تلاحقه:

﴿فَأَمَّا ٱلْإِنسَٰنُ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ رَبُّهُۥ فَأَكْرَمَهُۥ وَنَعَّمَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَكْرَمَنِ ﴿١٥﴾ وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ فَيَقُولُ رَبِّىٓ أَهَٰنَنِ ﴿١٦﴾ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا﴾

(الفجر: ١٥ - ٢٠)

كما يقول أيضًا:

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ ﴿١﴾ ٱلَّذِى جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُۥ ﴿٢﴾ يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُۥٓ أَخْلَدَهُۥ ﴿٣﴾ كَلَّا ۖ لَيُنۢبَذَنَّ فِى ٱلْحُطَمَةِ ﴿٤﴾ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا ٱلْحُطَمَةُ ﴿٥﴾ نَارُ ٱللَّهِ ٱلْمُوقَدَةُ ﴿٦﴾ ٱلَّتِى تَطَّلِعُ عَلَى

ٱلۡأَفۡـِٔدَةِ ﴿٧﴾ إِنَّهَا عَلَيۡهِم مُّؤۡصَدَةٞ ﴿٨﴾ فِي عَمَدٖ مُّمَدَّدَةِۭ﴾
(الهمزة: ١-٩)

ويقول كذلك:

﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ﴿٣٤﴾ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ هَٰذَا مَا كَنَزۡتُمۡ لِأَنفُسِكُمۡ فَذُوقُواْ مَا كُنتُمۡ تَكۡنِزُونَ﴾
(التوبة: ٣٤-٣٥)

ويشير ما جاء هنا في سورة الفجر إلى حقيقة يرددها الدين دائمًا، وهي أمر الابتلاء بما في الدنيا من زينة، والمال في مقدمة أنواع الزينة على نحو ما جاء في قوله:

﴿إِنَّا جَعَلۡنَا مَا عَلَى ٱلۡأَرۡضِ زِينَةٗ لَّهَا لِنَبۡلُوَهُمۡ أَيُّهُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾
(الكهف: ٧)

والابتلاء كذلك بما في الدنيا من سراء وضراء، والحرمان من المال - في مقدمة ذلك، كما يقول في آية أخرى:

﴿أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ وَلَمَّا يَأۡتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ مَّسَّتۡهُمُ ٱلۡبَأۡسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلۡزِلُواْ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾
(البقرة: ٢١٤)

والدين إذ ينظر إلى الحياة الدنيا كمرحلة اختبار وابتلاء في حياة الإنسان الأولى : إنَّ باكتمال زينتها لديه أو بحرمانه منها كلًا أو بعضًا ، لم يقصد أن يقلقه فيها ، ولا أن يحْمله على الهرب منها ، ولا على أن يسلك فيها المسلك السلبي الانعزالي ، وإلا لناقض نفسه فيما أوجبه على الإنسان من كفاح ومناصرة للحق على الباطل . . وإنما قصد التوجيه فحسب .

والإنسان إذا لم يُوجَّه ويؤمن بهذا التوجيه ويأخذ به نفسه ، فإنه يطغى ، إن رأى نفسه استغنى !

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَيَطْغَىٰٓ ﴿٦﴾ أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾

(العلق : ٦–٧)

﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ خُلِقَ هَلُوعًا ﴿١٩﴾ إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا ﴿٢٠﴾ وَإِذَا مَسَّهُ ٱلْخَيْرُ مَنُوعًا ﴿٢١﴾ إِلَّا ٱلْمُصَلِّينَ ﴿٢٢﴾ ٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ دَآئِمُونَ ﴿٢٣﴾ وَٱلَّذِينَ فِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾

(المعارج : ١٩–٢٥)

والإنسان أيضًا إذا لم يوجَّه ويؤمن بالتوجيه ، ويطيعه في حياته العملية . . صار إلى الخسران حتما !

﴿وَٱلْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾

(العصر : ١–٣)

وما خسـران الإنسان إلا في ضعف علاقات الأفراد، وإلا فـي الخصومة والشـحناء، وإلا في الحقـد والتآمر، وإلا في الوشاية والأكاذيب، وإلا في الضلال وإغواء الشيطان.

وقضيـة (الابتـلاء بالدنيا وزينتها) فـي الدين، كقضية (الإيمـان بـالله) فيـه، كقضيـة (حـق الله في المـال) في تعاليمه، كقضية (الرزق على الله) فيما أوحى به.

كل ذلـك ليس من الأسـاطير التـي يعـوق الاعتقاد بها الإنسان عن الانطلاق في هذه الحياة البشرية الأرضية، وعن الاستقرار فيها، والسيادة عليها بعقله وعلمه ومكتشفاته. وإنمـا هـي على العكـس قضايـا ضرورية لهـذا الانطلاق، ولهذا الاستقرار، ولهذه السيادة.

إن هـذه القضايـا والمعتقـدات صمام الأمـان للانطلاق الحر السـليم، والاسـتقرار الذي لا يشـوبه قلـق الخوف، وللسيادة التي لا يصحبها طغيان الاستغناء.

إن الإنسـان بذاتـه لم ينجح حتـى الآن فـي إقامة صمام الأمان بعد أن استغنى عن السماء.

وتاريـخ البشـرية بعد أن اغتر الإنسـان بعقلـه وبعلمه، وبعـد أن اتخذ العلم إلهًا، لم يسـجل فـي حياته إلا القلق، وإلا الخوف من الجوع، وإلا طغيان الإنسـان أنْ رأى نفسـه استغنى بعلمه أو بماله، أو بكليهما.

والقلق، والخوف، والطغيـان أصبحت ثلاثتها تُعْبَد من

الإِنســان المعاصــر، رجاء أن يجنّبها نفســه، وأمــلًا في ألَا يلحق به أذاها!

تمامًا كما كان يعبد الإِنسان القديم الثعبان، والصحراء، ورياح السَّــموم، اتقاء شــرها على نفســه، أو على ما يزرع ويفلح في أرضه!

أمــا الجانب الآخر الخارج عن (حد القوام) وهو التبذير أو الإِســراف فمؤداه إلى الإِنفاق فيمــا لم تدع إليه حاجة أو ضــرورة في حياة المبذر أو المســرف، ومــؤداه بالتالي إلى الإِمســاك - في مقابل ذلك بالضرورة - عن الإِنفاق في دفع حاجــة أو ضرورة في حياة الآخرين ممــن لهم حق في ماله، بمقتضى حق الله فيه.

وقــد يصــل التبذير والإِســراف بالمبذر والمســرف إلى أن ينفق في ســبيل الشــيطان، أي ينفق فيمــا يعود بالضرر على شــخصه، وعلى أســرته، وعلى من معــه في مجتمعه، كالإِنفاق في فاحشة أو منكر.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡخَمۡرُ وَٱلۡمَيۡسِرُ وَٱلۡأَنصَابُ وَٱلۡأَزۡلَٰمُ رِجۡسٞ مِّنۡ عَمَلِ ٱلشَّيۡطَٰنِ فَٱجۡتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمۡ تُفۡلِحُونَ ٩٠ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱلشَّيۡطَٰنُ أَن يُوقِعَ بَيۡنَكُمُ ٱلۡعَدَٰوَةَ وَٱلۡبَغۡضَآءَ فِي ٱلۡخَمۡرِ وَٱلۡمَيۡسِرِ وَيَصُدَّكُمۡ عَن ذِكۡرِ ٱللَّهِ وَعَنِ ٱلصَّلَوٰةِۖ فَهَلۡ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾

(المائدة: ٩٠-٩١)

وقد يصل المبذر في إنفاقه إلى الخروج من الأهلية والصلاحية في الإنفاق كأن ينفق في معاونة الأعداء الذين يتربصون بمجتمعه وبإخوانه المشاركين معه في أهداف المجتمع، وعندئذ يصل في تصرفه إلى السفه، ويعد من السفهاء من يجب وجوبًا كفائيًا على جميع المؤمنين انتزاع المال من أيديهم حفظًا لحق الله من جانب، وصونًا للمال في بقائه في خدمة المجتمع من جانب آخر.

يقول الله تعالى في شأن السفهاء:

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَامًا وَارْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾

(النساء: ٥)

وقَصَدَ - إن بقيت الآية على عموم لفظها - إلى نزع المال من أيديهم ثم إلى عدم رده ثانية إليهم طالما هم سفهاء.

وعَلَّلَ القرآن هذا الإجراء بأن المال هو مال جميع أفراد المجتمع من المؤمنين؛ إذ أضافه إليهم في قوله: (أموالكم) وليس للسفهاء وحدهم، وأن به أيضًا قيام المجتمع وبقاءه.

ولذلك لا يحتمل الإبطاء في الحفاظ عليه والاستمرار في الانتفاع به في صالح المجتمع.

ولكن إذا كان الخطاب في قوله: (ولا تؤتوا) موجهًا إلى الأولياء على أموال اليتامى فيجري النص على ظاهره في

قولـه : ﴿ولا تؤتوا﴾ وهو عدم التسـليم دون حاجةٍ إلى سـبق النزع ؛ لأن أموال اليتامى لم تكن بأيديهم حتى تنتزع منهم.

وجـاء في كتاب البحر أن السـفه المقتضي للحجر عند من أثبته هو (صرف المال في الفسق أو فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني أو دنيوي).

ومـن غير شـك أن الصرف فيما يضـر المجموع لا يقل شـأنا عن الصرف في الفسـق الذي يصيـب الفرد وحده أو يصيب قلة معه كأسرته مثلًا أو جيرانه.

وإذا كان الصـرف فيما يضر الفرد أو المجموع أساسًـا لعـدم تمكيـن صاحب المال مـن ماله، فيسـتوي أن يكون صاحبِ المـال يتيمًا أصـلًا أو غير يتيم، تجنبًـا للأضرار، وحفظًا للأمـوال ؛ لتؤدي وظيفتها العامة الاجتماعية، وهي الانتفاع بها عامة.

وقوله تعالى :

﴿إِنَّ ٱلْمُبَذِّرِينَ كَانُوٓاْ إِخْوَٰنَ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾

(الإسراء : ٢٧)

يتضمن دفع التبذير والحيلولة دونه، كما يُدفع الشيطان ويحال دون إغوائه، وهي مهمة أساسية للإنسان المؤمن.

ولكن من جانب آخر : تجب رعاية هؤلاء الذين لا تسـلَّم إليهـم الأموال لسـفههم، بـأن يعطـوا من غلة هـذا المال مـا يكفل لهـم حياتهـم اليوميـة، ونصيبًا آخر لكسـائهم

واحتياجاتهم التي لا تتكرر كثيرًا.

وبالإضافة إلى تلك الرعاية، يجب أن يبقى لهم اعتبارهم الإنساني، فلا يسخر منهم أحد ولا يساءون بقول أو عمل، كما تأمر الآية:

﴿وَقُولُواْ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾

إذ الإجـراء الذي يتبع معهم هـو إجراء في المال، وليس إجراء ضد بشريتهم وإنسانيتهم.

فالإسـلام شـديد الحرص على أن التدابير الاستثنائية – كعـدم تسـليم الأموال لأيدي السـفهاء – يجـب أن تكون بقـدر، أي يجـب أن تبقـى هـذه التدابير عند حـد تحقيق الهدف الذي اتخذت من أجله.

والإسلام أيضًا شديد الحرص في الوقت نفسه على عدم إهدار إنسـانية الإنسان إذا فقد صلاحيته وأهليته في جانب من جوانب نشـاطه، كفقد الصلاحية لمباشرة إنفاق المال هنا.

وإذا كان عـدم تسـليم المـال لأيـدي عديمـي الأهليـة والصلاحية واجبًا على جميع الأولياء، يأثمون بعدم قيامهم بـه، فإنـه يتعين على صاحـب الولاية العامـة – وهو رئيس الدولـة – أي: يجب عليه وجوبًـا عينيًا أداء الأمر وتنفيذه؛ وفاء بما جاء في كتاب الله وضمانًا لصون النظام العام، ودفعًا للفوضى والفساد، لو قام به آخرون من أفراد المجتمع.

إن التوسط في النفقة الشخصية من الأموال التي في حيازة الأفراد وتعد ملكًا لهم، هو المعيار القويم فعلا، وإن حد الإنفاق لو نزل إلى الشح والتقتير، أو ارتفع إلى الإسراف أو السفه كان ضارًا بالقيمة الإنسانية، سواء لمن بيده المال أم لمن عداه من أفراد المجتمع.

## الوجه الثاني: في جمع المال وإنمائه:

وتمتد رعاية جانب الله في المال من تحديد معيار النفقات الشخصية إلى وسائل تحصيل المال وتنميته؛ لأن حق الله في المال كل لا يتبعض، فلا يجوز أن يكون معيار الإنفاق الشخصي سليمًا في حدود الاعتدال أو التوسط، ثم تكون وسائل تحصيله أو تنميته ضارة بالاعتبار البشري وقائمة على إهدار الكرامة الإنسانية، ولذا كان تذكّر الله في كل شأن مالي ضرورة يمليها منطق ملكية الله للمال أصلا.

وإذا كان حق الله في المال هو لمصلحة الجماعة عامة، ولتغطية حاجات المحتاجين فيها كان من المحرم قطعًا أن تكون وسائل السعي إلى المال أو إلى إنمائه وإثماره على حساب المصلحة العامة، أو على حساب حاجات المحتاجين، فضلًا عن أن تكون قائمة على استغلال جانب الضعف في الإنسان، أو على الاستخفاف بالجانب الإنساني فيه.

ومن هنا - كما تقدم - كان: الربا حرامًا، وأكل مال اليتيم حرامًا، وأكل أموال الناس بالباطل عن طريق الرشوة

للحاكــم حرامًا ، وعدم إيفاء الكيل والــوزن حرامًا ، ويلحق بالربــا كل ربــح أو ثمرة جــاءت نتيجة لعدم بــذل أي جهد بشري من جانب ، واستغلال ضعف ذي الحاجة الملحة من جانب آخر .

ويلحق بأكل مال اليتيم كل ما جاء ربحًا لاستغلال عاجز عــن مباشــرة المال في حفظــه أو إنمائه ، وعاجــز أيضًا عن مقاومة من تحتَ يده مالُه عند اعتدائه عليه .

ويلحــق بــأكل أموال النــاس بالباطــل عن طريق رشــوة الحاكــم أكل أمــوال الدولة في المزايــدات والمناقصات – لأنها لا تخرج عن كونها أموالا للناس – إذا باشرها العملاء بطريق الرشوة المادية أو المعنوية السافرة أو المقنعة .

ويلحــق بعــدم إيفاء الكيــل والوزن كل مــا يتعلق بقوت الأفــراد ومعاشــهم الأساســي ، ممــا يســبب لهم ضــررًا أو حرمانًــا أو قلقًا ، كحبس مواد التمويــن عن التداول أو عدم رعاية العدل في توزيعها ، وهذه صور من الوســائل المحرمة التي انعدمت فيها رعاية حق الله في المال في شأن تحصيله أو إنمائه – تكشــف عن قاعدة أساســية يرد إليها الأمر في حله أو حرمته . وهي :

( كل ما يحفــظ للضعفاء حقهم في المــال ، وحقهم في تجنب الأضرار والإيذاء ، وحقهم في الاعتبار الإنساني فهو حلال روعــي فيه حق الله ، وكل ما خلا من ذلك ، وجاء على الضد منه فهو حرام لم تتوفر فيه رعاية جانب الله ) .

## الوجه الثالث: أداء الإنسان فيما استخلف عليه يقوم على الاختيار:

تستمر رعاية حق الله في المال ممتدة من معيار الإنفاق الشخصي إلي تحديد وسائل تحصيل المال وإثماره، إلي تحديد حق الله ومقدار ما يؤخذ لصالحه من أموال الأفراد.

والإسلام - كأساس من أسسه - ينفر من الإكراه الخارجي، ومن إلزام الإنسان من غيره بشيء يؤديه، ويؤثر أن يكون عمل الإنسان ترجمة لاختياره ومشيئته، وأن يكون بوحي ضميره ومن واقع ذاته.

ولذلك لا يؤجر الإنسان من الله عن عمل له في نظر الإسلام، إلا إذا كان قد قصد إلي هذا العمل، وجاء نتيجة الإيمان به، ويشير إلي هذا قوله تعالي:

﴿ قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَٰسِقِينَ ﴾

(التوبة: ٥٣)

﴿ وَمَا مَنَعَهُمْ أَن تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَٰتُهُمْ إِلَّآ أَنَّهُمْ كَفَرُواْ بِٱللَّهِ وَبِرَسُولِهِۦ وَلَا يَأْتُونَ ٱلصَّلَوٰةَ إِلَّا وَهُمْ كُسَالَىٰ وَلَا يُنفِقُونَ إِلَّا وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴾

(التوبة: ٥٤)

جاءت هذه الآية في شأن المنافقين، وهم من ظاهرهم يبدون الطاعة والمسالمة وفي أنفسهم يبيتون الفتن،

ويبغون المكروه والسوء للمؤمنين.

فقبل هذه الآية يقول القرآن في حقهم:

﴿لَقَدِ ٱبْتَغَوُاْ ٱلْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلْأُمُورَ حَتَّىٰ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ ٱللَّهِ وَهُمْ كَٰرِهُونَ ﴿٤٨﴾ وَمِنْهُم مَّن يَقُولُ ٱئْذَن لِّي وَلَا تَفْتِنِّيٓ ۚ أَلَا فِي ٱلْفِتْنَةِ سَقَطُواْ ۗ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌۢ بِٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٤٩﴾ إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ ۖ وَإِن تُصِبْكَ مُصِيبَةٌ يَقُولُواْ قَدْ أَخَذْنَآ أَمْرَنَا مِن قَبْلُ وَيَتَوَلَّواْ وَّهُمْ فَرِحُونَ﴾

(التوبة: ٤٨-٥٠)

فعدم قبول الله الإنفاق من هؤلاء المنافقين دليل على أن للإرادة الفردية والذاتية دخلاً في تقييم العمل، ثم من جهة أخرى ما يأتي به المنافقون من عمل ولو كان ظاهره الرحمة فإنه لو قُبل لبعث على استمرار الخداع فيهم، فيكون أشبه بطعم يجر إلى الهلاك والفناء.

والعبادات كلها لا تقبل إلا عن اختيار، وهو ذلك الممثل في نية أدائها وكذلك شئون المعاملات الأسرية، والمالية، قبولها مرهون بالمشيئة أيضًا.

ومع إيثار الإسلام للإرادة الفردية في العمل من الإنسان، فإنه لا يتوانى في قبول فرض الإلزام إذا توقف صالح

المجتمع عليه :

-كعدم تسليم الأموال إلى أيدي السفهاء .

-وانتزاعها من أيدي الأعداء .

-وكإعلان العناصر التي بقيت تتعامل بالربا في الجماعة الإسلامية بالحرب من الله ورسوله إن لم تنته فورًا عن التعامل به .

-وكإيقاع الحاكم الطلاق عن الزوج عند فقد الأهلية في الاستمرار في الزوجية ، وغير ذلك كثير من الأمثلة التي جاء بها الفقه الإسلامي .

وعن إيثار الإسلام لإرادة الإنسان الفردية في العمل دون إكراهه عليه ، سلك الإسلام طريقين في تمييز حق الله في أموال الأفراد :

-الطريق الأول :

أنه فرض الزكاة كعبادة ، والزكاة جزء معين من المال يجب إخراجه كل عام من أصحاب الأموال بنسب محددة معروفة في كتب الفقه ، وفرضها الإسلام تأمينًا للصالح العام ، ووقاية للمجتمع من أضرار الفاقة والعوز . وبفرضها يجب على المكلف صاحب المال أداؤها ، فإذا امتنع أكره عليها ، ولو بمحاربته ، كما وقع في حرب الردة على عهد أبي بكر الخليفة الأول .

وفي الوقت نفسه جعل الإسلام هذه الزكاة عبادة ، حتى يميل بها إلى المشيئة والذاتية ، ويدفع عنها صورة الإلزام

والوجوب في الأداء، إذ من شأن العبادة أن تؤدى في رضا وفي متعة نفسية؛ لأن العبادة لا تخرج عن كونها قربى إلى الله. وكما لا يتقرب الإنسان إلى الله بسوء أو بفاحشة أو منكر ـ لأنه بغيض ـ كذلك لا يتقرب إليه بأمر يُكره عليه؛ لأن الأمر المكره عليه غير محبب وبغيض للنفس كذلك.

ولأن الزكاة تعتبر الضمان الأول في استمرار المجتمع: إن في وجوده أو أداء رسالته، حَرَصَ الإسلام على أن يفصل مصرفها وما تنفق فيه، كي يغطي جميع الجوانب الضرورية في حياة المجتمع، بما هو ضروري وأساسي في المحافظة على الكيان الذاتي.

فتذكر آية الزكاة:

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٞ ﴾

(التوبة: ٦٠)

والتعبير بالصدقات هنا.. قصد منه (الزكاة) الواجبة، بدليل ما جاء في آخر الآية من قوله: (فريضة من الله).

فليس هناك إنفاقٌ فُرِضَ كعبادة على المكلفين من أصحاب الأموال إلا الزكاة.

وفي تفصيل مصرف الزكاة على هذا النحو، يلاحظ أن الإسلام إن عُني بالفقراء والمساكين فقد عُني بجوانب

أخـرى لـو تركت لكانـت هناك ثغـرات للضعف فـي بناء المجتمع نفسه.

فالمؤلفة قلوبهـم: هم الفريق في الجماعة الذي لو ترك وشأن إيمانه، ربما كان شرًّا على المؤمنين، ولو أعين ودفع لـه تحوَّل إلى نفع يفيد منه المجتمـع، فهو هزيل بإيمانه، قوي في الانتفاع به.

والرقـاب: قصد منها تحرير الأفـراد المؤمنين الذين لم يزالوا مسـترَقين، على نحو ما كان عليه وضع الإِنسـان في القديم. ويلحق بهؤلاء تحريـر المجموعات أو الجماعات أو الشـعوب الإِسـلامية المسـتعمرَة فـي نظام الاسـتعمار الغربي منذ القرن التاسع عشر.

واهتمـام الإِسـلام بتحريـر الأرقـاء والمسـتعمرين من المؤمنيـن، وجَعْـلُ ذلـك أحـد المصـارف الضرورية مما يحصـل من زكاة الأفراد، يوضح إلـى أي مدى قيمة الحرية الفرديـة والجماعية للإِنسـان، كما يفيد أنها لا تقل شـأنًا واعتبارًا عن ملء البطون لأصحاب العوز والحاجة.

والغارمـون: هم أولئكم المؤمنون الذين تداينوا بسـبب الصالـح العام، أو أدوا خدمـات تجاوزت أموالهم، أو الذين يتعرضون لتـرك أموالهم تحت ضغط العـدو أو اضطهاده، وليس منهم من يتداين بسبب المفاسد أو اتباع المحرمات.

وسـبيل الله: هو محض الصالح العام الذي لا تفيد منه طبقـة معينـة أو مجموعة خاصة من الأفـراد. وإنما نفعه

يعود على الأمة كلها، ويصيب صالح كل فرد فيها إصابة مباشرة أو غير مباشرة: كتقوية الجيش، وتحصين الحدود، وبناء المصانع والسدود، والدعوة إلى المبادئ التي يقوم عليها المجتمع في داخله أو خارجه. وقد اقترن الإنفاق في سبيل الله بالإيمان بالله في كثير من آيات القرآن، ويعتبر الشعار الواضح للإسلام في ذلك قوله تعالى:

﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَـٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (١٠) تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَـٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾

(الصف: ١٠ - ١١)

وفي حديث القرآن عن (المؤمنين) كثيرًا ما يجعل الإنفاق في سبيل الله جزءًا من استحقاقهم وصف (المؤمنين)، يقول تعالى:

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَـٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾ (الحجرات: ١٥)

فإذا أضيف إلى هذين العنصرين عنصر (الهجرة من أجل الدعوة) ارتفعت درجة المؤمن ووصل إلى قمة (المؤمنين).

﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَهَاجَرُواْ وَجَٰهَدُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ أَعۡظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَآئِزُونَ﴾

(التوبة: ٢٠)

و(الهجرة) كانت عنصرًا رفيعًا في الإيما؛ ، لأنها تنطوي على أن المهاجر قد آثر الدعوة والرسالة على الاستقرار والاطمئنان في داره وبلده بين أهله ورفقائه؛ لأنها تنطوي على أنه ربط نفسه بالدعوة فأصبح يوجد حيث يكون وجودها وازدهارها، ولم يربط الدعوة بوجوده بحيث يتخلى عنها لو تعرض وجوده المكاني للخطر أو التهديد بالخطر بسببها.

واقتران الإنفاق في سبيل الله بالإيمان بالله وجعلهما عنصرين متكافئين في تقييم الإنسان يدل على مدى اهتمام الإسلام بالصالح العام في المجتمع، كما يفيد من جانب آخر أن المصارف الأخرى التي عددتها آية الزكاة السابقة مع مصرف (سبيل الله) قصد من تغطيتها إغلاق جميع نوافذ الضعف في بناء المجتمع، وهي نوافذ الحقد والسخط البشري التي توجد بين الأفراد، أو بعض الطوائف أو المجموعات.

أما ابن السبيل فهو العابر بالطريق الذي لا يجد مأوى ولا كنفًا، ورعايته من مال الزكاة الواجبة يعطيه الشعور والإحساس بأن الأمة تتمثل في شخصه، وأنه محاط برعاية الأفراد جميعًا، وذلك منتهى التضامن في المجتمع،

وأوضح تعبير عن التكافل الاجتماعي.

الطريق الثاني:

أما الطريق الثاني في تمييز حق الله في أموال الأفراد فلم يكن بالفرض والتكليف، وإنما كان بالنداء والدعوة، والتوجيه والإقناع.

ويكاد يكون الوضع في الحث على الإنفاق من الأموال ـ بعد الزكاة ـ معادلاً في أسلوب القرآن وآياته للحث على الإيمان بالله. حتى يصبح الإنفاق في سبيل الله جزءًا لا يتجزأ من إيمان المؤمن ومن تصديقه بالله وكتابه.

والأسلوب القرآني في النداء والدعوة والتوجيه نحو الإنفاق الاختياري يعتمد على الترغيب، كما يركن إلى التحذير والتخويف كقوله تعالى مرغبًا:

﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمُ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ وَتَثْبِيتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ كَمَثَلِ جَنَّةٍۭ بِرَبْوَةٍ أَصَابَهَا وَابِلٌ فَـَٔاتَتْ أُكُلَهَا ضِعْفَيْنِ فَإِن لَّمْ يُصِبْهَا وَابِلٌ فَطَلٌّ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (البقرة: ٢٦٥)

وكقوله:

﴿مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَٰعِفَهُۥ لَهُۥ وَلَهُۥٓ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾
(الحديد: ١١)

وكقوله:

﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾

(آل عمران : ١٣٣ ، ١٣٤)

وكقوله محذرًا منذرًا :

﴿وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبۡخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضۡلِهِۦ هُوَ خَيۡرٗا لَّهُمۖ بَلۡ هُوَ شَرّٞ لَّهُمۡۖ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُواْ بِهِۦ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾

(آل عمران : ١٨٠)

وكقوله :

﴿وَٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ٣٤ يَوۡمَ يُحۡمَىٰ عَلَيۡهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكۡوَىٰ بِهَا جِبَاهُهُمۡ وَجُنُوبُهُمۡ وَظُهُورُهُمۡۖ﴾

(التوبة : ٣٤ ، ٣٥)

وكقوله :

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَنفِقُواْ مِمَّا رَزَقۡنَٰكُم مِّن قَبۡلِ أَن يَأۡتِيَ يَوۡمٞ لَّا بَيۡعٞ فِيهِ وَلَا خُلَّةٞ وَلَا شَفَٰعَةٞۗ وَٱلۡكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾

(البقرة : ٢٥٤)

وكقوله :

﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلۡقُواْ بِأَيۡدِيكُمۡ إِلَى ٱلتَّهۡلُكَةِ وَأَحۡسِنُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾

**(البقرة : ١٩٥)**

**والتحذير هنـا ينصب على عدم الإنفـاق العام بدليل ما يذكر من كلمة (في سبيل الله) في كل آية تضمنت تحذيرًا مباشـرًا أو غير مباشـر، ولا نكاد نجد إخبارًا في القرآن عن المؤمنين، إلا وعنصر الإنفاق العام موجود فيه.**

**فإذا قـال القرآن الكريم: (إنما المؤمنون) بهذا التعبير فسوف نجد هنا الوصف بالإنفاق ضمن الأوصاف والنعوت التي يخبر بها عن المؤمنين.**

**ومن ذلك قوله:**

﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ ﴿٢﴾ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ حَقّٗاۚ لَّهُمۡ دَرَجَٰتٌ عِندَ رَبِّهِمۡ وَمَغۡفِرَةٞ وَرِزۡقٞ كَرِيمٞ﴾

**(الأنفال: ٢ – ٤)**

**وكذا قوله:**

﴿إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمۡ يَرۡتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمۡوَٰلِهِمۡ وَأَنفُسِهِمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ

﴿ٱلصَّـٰدِقُونَ ﴾

(الحجرات : ١٥)

وبلـغ من أثر النداء والتوجيــه القرآني والإقناع بالإنفاق العام والترغيــب فيه، بحيث أصبح مســاويًا للإيمان بالله، حتى إن بعض المؤمنين ســأل عن مقدار ما ينفق في ســبيل الله ـ بعد الزكاة ـ فكان قوله تعالى:

﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ﴾

وكان الجواب

﴿قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمُ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ ﴾

(البقرة: ٢١٩)

وجاء في آية أخرى، والخطاب موجه فيها إلى الرســول، وتعتبر دستورًا مركزًا لسياسة المجتمع:

﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾

(الأعراف: ١٩٩)

والعفــو فــي المال: هــو الزائد عــن حاجة الإنســان في معيشــته، وحاجــة مــن يعوله، وتجــب عليه نفقته حســب العرف وما يتبعه الناس عادة في معاشهم.

وطالما أن الإنفاق في ســبيل الله وراء الزكاة يتبع اختيار الإنســان ودرجته فــي الإيمــان، فليس هناك مقيــاس معين للعفو في المــال، وليس هناك مقياس يصح الاختلاف فيه.

إذ ليس هناك مجال للاختلاف لأنه ليس هناك مكان قبل ذلك للطلب والإلزام، والأمر موكول إلى إيمان المؤمن، وإلى تقديره الخاص، وإلى مقدار تقربه من الله، وأمله في رضاه عنه.

وكلما كان الإيمان بالله قويًا في نفس المؤمن كان المؤمن آكد تفاعلًا، وأوسع إنفاقًا بماله، وأشد استعدادًا للتضحية بنفسه وبأولاده في سبيل الله، وكلما ركدت الدعوة وخف الإيمان في القلوب عاش الإنسان في (انفصالية) بين دينه، وبين سلوكه في الحياة وكان أكثر استعدادًا للتأثر بدعوة أقوى في أسلوبها وعرضها ولو كانت مناوئة لما يدعو إليه دينه.

وحديثنا هنا هو حديث عن (الإسلام كنظام للحياة)، وكدين يسير مع الطبيعة البشرية.

## فطرة اللّه التي فطر الناس عليها:

ولا يعيب الإسلام - كما لا يعيب أي نظام للحياة صالح في نفسه - أن يتخلف عن اتباعه أتباعه أو يركد الإيمان به في نفوسهم، ولكن يعيبه أن يبدو فيه ما لا يتلاءم مع الطبيعة البشرية كطبيعة إنسانية، أو يبدو فيه ما يحول دون توجيه الإنسان إلى نضجه الإنساني ورشده، أو ما يؤدي إلى تعويق المجتمع عن أن يكون مجتمعًا إنسانيًا كريمًا، بعد الإيمان به وأخذه في التطبيق العملي كلًا وليس مبعّضًا.

ولكن - تمشيًا مع منهج الإسلام في تقدير إرادة الإنسان

واختيــاره حتى مع ما وجب عليــه أداؤه، كما رأينا من جعل الــزكاة عبــادة - إذا فرغ قلــب صاحب المال مــن الضمير والانفعــال بتوجيــه القرآن في شــأن الإنفاق مــن المال في ســبيل المصلحة العامة، فإن لولــي الأمر أن يأخذ من المال حتــى أكثر (العفو) إن اقتضى ســبيل المصلحــة مزيدًا من المال فوق الزكاة المفروضة.

وبقــدر هذه المصلحة وحاجتها إلــى المال يكون إجراء ولي الأمر في الأخذ من أموال الأفراد، وحدود الأخذ هي من (بعد الزكاة) إلى (العفو) في المال، وذلك رعاية لحق الله في المال، ورعاية كذلك لسبيل الله الذي يجب ألا يصد.

ويكــون شــأن من لــم ينفق هنا في ســبيل الله من نفســه كشأنه لو منع الزكاة، وموقف ولي الأمر في الحالين واحد، طالما تقتضي المصلحة العامة المزيد من المال فوق أنصبة الزكاة.

وكــون الزكاة فريضة واجبــة الأداء من أول الأمر لا يغير مــن الموقف شــيئًا؛ لأن الفريضة والوجــوب منصبان على المقــدار الــذي حــدد في الــزكاة، كضمــان أوَّلــي لمعاونة المجتمــع في بقائــه وأدائه لرســالته، واعتمــادًا من جانب آخــر على أن إيمان المؤمنين ســيدفع بعضهم - على الأقل - حتمًــا إلى إخراج مقادير أخــرى فوق ذلك الذي حدد في الزكاة - بمحض اختيارهم وحبهم في الله، وعندئذ لا حاجة لولــي الأمر أن يأخذ مــن المال بطريق الإلزام رعاية لحق الله

بعـد ذلك ، مـا دامت الحاجة الملحّة لم تـدع إلى الأخذ من جديد .

وإذا لـم يكن ذلك هـو المقصود ووقـف الأمر عند حد المقـدار المعين في الزكاة ، ولم يجز لولي الأمر أن يتجاوزه عنـد الضـرورة ، لأي سـبب مـن الأسـباب ؛ لأن ذلـك هو الفريضـة المقررة فـي المال لبقي الحكـم معطلًا في قوله تعالى :

﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَـٰهِلِينَ ﴾

( الأعراف : ١٩٩ )

إذ لا شـك أن الأمر بالمعروف من ولي الأمر مطلوب في كل وقت ، ولا شك أيضًا أن الإعراض عن الجاهلين مطلوب مـن المؤمنيـن – وفيهم ولي الأمر – فـي كل وقت كذلك ، صونًا لنشاطهم من التبدد والاستهلاك في غير جدوى .

وتبعًا لذلك يكون أخذ ( العفو ) من المال في سـبيل الله مطلوبا من ولي الأمر كذلك .

وغايـة الأمر أن أخـذ ( العفو ) ليس دفعـة واحدة ، وإنما بالتدريج على حسـب الضرورة ، لكن العفـو كله هو نهاية المطلوب على أي الأوضاع .

وغايـة الأمر كذلك أنه إنْ دفع هذا ( العفو ) ـ كما هو مؤمَّـل ومنتظـر ـ بإرادة صاحب المال أخـذه ولي الأمر ، دون حاجة إلي إلزام من جانبه ، وإلا كان الإلزام به رعاية

لحق الله، وولي الأمر هو أول المطالبين برعاية هذا الحق.

وما جاء في القرآن مطلوبٌ من المؤمن أن يؤمن به كله، وأن يعمل به كله بدون استثناء.

وما نوّعه الفقهاء في (الأحكام) ـ مما هو واجب أو مندوب في شأن ما يطلب أداؤه من الإنسان ـ ليس إلا توضيحًا لقدر الضرورة في هذه الأحكام، بحيث إنّ ما كان مندوبًا اليوم قد يكون واجبًا أداؤه غدًا، إن استبدت الضرورة ودعت سبيل الله إلى ذلك.

لكن لن يتحول الواجب إلى مندوب؛ لأنه من أول الأمر من الأصول الضرورية لقيام المجتمع وبقائه، والتي نيط بها استمرار المجتمع في وجوده بحكم الفطرة والسنة الطبيعية.

وإذا كان الواجب من الأحكام الفقهية مطلوباً أداؤه، وكذلك المندوب مطلوب أداؤه كذلك، فالفرق بينهما هو أن مطلوبية المندوب قائمة على الاختيار، طالما لا تدفع الضرورة الاجتماعية والمصلحة العامة إلى الإلزام، بينما مطلوبية الواجب قائمة من أول الأمر على الإلزام، ولا يتغير وضعها إطلاقًا.

## ليس في المال في الإسلام (تبرعات) على الحقيقة:

وقد سرى إلى أذهان كثير من الناس ـ ربما بسبب تقسيم الفقهاء ما يطلب أداؤه من المؤمن إلى واجب ومندوب ـ أن وضع المال في الإِسلام يحتمل (التبرعات)، وسموا ما يؤديه صاحب المال من ماله بعد الزكاة الواجبة بإِرادته الحرة واختياره تبرعًا وإحسانًا!

وفي نظري أن المال في الإِسلام هو حقوق، وليس فيه مكان لتبرع!

وأن تسمية التبرع بالإِحسان تجاوز واضح!

فالمال في الإِسلام ـ كما أسلفنا ـ يتعلق به حق الفرد المعين، وهو صاحبه ومن بيده المال، ويتعلق به حق الله، وهو ما يكون في مصلحة الآخرين بعد صاحب المال في الجماعة.

وحق الله بعضه يُلْزَم بدفعه صاحبُ المال في فترات معينة، وبعضه ـ تكريمًا للإِنسانية ـ يدفعه صاحب المال من ذاته وبإِرادته الخاصة التي أصبحت بعد الإِيمان بالله مرتبطة بمشيئته جل شأنه، وتكيفت بوصاياه وبتوجيهه.

واختيار الإِنسان في دفع ما يُدْفَع لا يغير من كونه حق الله، كما أن نسبة (الحق) إلي الله لا يغير كونه مطلوبًا، وما الحق في جوهره إلا مطلوب في ذاته لأن طرفًا آخر ارتبطت مصلحته به في المجتمع.

وإن الاختــلاف في طريقــة أداء الحق لا يغيــر من وضعه ومنزلته، والصفة التي تتبــع أداءه تلحق جانب المؤدي ولا تلحقه هو في نفسه.

وحق الفرد الشخصي في المال يفصل فيه ولي الأمر عند المشــاحنة، وحق الفرد الدائر يُرْجَعُ فيه إلى الله أولاً ثم إلى ولي الأمر، وهو إذن لا يسقط في كلتا الحالتين.

وجــاء فــي وصــف (المتقيــن) فــي القــرآن ـ ضمــن ما يوصفــون بــه ـ أنهم يرون أن فــي أموالهم حقــا لغيرهم من أصحاب الحاجة.

﴿وَفِيٓ أَمۡوَٰلِهِمۡ حَقّٞ لِّلسَّآئِلِ وَٱلۡمَحۡرُومِ﴾

-وكلمــة (الصدقــة): وردت فــي القــرآن تعبيــرًا عــن (الزكاة).. وهي حق واجب الأداء، تأمل قوله تعالي:

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ وَٱلۡعَٰمِلِينَ عَلَيۡهَا وَٱلۡمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمۡ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَٱلۡغَٰرِمِينَ وَفِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبۡنِ ٱلسَّبِيلِۖ فَرِيضَةٗ مِّنَ ٱللَّهِۗ﴾

(التوبة: ٦٠)

وقوله:

﴿خُذۡ مِنۡ أَمۡوَٰلِهِمۡ صَدَقَةٗ تُطَهِّرُهُمۡ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾

(التوبة: ١٠٣)

فقد قصد القرآن في الآيتين الزكاة الواجبة.

وما جاء في سورة المجادلة من قوله تعالى:

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَٰجَيۡتُمُ ٱلرَّسُولَ فَقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيۡ نَجۡوَىٰكُمۡ صَدَقَةٗۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ لَّكُمۡ وَأَطۡهَرُۚ فَإِن لَّمۡ تَجِدُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٞ رَّحِيمٌ﴾
(المجادلة: ١٢)

فشأنه شأن (الكفارات) في الارتباط بوضع معين، وحالة شخصية معينة.

ويبقى الفرق بعد ذلك هنا أن (الكفارة) عن إثم يقترف، وهنا لتحقيق رغبة خاصة؛ ولذا أطلق على ما يخرج أو يقدم اسم (صدقة) دون اسم كفارة.

-و(البر): الذي ورد في القرآن لم يرد إلا تعبيرًا عن الإيمان الصادق:

﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلۡكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ وَءَاتَى ٱلۡمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَٱلۡيَتَٰمَىٰ وَٱلۡمَسَٰكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِي ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلۡبَأۡسِۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧)

وفي هذه الآية ما يفيد - من جانب آخر - أن حق الله في المال - زكاة أو غير زكاة - واحد في القيمة والاعتبار، وأنه كل لا يتجزأ في كونه عنصرًا من عناصر الإيمان الصادق.

فقوله في آية (البر) السابقة: ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ﴾، وقوله كذلك فيها: ﴿وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ﴾ تفصيل لحق الله، ولا يتضمن بحال تمييزًا في القيمة والدرجة.

ويكاد يكون المصرف المالي الذي نص عليه في هذه الآية في جانب حق الله بعد الزكاة هو نفس ما نص عليه في آية الزكاة الواجبة التي بدئت بقوله:

﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْعَٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ ۖ فَرِيضَةً مِّنَ ٱللَّهِ ۗ﴾

(التوبة: ٦٠)

مما يدل دلالة واضحة على عدم الاختلاف في منزلة الحق، مهما تنوعت طرق أدائه؛ لأن هدفه واحد؛ ولأنه ارتبطت به مصلحة لطرف واحد.

أما (الإحسان) فقد ورد في القرآن تعبيرًا عن صدق، الإيمان، والمحسن هو الصادق في إيمانه، وهو الإنسان الكريم في سلوكه وتصرفاته، ومن بين سلوكه الكريم وتصرفاته الإنسانية التي تعبر عن صدقه في إيمانه أن

يخرج من ماله لغيره بمحض اختياره وإرادته الذاتية، فالإخراج من المال جزء في مفهوم الإحسان، ولكن ليس هو كل الإحسان.

يقول الله- تعالى-:

﴿إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ مَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَبْلَ ذَٰلِكَ مُحْسِنِينَ ﴿١٦﴾ كَانُوا۟ قَلِيلًا مِّنَ ٱلَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ ﴿١٧﴾ وَبِٱلْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴿١٨﴾ وَفِىٓ أَمْوَٰلِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّآئِلِ وَٱلْمَحْرُومِ﴾

(الذاريات: ١٥-١٩)

فكان إنفاق المال جزءًا من مفهوم الإحسان، وليس هو كل مدلول الإحسان.

وعلى هذا النحو قوله- تعالى-:

﴿وَسَارِعُوٓا۟ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٣٣﴾ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِى ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلْكَٰظِمِينَ ٱلْغَيْظَ وَٱلْعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِ ۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾

(آل عمران: ١٣٣- ١٣٤)

فالإحسان المأخوذ من كلمة المحسنين هنا- مرادف لمعنى التقوى التي أخذت من كلمة ﴿لِلْمُتَّقِينَ﴾؛ لأن الأوصاف التي ذكرت هنا ذكرت في وصف المتقين.

والتعقيب ﴿ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ في آخر الآية يوضح أن المتقي محسن، وليس في تصرفه ما يستقبح، وليس في سلوكه ما يشين، وليس فيه إلا ما يمتدح به، وإلا ما يعد حسنا له وجمالا في خلقه.

وقوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾

(النحل: ٩٠)

يوضح تماما أن الإحسان غير البذل والعطاء، وإلا لم يكن لقوله -تعالى- بعد أن ذكر الإحسان: ﴿وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ مكان في الآية.

كما يوضح أن درجة الإحسان فوق العدل وبعده، فالعدل قائم على (التوازن) في الأخذ والإعطاء، أما الإحسان فهو أعمق ووراء ذلك أنه الإنسانية في قمتها، وأنه الزيادة الكريمة في المعاملة!

فرد التحية إن تضمن زيادة في التكريم كان إحسانًا.

﴿وَإِذَا حُيِّيتُم بِتَحِيَّةٍ فَحَيُّواْ بِأَحۡسَنَ مِنۡهَآ أَوۡ رُدُّوهَآۗ﴾

(النساء: ٨٦)

والطلاق: إن صحبه أكثر من الحقوق المطلوبة فيه للزوجة مما يدل على إنسانية فاضلة كان إحسانا.

﴿ ٱلطَّلَٰقُ مَرَّتَانِۖ فَإِمۡسَاكُۢ بِمَعۡرُوفٍ أَوۡ تَسۡرِيحُۢ بِإِحۡسَٰنٖۗ ﴾

(البقرة: ٢٢٩)

والإقناع في المجادلة إذا أضيف إليه إنسانية الأسلوب وتهذيب القول كان إحسانًا.

﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ ﴾

(النحل: ١٢٥)

وإعطاء المال: إن صحبه من القول ما ينفر من قبوله خرج الإعطاء عن الإحسان.

﴿قَوۡلٞ مَّعۡرُوفٞ وَمَغۡفِرَةٌ خَيۡرٞ مِّن صَدَقَةٖ يَتۡبَعُهَآ أَذٗىۗ ﴾

(البقرة: ٢٦٣)

## منطق الرسالة الإسلامية:

وإن ما يعطى من المال ويُخْرَج منه للإنفاق العام- أو فيما وراء الإنفاق الشخصي والأسري طبعًا- هو حقوق مطلوبة للآخرين طلبًا مؤكدًا، يُسْأل صاحب المال في دنياه وآخرته عن عدم أدائه أو التلكؤ في إخراجه، ولا يضير إطلاقًا أن يسميه المخرج من جانبه تبرعًا، أو منحة، أو عطاء، أو إحسانًا، أو ما يشاء من التسمية؛ فإن التسمية لا تغير في طبيعته ولا في ارتباط حقوق الآخرين به في الحياة، وارتباط المجتمع به في بقائه وأهدافه.

ومنطق الرسالة الإسلامية نفسه لا يختلف إطلاقا عن مشروعية هذا الحق وتأييده، فالرسالة الإسلامية- ككل

رسالة سماوية- ثورة المستضعفين في الأرض على الأقوياء والطغاة المستبدين بما وقع في أيديهم من مال، أو ورثوه من جاه، أو تملكوه من سلطة وعصبية.

وإذا كانت الرسالة هي ثورة المستضعفين- وليسوا الضعفاء؛ لأنهم أقوياء باعتبارهم الإنساني وبما خلقوا عليه من طبيعة بشرية مكرمة غير ذليلة- فإنها تترك في مبادئها ثغرة يعود فيها الطغيان والاستبداد من جديد- لأي سبب، ومعتمدًا علي أي سند، والإنسان يطغى باحتكار المال، أو عصبية الولد.

﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ﴾

(العلق: ٦- ٧)

﴿أَلۡهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ١ حَتَّىٰ زُرۡتُمُ ٱلۡمَقَابِرَ﴾

(التكاثر: ١-٢)

إن الرسالة الإسلامية لم تكن تطويرًا لعرف قائم، أو لنظام في الحياة كان مأخوذًا به، أو لأوضاع سار العمل عليها في المجتمع البشري - العربي أو غيره - وقت أن قام الرسول يدعو إليها.

لو كانت تطويرا، لما كانت هناك حاجة ملحة إلى أن يطلب من الرسول والقلة التي آمنت برسالته- ثم من المؤمنين عامة بعد ذلك- الصبر والتضحية بالمال والولد والنفس، لما كانت هناك حاجة إلى التهوين من شأن الدنيا

ومتعها في نظرهم وإيمانهم بها حتى لا يتحول نشاطهم كله إلى الاستغراق في الحصول عليها، وينصرفوا عن الرسالة والثبات في الإِيمان بها ونشرها وتطبيقها في الحياة التي يحيونها ليكونوا نماذج لمن عداهم.

لو كانت تطويرا لما كانت هناك حاجة ملحة إلى كل ذلك؛ لأن التطوير سير طبعي بل هو جار بالفعل، وهو التزام بالاتجاهات القائمة في المجتمع بغض النظر عن مراجعة صلاحيتها أو عدمه.

أما الثورة فإِنها تقوم على (المراجعة) لنظام الحياة في كل اتجاهاته وأصول هذه الاتجاهات، وتكوِّن من الصالح منها، ومن جديدٍ يضاف إليها، مبادئ وفلسفة تلتزم بها في التطبيقِ وفي الدعوة إلي الإِيمان بها، وربما يكون الجديد تعديلاً لقائم أو كشفًا لأصول ماضية، حَجَبَ صلاحيتها دخيلُ عليها، أو فهم سقيم لها، أو تطبيق انحرف بها عن الاستقامة الذاتية التي هي من خواصها.

وقد كان الإِسلام هو ذلك.

إنه دين الله الذي كان للبشرية منذ كانت هناك رسالة إلهية، إنه أصول ومبادئ توجيهية للطبيعة البشرية، حسب خصائصها وإمكانياتها وطاقاتها.

ورسالة (الرسول محمد) ﷺ: هي كشف لتلك المبادئ والأصول التي خرجت عن صلاحيتها بسوء الفهم والتأويل أو بالانحراف بها في التطبيق العملي.

والمسيء في فهمها وتأويلها، والمنحرف في تطبيقها هو (الإنسان) الذي تلقاها وتداول الإيمان بها جيلا بعد جيل إلى رسالة رسول آخر إلى أن انتهى المطاف بالرسالة إلى محمد ﷺ.

والإنسان لا يسيء الفهم، ولا ينحرف في التطبيق، إلا إذا استهدف تحقيق غرض شخصي أو حرص على بقاء وضع خاص.

يقول القرآن الكريم في شأن (الإسلام) كدين:

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ وَمَا ٱخْتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۗ﴾

(آل عمران: ١٩)

ويقول في شأن التسمية بـ(المسلمين):

﴿وَجَٰهِدُوا۟ فِى ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦ ۚ هُوَ ٱجْتَبَىٰكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِى ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِّلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَٰهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّىٰكُمُ ٱلْمُسْلِمِينَ مِن قَبْلُ وَفِى هَٰذَا لِيَكُونَ ٱلرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ۚ﴾

(الحج: ٧٨)

كما يقول في شأن (كتاب الإسلام):

﴿قُلْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ عَلَىٰٓ إِبْرَٰهِيمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ

وَعِيسَىٰ وَٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمۡ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ﴿٨٤﴾ وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾

(آل عمران: ٨٤، ٨٥)

ومثل قوله:

﴿وَمَنۡ أَحۡسَنُ دِينٗا مِّمَّنۡ أَسۡلَمَ وَجۡهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحۡسِنٞ وَٱتَّبَعَ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗاۗ﴾

(النساء: ١٢٥)

- فالدين عند الله كان إلى محمد وفي وقت محمد هو (الإسلام)

- (والمسلم): هو من آمن بالله وكتاب الله منذ أرسل الله به رسوله إلى الناس قبل محمد وفي وقت محمد.

- والقرآن: وحي الله إلى محمد، ليس إلا كتاب الله الأصيل الذي أرسلت به الرسل إلى أقوامهم قبل محمد.

ولذلك كان أهم ما نصح القرآن المؤمنين به الَا يشقوا على الرسول محمد- عليه السلام- في الاستجابة إلى ما يطلبون كي يستمر هو وهم في تلك الخطوط المستقيمة التي رسمها القرآن في سلوك الأفراد، وفي علاقات بعضهم ببعض، فلا يضطرون إلى خروج في التأويل والشرح، أو إلى انحراف في التطبيق العملي، وعندئذ يصير أمرهم إلى ما صار إليه أمر غيرهم من أهل الكتاب.

تقول الآية الكريمة :

﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾

(الحجرات : ٧)

فخصائص (الثورة) .. متوفرة في رسالته- عليه السلام- !

وقد كانت ثورة (المستضعفين)[1] ضد الأقوياء المعتدين في المجتمع البشري ؛ لأنه لو لم يكن هناك اعتداء وطغيان من جانب ، واستضعاف واستذلال وامتهان بشري من جانب آخر بين أفراد المجتمع لما كانت هناك حاجة إلي (رسالة) !

ولو أن الأقوياء الطغاة في المجتمع يراجعون أنفسهم من وقت لآخر ، ثم يسلكون المسلك الإنساني الكريم إزاء غيرهم لما بقوا طغاة معتدين ، ولما كانت طبيعة الرسالة - إن جاءت - إلا تأكيدًا ، ولم تكن لها (الطبيعة الثورية) !

لكن طبيعة الإنسان تدفعه إلى أن (يطغى) إن رأى نفسه استغنى !

وإذا طغى فلا ترده إلا قوة أخرى تهزه ، تكون أشد منه

---

(١) وهو عليه السلام في مقدمتهم: «﴿أَلَمۡ يَجِدۡكَ يَتِيمٗا فَـَٔاوَىٰ ٦ وَوَجَدَكَ ضَآلّٗا فَهَدَىٰ ٧ وَوَجَدَكَ عَآئِلٗا فَأَغۡنَىٰ﴾ (الضحى: ٦-٨).

وأنكى ! وهذه القــوة الأخرى لن تكون إلا قوة الإيمان ، لأن الطاغيــة المعتدي لن يصل إلى نهايــة طغيانه واعتدائه ، إلا إذا جمــع كل القــوى الماديــة وســيطر عليها وحــده أو هو وعصابته ، وعندئذ لا يبقى من قوة في مجال الحياة الإنسانية في المجتمع الموزع بين قوي وضعيف وطاغ ومَطْغِيٍّ عليه ، إلا قــوة الإيمان بالحق الطبيعي . . ولــن يبدأ هذا الإيمان إلا من جانب المستضعفين وحدهم أولا .

ومن هنا كانت رسالة الإسلام ثورة . . لأنه يقوم أولاً على قوة الإيمان بالحق الطبيعي ، وكانت ثورة المستضعفين في وجه الطغاة الأقوياء : وكذلك كل رسالة سماوية كانت ثورة قام بها المستذلون في الأرض :

﴿ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴾

(النور : ٥٥)

ومن هذه الآية يتضح :

-أن ثورة المســتضعفين في الأرض ثورة مســتمرة ، لأنها تخضع لقانون طبيعي .

-وإن اتجاهها في الحياة الذي تأخذ به نفسها هو اتجاه الحق والعدل وتكافل المجتمع ومحاربة الطغيان والاعتداء ليبقى السلام وحده هو الخط المستقيم للبشرية في السلوك والتكافل

﴿وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا﴾

(النور: ٥٥)

-وأنه بزوال الطغيان والطغاة لا تكون هناك عبادة إلا لله وحده، لا شريك له.

-ثم بعد استقرار السلام والعدل ليس هناك مجال لمنكِر له، إن المنكر له عندئذ يكون من الفاسقين العابثين!

وعلى نحو ما وعد به الله هنا محمدًا ﷺ وعد به موسي من قبل، وكان وضع المجتمع إذ ذاك يشبه وضعه على عهد محمد ﷺ من الانقسام إلى أقوياء طغاة، ومستضعفين مستذلين في اعتبارهم البشري.

﴿طسٓمٓ ﴿١﴾ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ نَتْلُوا۟ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ بِٱلْحَقِّ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴿٣﴾ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَآئِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَآءَهُمْ وَيَسْتَحْىِۦ نِسَآءَهُمْ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ ﴿٤﴾

﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥﴾ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُواْ يَحْذَرُونَ ﴾

(القصص: ١ - ٦)

والمستضعفون هم الذين يبدأون الإيمان بالثورة على الطغيان والعدوان، وهم الذين يجمعون القوى في مواجهته، وهم الذين يتحملون عبء المقاومة، وهم الذين يضحون في سبيل ذلك (سبيل الله) بالأنفس وبما يملكون من مصادر رزقهم: من حرف صغيرة، وتجارة متواضعة، ورعي لبعض من الغنم أو الإبل وما شاكل ذلك.

وإذا ضحوا في سبيل الإيمان بالحق بهذه المصادر المتواضعة من الرزق فإن هذه التضحية كبيرة في واقع الأمر؛ لأنها تعلقت بكل مصدر معيشتهم، لهم ولأولادهم وأسرهم ومن يعولون من ذوي الأرحام.

والطغاة المستبدون قد يتعللون في ردهم لرسالة الحق والعدل وتكافل المجتمع، وفي تماديهم في غيهم وعبثهم وفسادهم واستضعافهم لمن استضعفوهم ممن عداهم باتباع هؤلاء المستضعفين وإيمانهم بتلك الرسالة حتى لكأن هؤلاء من فرط وضاعتهم، وفي الاعتبار البشري في نظرهم بإيمانهم بتلك الرسالة كانوا حجة عليها، ودليلا على عدم صلاحيتها، وبالتالي على عدم استحقاقها

القبول من كبرائهم وسادتهم:

فيقص القرآن ما وصف به أعداء الرسـول محمد- عليه الصلاة والسلام- أتباع هذه الرسالة في قوله:

﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَوۡ كَانَ خَيۡرٗا مَّا سَبَقُونَآ إِلَيۡهِۚ﴾
(الأحقاق: ١١)

فسـبق المؤمنين -في رأي هـؤلاء الكافرين -إلى الإيمان بالقرآن، دليل على عدم خيرية القرآن نفسه.

وبالتالـي دليل على عـدم الاعتداد بالمؤمنين أنفسـهم وبما يصنعون إذ لا يملكون الصلاحية في البشرية والاعتبار الإنسـاني، حتى يكون ما يقدمون عليه أمرًا جديرًا بالاتباع والإيمان به، وذلك لأنهم ليسوا من السادة الأشراف.

كما قالوا فيهم:

﴿وَقَالُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ عَلَىٰ رَجُلٖ مِّنَ ٱلۡقَرۡيَتَيۡنِ عَظِيمٍ﴾
(الزخرف: ٣١)

فوصفوا رسول الله في هذه الآية بأنه ليس من عظمائهم.

وكان رد القرآن عليهم فيما جاء أولا: أنها تعلة فحسب علـى نحو ما، فإنهـم إذا لم يهتدوا بكتـاب الله لا يرجعون عدم الهداية إلى أنفسهم وما ران على قلوبهم من باطل، بل سيقولون في وصف القرآن نفسه: هذا إفك قديم.

﴿وَإِذۡ لَمۡ يَهۡتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَآ إِفۡكٞ قَدِيمٞ﴾
(الأحقاف: ١١)

وكان رده عليهم فيما جاء ثانيًا:

﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ ﴾ (الزخرف: ٣٢)

كما يقص أيضًا:

﴿ يَقُولُونَ لَئِن رَّجَعْنَآ إِلَى ٱلْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ ٱلْأَعَزُّ مِنْهَا ٱلْأَذَلَّ ۚ وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾

(المنافقون: ٨)

فقد وصفوا أنفسهم بالأعزاء ـ السادة ـ ووصفوا المؤمنين بالأذلاء ـ العبيد ـ وإذا كان رد القرآن عليهم، وعلى سبيل التأكيد: أن العزة والسيادة بالحق وفي سبيله، وفي الإنسانية والاعتبار البشري – هي للمؤمنين ولرسولهم بالأولى، ولله جل جلاله رب العزة.

ويقول على لسان الذين كفروا من قوم هود:

﴿ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴾

(هود: ٢٧)

فاتخذوا سـببًا لكفرهم ومعارضتهم أن الرسـول بشـر ، وأن الذين اتبعوه من الطبقة الدنيا ، وليسـت هذه الطبقة إلا تلك الطبقة التي غُلبت على أمرها بفعل الطغيان وتعسـف الاسـتبداد ممن يريدون أن يكونوا علية القوم ووجهاءهم. وهـؤلاء الذين غلبـوا على أمرهم أيضًا ليسـوا من أصحاب الشأن والأمر فيهم.

ويقص القرآن كذلك ما وصف به أعداء رسالة موسى – عليه السلام– المؤمنين بها في قوله :

﴿وَنَادَىٰ فِرْعَوْنُ فِى قَوْمِهِۦ قَالَ يَـٰقَوْمِ أَلَيْسَ لِى مُلْكُ مِصْرَ وَهَـٰذِهِ ٱلْأَنْهَـٰرُ تَجْرِى مِن تَحْتِىٓ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ ﴿٥١﴾ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَـٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ﴾

(الزخرف : ٥١– ٥٣)

فعدو موسى الأول يحاج قومه ليقنعهم بعدم اتباع موسى بأنـه غني ذو ملك وفير ، وأن موسـى فقيـر مهين ، ولو جاء موسـى بحلي من ذهب تدل على قيمته ومنزلته لكان هناك أمل في اتباعه والإيمان به.

وهذا الذي ووجه به محمد وموسى وهود قبلهما ـ ووجه به نوح أبو الرسالات في قول القرآن الكريم :

﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٠٥﴾ إِذْ قَالَ لَهُمْ أَخُوهُمْ نُوحٌ أَلَا تَتَّقُونَ ﴿١٠٦﴾ إِنِّى لَكُمْ رَسُولٌ أَمِينٌ ﴿١٠٧﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٠٨﴾ وَمَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ۖ إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴿١٠٩﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١١٠﴾ ۞ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ لَكَ وَٱتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴿١١١﴾ قَالَ وَمَا عِلْمِى بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١١٢﴾ إِنْ حِسَابُهُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّى ۖ لَوْ تَشْعُرُونَ ﴿١١٣﴾ وَمَآ أَنَا۠ بِطَارِدِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١١٤﴾ إِنْ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ﴾

**(الشعراء: ١٠٥- ١١٥)**

**ومثل هذا كان جواب ثمود إلى رسولهم صالح عندما قال لهم:**

﴿وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾

**فما كان جواب من طغى منهم إلا أن قالوا:**

﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَـٰلِحًا مُّرْسَلٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۚ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلَ بِهِۦ مُؤْمِنُونَ ﴿٧٥﴾ قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُوٓا۟ إِنَّا بِٱلَّذِىٓ ءَامَنتُم بِهِۦ كَـٰفِرُونَ﴾

**(الأعراف: ٧٤، ٧٦)**

وإلى هنا يتضح:

-أن رسالات الرسل ثورة.

-وأنها ثورة المستضعفين على المتجبرين في الأرض.

-وأنها ثورة الحق على الباطل.

-وأن الحق الذي جاءت به هو الحق الطبيعي الذي هو للبشر جميعًا.

-وأن منطقها لذلك هو منطق الحق، وأن قوتها هي قوة الإيمان به.

-وليس منطق الاستجداء والاستخذاء في المال على الأخص.

وأخيرًا إذا فُهم من الإسلام أنه يرى في المال أنه مصدر إغراء وفتنة، بجانب أنه ضرورة في وجوده في الحياة لمعايش الناس وأحوالهم فليس من المستبعد أن يفهم منه أيضًا أن وجود حق الله في المال أمر ترتب على ذلك، أو هو بمثابة نتيجة له. فلولا تقرير حق الله في المال ربما كانت الفتنة بالمال أشد، وتأثير إغرائه أكثر، فالقاعدة أن يستصحِب الأصلُ خصائصه فيما له من آثار تنتج عنه، إلا إذا تدخلَ ما هو أقوى منه، أو ما هو مساوٍ له في القوة، فلا تفعل عندئذ خصائص الأصل فعلها كاملًا.

والسعي لتحصيل المال وإنمائه طبيعي أصيل في الإنسان، فلا يحد إغراءه في الدفع إلا خشية الإنسان ممن هو أقوى منه وهو الله، ولذا كان اعتبار الله ذا حق في المال - بعد الإيمان بأنه مالك الملك كله ومقسم الأرزاق والمعايش

بين الناس جميعًا ـ كابحا يمنع الإنسان من الاندفاع وراء فتنة المال، كما يثير فيه وعيًا للأخذ بوصايا الله في طريق تحصيله وإنمائه. ومن هنا أيضا كان الإيمان بأن الله مالك الملك ومقسم الأرزاق بين جميع الناس لا يحتمل إطلاقًا أي سبب للتواكل والقعود عن السعي لتحصيل المال أو إنمائه من الإنسان. وإنما ليحمل فقط المؤمنين على عدم الخصومة والفرقة بسبب المال، إن هم سعوا إلى تحصيله أو إنمائه.

فطالما اعتقدوا أن البسطة في المال والضيق فيه مرهون بمشيئة الله:

﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقۡدِرُۚ إِنَّهُۥ كَانَ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرَۢا بَصِيرٗا ﴾

(الإسراء: ٣٠)

وطالما اعتقدوا أيضًا أنه لابد أن يكون وضع الرزق في معايش الناس على هذا النحو من السعة والضيق لصالح المجتمع وأمنه:

﴿ وَلَوۡ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزۡقَ لِعِبَادِهِۦ لَبَغَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَٰكِن يُنَزِّلُ بِقَدَرٖ مَّا يَشَآءُۚ إِنَّهُۥ بِعِبَادِهِۦ خَبِيرُۢ بَصِيرٞ ﴾ (الشورى: ٢٧)

طالما اعتقدوا هذا وذاك فلا مجال في سعيهم ونشاطهم للبغضاء والشحناء ولا للحسد والحقد، والسبيل إلى الانتفاع بنعمة الله في المال بعد الجهد وإعداد النفس للسعي هو التوجه إلى الله في إخلاص وفي عمل صالح:

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۢ ۚ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌۭ مِّمَّا ٱكْتَسَبُوا۟ ۖ وَلِلنِّسَآءِ نَصِيبٌۭ مِّمَّا ٱكْتَسَبْنَ ۚ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًۭا﴾

(النساء : ٣٢)

وإذن فرعاية ملكية الله للمال تبدو ضرورية ـ كضرورة المال نفسه ـ في حياة الناس، إن هم نشدوا السلام فيها.

فلم يكن الإيمان بملكية الله للمال معوِّقًا ولا معطِّلا، بل كان دافعًا ومثمرًا.

وعلى هذا النحو : ما يذكر في القرآن من تهوين بالحياة الدنيا، في مثل قوله :

﴿ٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا لَعِبٌۭ وَلَهْوٌۭ وَزِينَةٌۭ وَتَفَاخُرٌۢ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌۭ فِى ٱلْأَمْوَٰلِ وَٱلْأَوْلَـٰدِ ۖ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ ٱلْكُفَّارَ نَبَاتُهُۥ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَىٰهُ مُصْفَرًّۭا ثُمَّ يَكُونُ حُطَـٰمًۭا ۖ وَفِى ٱلْـَٔاخِرَةِ عَذَابٌۭ شَدِيدٌۭ وَمَغْفِرَةٌۭ مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنٌۭ ۚ وَمَا ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا مَتَـٰعُ ٱلْغُرُورِ﴾

(الحديد : ٢٠)

لا يراد به التزهيد في الدنيا، وحمل الناس على الانصراف عنها وتركها، وإلا لما كان هناك مجال لحياة الإنسان، ولا لكفاحه ضد الباطل والعبث ومقاومة الفساد والطغيان (عمل الشيطان)، ولا كان هناك موضع لاختباره وابتلائه ومعرفة المؤمن الجاد من المنافق المستور من الكافر السافر.

وإنما قصد القرآن بوصف (الدنيا) كما وصفها هنا ألا يكون ما فيها من متاع مبعث حقد وخصومة وتفرقة وقلق، بدلاً من أن يكون مصدر دفع لمقاومة الخصومة والتفرقة والاضطراب والشر في صوره العديدة:

-فالدنيا مطلوبة، ولكن لرسالة السلام.

-وهي غاية، ولكن ليست غاية أخيرة.

-ويستحيل أن يطلب شيء، ثم تكون هناك دعوة للانصراف عنه.

يستحيل أن يكون الشيء غاية، ولا يُسعى إلى إدراكه إنما الأمر كما ذكر: سعي وتحصيل لمتع هذه الحياة، واستمتاع بها كذلك، ولكن في غير إسراف يجر إلى عبث، فتطاحن، فقتال، ففناء:

﴿يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ خُذُواْ زِينَتَكُمۡ عِندَ كُلِّ مَسۡجِدٖ وَكُلُواْ وَٱشۡرَبُواْ وَلَا تُسۡرِفُوٓاْۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ٣١ قُلۡ مَنۡ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِيٓ أَخۡرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزۡقِۚ قُلۡ هِيَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا خَالِصَةٗ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِۗ﴾

(الأعراف: ٣١، ٣٢)

إن رعاية ملكية الله للمال من شأنها أن تحول دون الشقاء الذي قد ينجرف إليه الإنسان بطبيعته المركبة، وأن تحُول أيضًا دون الطغيان والاستذلال به.

﴿ كَلَّا ۖ بَل لَّا تُكْرِمُونَ ٱلْيَتِيمَ ﴿١٧﴾ وَلَا تَحَٰٓضُّونَ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ ﴿١٨﴾ وَتَأْكُلُونَ ٱلتُّرَاثَ أَكْلًا لَّمًّا ﴿١٩﴾ وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴾ (الفجر : ١٧ - ٢٠)

ومـع أنه يبـدو ألا مانع من جعل (حـق الله) مترتبًا على اعتبـار أن المال فتنة، فإنه لا مانع كذلك من أن يعتبر (حق الله) فـي المال نظرة أخرى في الإسـلام بجانب نظرته إليه على أنه ضرورة وفي الوقت نفسه مصدر إغراء.

إن الأمر ـ كما يبدو ـ أمر اعتبار وتقدير، وإلا فنفع المال نفعًا سـليمًا مرتبط بالنظرتين معًا، ولا غناء لإحداهما عن الأخرى في سلامة بناء المجتمع البشري واستقراره.

## ملخص النظرة الإسلامية للمال:

أولاً ـ في اعتبار الله مالكًا أصليًا للمال:

وعن هـذا الاعتبار تراعى (حـدود الله) في المال، وهي تلك الحدود التي تحرم تحصيل المال أو تنميته واستثماره على حسـاب الضعيف وبـدون بذل مجهود بشـري، كما تحرم الإسـراف أو التقتير في إنفاقه، والسفه فيه والخروج به عن وظيفته - التي أشارت إليها الآية

﴿ ٱلَّتِي جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا ﴾ (النساء: ٥)

إلى الفاحشـة والمنكر وما يسـبب توتـر العلاقات بين الأفراد أو يضعف مجتمع المؤمنين.

وعن هذا الاعتبار أيضًا: يُراعى (حق الله) فيه، وهو حق المجتمع: حق تماسكه، وحق بقائه، وحق أدائه لرسالته.

-ثانيًا ـ في استخلاف الإنسان على المال وتفويضه فيه:

وبهذا الاعتبار يلتزم الإنسان الذي بيده المال برعاية حدود الله وحرمات الضعفاء في جانب جمع المال واستثماره، ثم برعاية حق الله في الإنفاق منه في حدود العفو الزائد عن حاجته التي يقيسها بمقياس (الوسط) لا هو إلى أدنى فيمسك ولا هو إلى أعلى فيبذر.

-ثالثا ـ في أن أداء الإنسان فيما استخلف عليه يقوم على الاختيار، دون الإكراه.

وعن هذا الاعتبار يحتفظ من بيده المال بكرامته الإنسانية فلا يلزمه أي إنسان آخر معه في مجتمعه بما يفعل، بل يلزمه إيمان نفسه من نفسه، تلزمه إنسانيته التي خُلقت فيه وتكونت منها ذاته.

وعن هذا الاعتبار يكون المجتمع الإسلامي مجتمعًا إنسانيًا لا إكراه فيه، ومجتمعًا أخلاقيًا تدفعه الإرادات الذاتية وحدها، ومجتمعًا متحابًا متوادًا تسوده الطمأنينة ويشيع فيه الرضاء النفسي.

وهذا هو الإطار الذي تحدده النظرة الأصيلة في الإسلام إلى الملك وتصريفه، ولكن الإسلام في طريق الوصول إلى هذا الإطار واجه أحداثًا كأي مجتمع جديد يقوم على أنقاض مجتمع قديم، وكان له موقف منها تبعًا للأعراف، إلى أن

استخلص نفسه وثبّت دعائمه وترسّم إطار نظامه العام:

واجه أحداثًا في الملكية فرأى فيها آراء مختلفة، ولكنها جميعها تعود إلى هدف واحد، هو تأمين المتجمع الجديد على سلامته وعلى قيمه.

ومبادئ الإسلام كما جاءت في القرآن الكريم في الملكية هي أكثر ما تكون لمنع (الاستغلال) أو لتصفية رواسب الماضي، ثم وضع حد تبتدئ معه علاقات إنسانية جديدة بين الأفراد هي علاقات الأخوة والمحبة. ولكنها لم تنزل إلى مجال (الملكية العامة) أو (الملكية الخاصة) وأيها أولى أو أوجب بالاتباع، فطالما وضع حدودا ووسائل لمنع الاستغلال البشري عن طريق الملكية للمال، وطالما حدد الهدف من المال ونظرته إليه فيستوي عندئذ أن تكون هناك مباشرة (خاصة) أو (عامة) لتصريف شئون المال، مادامت هذه المباشرة تدور في إطار تلك الحدود وتحقق الهدف للوظيفة الاجتماعية للمال.

والمباشرة (الخاصة) لشئون المال هي أسبق عادة في تاريخ تكوين المجتمعات البشرية من المباشرة (العامة) باسم هذه المجتمعات تبعًا لأسبقية وجود الأفراد على قيام المجتمع، أسبقية ليست اعتبارية فقط، وإنما هي أسبقية في السعي والنشاط والتحصيل للفرد نفسه ولمصلحته الذاتية.

وقد عاصرتْ الدعوة الإسلامية عند قيامها هذه المباشرة (الخاصة) في شئون المال وعقبت عليها بما تكوَّن منه ما نسميه بالإطار الذي يحدد النظرة الأصيلة إلى الملك وتصريفه، وجعلت في واقع الأمر من المباشرة (الخاصة) للمال ميلاً (عامًا) في رعايته وإنفاقه واستثماره في سبيل الله، وبذلك نقلت هذه المباشرة الخاصة للمال من دائرة (الذات) إلى دائرة (الأمة) واستهدفت بها المصلحة العامة، بجانب المصلحة الخاصة التي هي معيشة الإنسان.

واقتربت الملكية الخاصة لذلك- في حكم الإسلام- من الملكية العامة مع فارق واحد وهو: أن الحافز الفردي في مباشرة المال لم يضعف إن لم يكن قد زاد وقوي.

ولعل تعبيرات القرآن في نداءاته وتوجيهاته بخصوص المال- وهي تعبيرات في صورة (الجمع)- لا تعطي فحسب هذا الميل العام في شئون النفع بالمال، وإنما بالإضافة إلي ذلك تحرص على تأكيده وعدم التراخي فيه.

-ولكن عندما واجه الإسلام ملكيات (جديدة) طارئة- وهي ملكيات الغنائم والفيء، أو ملكيات الأجانب التي وقعت في أيدي المسلمين عنوة أو صلحًا، كرهًا أو تنازلاً- كملكية خيبر وبني النضير بالقرب من يثرب، وكملكية قريش بمكة بعد فتحها في عهد الرسول ﷺ وكملكية أرض العراق في عهد عمر- رضي الله عنه- اتخذ منها أحد موقفين:

إما قِسمتُها على بعض الأفراد.

وإما حبسها وإبقاؤها لبيت المال لصالح المسلمين جميعًا، يديرها من كانوا فيها من أهل الذمة مع تقدير خراج عليها.

والفيصل في ذلك كان صالح الجماعة وحدها، فإن كان التقسيم لا يترتب عليه تقدير انقسام في الجماعة بسبب منفعة البعض وحرمان البعض الآخر كان، وإلا عدل به إلى الحبس والاحتفاظ بالملكية كلها إلى الجماعة كوحدة وككل وفي الواقع كان يعود الشأن إلى حجم الملكية وقيمة آثارها في النفعِ كبرًا وصغرًا واتساعًا وضيقًا.

-كما واجه أموالاً ليست لأحد: هي أراضِي الموات، ومواقع المعادن، وآبار المياه، وأماكن الكلأ والرعي، وغير ذلك مما لا يختص به أحد معين وتختلف قيمته بالنسبة للجماعة في حاجاتها وضروراتها إليه في معايشها وقوامها، والفيصل أيضا في توزيعها وإقطاعها لبعض الأفراد دون بعض أو في بقائها نفعًا عامًا هو الصالح الذي يرتبط بتماسك الجماعة أو فرقتها ونزاعها.

وإذن: شهد المجتمع الإسلامي ملكيات عامة بجانب الملكيات الخاصة، أو بعبارة أخرى استحدث ملكيات عامة للجماعة ولبيت المال لم تكن على عهد قيام الدعوة إلى الإسلام، وظل يشهدها في صورة الأوقاف الخيرية حتى الوقت الحاضر.

-كما واجه احتمالات الانحراف في مباشـرة الملكيات الخاصة من المسـلمين أنفسـهم- أي من أفـراد المجتمع الاسلامي- رغم تحديده لمعالم الطريق السليم في استثمار المـال ومباشـرة وظيفته، وهـي احتمالات (السـفه) التي تنشأ عن قصور في إدراك الوظيفة العامة للمال، وهي وظيفة نفـع المجتمع ككل وربـط قيامه به في أي يـد كان- فَأَمَرَ بإبعاد مباشـرة المالك لما يملك، واكتفـي بالإنفاق عليه من غلته في مأكله ومشربه.

-والفقه الإسـلامي بعد ذلك يرى: أن (الحربي)- وهو عدو المسـلمين المتربص بهم- يجوز للإمام أن ينزع ملكٍ المال من يده ويقطعه لبعض أفراد المسلمين أو يبقيه ملكا عامًا لصالحهم جميعًا، كما لا يجوز أن يقطعه مما يجوز أن يقطع المسلمين منه، لا أرضًا يحييها، ولا منجما يستغله، ولا مرفقًا عامًا يسـتثمره، ولا أي مصـدر من مصادر الثروة يقـوي به شـوكته، ويزيـد عن طريقـه إصراره فـي عداوته وعناده.

كمـا يـرى أنـه إذا اغتصـب الحربي مـالا للمسـلمين واسـتثمره كأرض زرعهـا، فإنـه فضـلا عـن أنـه لا يملكه لا يجـوز أن يأخـذ غلته، ولـو قدر مَنْ اغتصـب منه على رد المغصـوب، لا يعطى الغاصب نفقة ما أنفق في اسـتثماره.

والأصل: إذا كان الغاصب غير حربي أن يعطى ما أنفق دون الثمرة نفسها عند الاسترداد.

ويخلُص الوضع كله في شئون المال- في نظر الإسلام- إلـي اعتباره المصلحة العامة للأمـة والجماعة، حفاظا على تماسـكها وإبقاء على سلامة قيمها، وهي قيم الرسالة التي قامت الأمة الجديدة من أجلها.

## نـظام الإرث:

وإذا كان وضع المال في يد مالكه- تبعا لنظرة الإسلام- لا يصـل إلي (تكديـس) بالمعنـى الذي يسـعى إليه نظام الرأسـمالية ويعيبه النظام الاشـتراكي وذلك بفعل الإيمان بالله، فإن نظام (الإرث) كما تخططه الآيات القرآنية كفيل بإعادة توزيع ما جمع وتفريق ما تكاثر بالمجهود البشـري السليم لمن حصَّل المال ونماه.

وربمـا لم يـأت القرآن بنظـام تفصيلي فـي موضوع من الموضوعـات التـي أتى بها، فـي مثل ما فعل فـي موضوع الإرث، ممـا يجعـل المؤمنيـن بالإسـلام أمـام أمـر محدد بالوصف الدقيق الكاشف كالذكر والأنثى، والأم والزوجة، والولـد والجـد، والرقم الرياضي الـذي لا يقبل الاحتمال: كالنصـف، والثلـث، والربـع، والسـدس، وبذلـك يكون تنفيـذ هذا النظـام في حياتهـم تنفيذًا يسـتتبع حتما آثاره الموحـدة، وهي تلـك الآثار التـي تحد مـن (التكاثر) في المال وتزهد في التهالك عليه؛ لأنه يعود فيتوزع من جديد بعد تجمع، ويسـتصغر بعد أن يتعاظـم، والأهل وإن كانوا أسـرة سـيصبحون جيرانًا قريبين أو بعيدين، وإن كانوا من

أصل واحد فسيصير أمرهم إلي فروع متفاوتة.

ونظام الإرث في البلاد التي تكوَّن فيها النظام الرأسمالي الحديث، وهو النظام الذي يقوم علي تكديس المال في أيدي قلة- نظام تأثر بالنظام الاجتماعي السابق عليه، وهو نظام الأشراف والنبلاء.

فكما أن (لقب) الأسرة يورث إلي أحد أبنائها فكذلك المال كله يورث إلي واحد منهم، وهو إذن يقوم على (المحافظة) على المال المكدس، بينما النظام الإسلامي يقوم علي (تفتيته).

والتفتيت في نظام الإرث الإسلامي يستهدف الرعاية الاجتماعية لأفراد الأسرة بجانب ما يستهدف من حث على العمل والسعي دون اعتماد على مدخر موروث، وهو هدف أصيل بالنسبة لإنسانية الإنسان؛ لأنه عند التفتيت بالميراث سيقل نصيب كل فرد عن المجموع، وبالتالي ربما تقل الخدمات التي كانت تصيبه في حال وجود المورث بسبب المال المتجمع في يده، وبذلك يضطر إما للمحافظة على المستوى المعيشي الذي كان له أو يكافح في سبيل وجوده إذا لم ينل من الإرث ما يشبعه، وبذلك يباشر إنسانيته في السعي والعمل، بدلا من أن يلغيها ويعتمد علي المدخر والموروث له وحده، وبالإضافة إلى ذلك سيكون سببًا في عملية (الاندماج) بين أفراد الأمة ويحول دون وجود (طبقة) أو دون توارثها.

وهذا بخلاف ما يستهدفه نظام الإرث الأوروبي المشار إليه، فإن المحافظة على اللقب هناك في النظام الاجتماعي للأشراف والنبلاء، كان يقصد منه التخليد الشخصي والفردي لرب الأسرة، وكذلك قصد من نظام الإرث في المال. وبذلك تبقى الأسرة مرتبطة باسم الشخص عن طريق لقبه وماله.

وهذا الهدف أقرب إلى الوثنية وعبادة الأشخاص فضلاً عن أنه يذكر بالطبقية بين أفراد الأسرة، في صلتهم بغيرهم وبالتالي يحول دون الاندماج في أسر أخرى وأفراد آخرين عن طريق المصاهرة أو المشاركة في العمل.

وهنا يتضح تمامًا أن المال في الإسلام وظيفته اجتماعية غير فردية، وأنه لا يقصد لذاته، وإنما لأداء خدمات اجتماعية عن طريقه، وما كان للإسلام من نظرة إلى الثروة والمال، ووسيلة للتحصيل والتنمية والاستثمار، وسبيل للتخفيف من أثر المال على النفوس كي لا تفتن به، ونظام لتوارثه وتوزيعه - هو (اتجاه اجتماعي) Socia-Trend ولكنه يختلف عن الاتجاه الاشتراكي المعاصر في صوره المتنوعة، فهذا الأخير كان رد فعل لنظام (التكديس) في الرأسمالية الحديثة ولذلك يطالب بإعادة توزيع الثروة القومية، ويتنوع في إعادة التوزيع بين إلغاء الملكية الخاصة إلغاء كليًا

بالتأميم ونقل الملكية إلى القطاع العام، أو المشاركة في الإِدارة، والرقابة، والعائد.

## مميزات الاتجاه الاجتماعي الإسلامي:

-بأنه يحول أصلا دون تكديس الثروة بالمعنى المتحقق في النظام الرأسمالي، وذلك:

أولا: بفرض الزكاة.

ثانيا: بالحث على الإِنفاق في أوجه المصلحة العامة.

ثالثا: بنظام الإِرث عن طريق (التفتيت) للمال الموروث.

ورابعًا: بتحريم الربا تحريما قاطعا لا شبهة فيه.

-كما يدفع إلى تحقيق الوظيفة الاجتماعية للمال، وهذا:

-بالحث على (الاعتدال) في الإِنفاق منه كي يبقى منه فائض للغير، ولا تتجه النفس لعبادته.

-ومنع أن يميل الوضع إلى الإِسراف أو التقتير باتباع الوسائل التي تكفل الأمان للغير في عدم استغلال ضعفه وحاجته عند السعي لتحصيل المال أو استثماره.

فإِذا صار الوضع في المجتمع إلى (تكديس) المال وعدم مباشرة المال لوظيفته الاجتماعية، طلب الإِسلام حينئذ من المسلمين جميعا- وفي مقدمتهم ولي الأمر- حمل أنفسهم على اتباع أوامر الله وتجنب نواهيه.

وأوامر الله ونواهيه في جانب المال: البعد به عن أن

يكون غاية في ذاته، ومن ثم يجب على ولي الأمر إزالة المنكر ورفع الضرر بما يحقق إعادة التوازن ورعاية المصلحة العامة.

ولا أدل على أن هدف نظام الإرث هو الحيلولة دون تكديس المال في يد قلة من ترغيب القرآن الكريم في الوصية، على نحو ما جاء في هذه الآية:

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ بِٱلْمَعْرُوفِ ۖ حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾ (البقرة: ١٨٠)

فقد رغب هنا بالتعبير: بـ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ﴾ في الإخراج من المال في اللحظة الأخيرة من حياة صاحب المال، زيادة على ما حثه عليه طوال حياته من الإنفاق في أوجه الصرف المختلفة لمصلحة الجماعة، وذلك حتى يقلل المتروك لورثته الذين سيكونون امتدادًا له، والذين أمامهم بحسب العادة فرصة واسعة لتنمية المال عن طريق سعيهم الإنساني وعملهم المشروع فيه.

وجعل ما يخرج من المال عن طريق (الوصية) بمثابة الحق الواجب أداؤه كما جعل القيام به صفة من صفات المتقين، فقال في آخر الآية: ﴿حَقًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ﴾.

ولتأكيد المعنى من الوصية من أنه لتحقيق هدف نظام الإرث- وهو الحيلولة دون التكديس- جاء فيما يشبه

الإِجماع عن رسـول الله ﷺ في عام الفتـح قوله: «لا وصية لوارث»[1].

إذ لـو كان يـراد مـن الوصيـة أن تكـون لوارث تسـبب المورث فـي حياته ووجوده أصلا، لأخلَّـت الوصية بالغاية من نظام الإِرث.

وكانـت من أسـباب التكديس بدلا من المسـاعدة على (التفتيت) فتضاد الإِرث وتقاومه.

والحديـث ليـس مقيِّدًا للآيـة، لأن ما جاء فـي الآية من الوالديـن والأقربيـن- وإن كان الوالـدان مـن الورثـة- لـم يتسـبب المـورث فـي وجودهما وفـي حياتهمـا، بل على العكس، كان الوالدان هما السبب في وجوده هو.

(والحديث) هنا كذلـك معناه مطلق، أي إن المنع فيه لا يرتبط بعدم موافقة بقية الورثة، كما يفهم بعض الفقهاء؛ لأن موافقـة الورثة عندئذ علـى الوصية لوارث منهم تعارض الهـدف الأصيل لنظام الإِرث، وهو حـدود معينة ومحددة، اتباعُها طاعة لله والخروج عنها مخالفة لما أراده الله:

﴿تِلْكَ حُدُودُ ٱللَّهِ ۚ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ يُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ وَذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ

---

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه برقم ٢٧١٤.

وَرَسُولَهُۥ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُۥ يُدْخِلْهُ نَارًا خَٰلِدًا فِيهَا وَلَهُۥ عَذَابٌ مُّهِينٌ ﴾ (النساء: ١٣- ١٤)

والوالدان لا يفترقان إطلاقا عن الأقربين وإن كانا من أصحاب الحقوق في نظام الإرث؛ لأن العبرة في أنهما ليسا في امتداد السلسلة التي خرجت عن المورِّث، فإعطاؤهم عن طريق الوصية لا يؤدي إلى تكديس في المال، وإن أدى إلى مزيد من رعايتهما، وحياتهما بحسب العرف ليست طويلة، ومجهودهما في سبيل السعي لتنمية المال ضعيف أو منعدم، ثم المال الذي يئول إليهما- لو بقي- سرعان ما يتفتت من جديد على آخرين، ليسوا من سلسلة المورث الذي أوصى لهما بمقتضى نظام الإرث نفسه.

والقرآن يظل بذلك طليقا لا يقيِّد آياته إلا بعضُها بعضا.

كما يبقى الحديث على ظاهره من عدم جواز الوصية لوارث، دون حاجة إلى قيد آخر.

والفقهاء الذين نظروا إلى إقرار بقية الورثة للوصية لوارث منهم، أو إلى عدم إقرارهم راعوا المحافظة على الود في العلاقات بين الورثة جميعًا، وعدم إيجاد فجوة بين أعضاء أسرة واحدة، خرجوا من ظهر رجل واحد، ولكنهم في الوقت نفسه أغفلوا استصحاب الهدف الأصيل من نظام الإرث عند هذه النظرة، وهو تفتيت الثروة.

## حديث سعد بن أبي وقاص:

عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: «جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي، فقلت: يا رسول الله، إني قد بلغ بي من الوجع ما ترى وأنا ذو مال، ولا يرثني إلا ابنة لي! أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: لا. ! قلت: فالشطر؟ قال: لا! قلت: فالثلث؟ قال: الثلث. والثلث كثير. إنك إن تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكففون الناس».[1]

ويحدِّد إطار الوصية عند الموت بمقدار الثلث من مال المورث مَنْ يبغي فحسب سد حاجة الورثة من الإِرث، كما تسد حاجة غيرهم عن طريق الوصية من المال المتروك نفسه، والعدل ذاته يقضي الَا تسد حاجة لواحد على حساب حاجة آخر، طالما هناك دوافع مشتركة لسد الحاجة، إن لم تكن هذه الدوافع في طرف أقوى منها في طرف آخر.

فالقضية هنا قضية (العدل) في المجتمع، وليست قضية الهدف من نظام الإِرث إذا لو خرج عن ماله كله في مصلحة عامة أشد احتياجًا وأكثر اتساعًا لم يكن آثمًا فيما خرج عنه، ولم يكن مجحفًا في حق ورثته.

ولو أن الورثة كانوا أقوياء في إيمانهم مثل قوة مورثهم في إيمانه بالله حين خرج عن ماله كله في سبيل الله لرحبوا بما فعل:

---

(١) صحيح البخاري، برقم ٢٧٤٢.

لأنهـم أيضا مطالبـون بالإنفاق في سـبيل الله والمصلحة العامة بحيث تتوفر أسباب القوة والمنعة للأمة.

ولكـن الوقـوف بالوصية عند حـد الثلث اسـتهدف عدم إغضـاب الورثـة- على حسـب الطبيعة البشـرية- في لحظة حرجة بالنسـبة للمورث، وهي لحظـة الضعف في نهاية أمره ولحظة توديعه من حياة الدنيا إلي حياة القبر.

ولم يستهدف التحديد بالثلث وعدم الزيادة عليه- كما جاء فـي الحديث- المحافظة على الثراء الموروث ليكون مقدمة لنمو جديد، فيه يتحول الميراث إلى تكديس فيما بعد، فالأفضل في نظر الإسـلام أن يسـعى الإنسان لإنشاء المال وتحصيله من أن يرثه ويحيا في ظله.

والإسـلام إذن- بنظامـه المالـي فيما أوجبـه ورغب فيه، وحرَّمـه وطلب تجنبـه في التصرفـات الماليـة، وفيما أصل عليه ما أوجب وطلب أو حرَّم ودعا إلى تركه- استهدف بقاء منفعة المال شركة بين أفراد المجتمع، بحيث لا يصل أمرها إلـى تكديس فـي يد قلة، وحجْـبٍ عن الكثرة كمـا في نظام الرأسـمالية، بحيـث لا يسـتدعي الأمر إلى إعـادة توزيع من جديـد تحقيقا لمعنى العدل ورفعا للظلم والغبن، كما تطلب الاتجاهات الاشـتراكية، وكان الإسلام أفضل وأحسن وأوفي منها نظاما.

## الحرية الفردية:

و(الحرية الفردية) سواء في التفكير، أم في السياسة أم في المال كانت من الآثار المهمة التي ترتبت على نجاح عصر النهضة الأوروبية، وهي تعتبر بحق رد فعل لأوضاع القرون الوسطى في هذه المجالات الثلاثة.

وهذه الحرية الفردية، وأهمية الاحتفاظ بها، والعناية بأمرها هي التي حملت على قيام الثورات في أوروبا وأمريكا الشمالية بعد ذلك، وهي التي بقيت هدفًا لتلك الثورات، ومحورًا تدور حوله حياة شعوبها بعد نجاحها.

ورد الفعل يصحبه عادة شيء من الغلو في استخدامه وتطبيقه، ولذا نرى الحرية الفردية التي تمخضت عنها النهضة الأوروبية، وفعلت فعلها في الثورات التي بعدها ـ قد فرضت نفسها على جميع جوانب الحياة في المجتمعات الأوربية، والأميركية التي تعرف الآن بالمجتمعات الغربية.

-ففي جانب التفكير: لم تقف حرية الفرد فيه عند حد خلق فلسفة تمجد الإنسان، وتعتز بخالقيته، وتطلب المحافظة على استقلاله، على نحو ما تتجه الفلسفة المثالية التي سادت القرن الثامن عشر.

بل جدَّ نوع آخر من الفلسفة ينكر الله ويطالب بمطاردة الدين، وهو الفلسفة اللادينية.

وجدَّ نوع ثالث يتجه إلى إلغاء اعتبار أي مذهب فكري لا

يكون واقعيًا، يؤيده الحس وتسنده التجارب. وهو ما يعنى بالفلسفية الحسية.

وهذا المذهب الحسي مع أنه نتيجة الحرية الفردية في التفكير، فإنه مهد لتبرير الاستعمار الأوروبي الذي ساد القرن التاسع عشر، ثم لإحياء الشعوبية في السياسة الأوروبية بالنسبة للمستعمرات والشعوب التي خضعت لولايتها.

وأصبح منطق الحرية الفردية الذي كان يحتم استقلال الإنسان ورفع الوصاية عنه في مواجهة الدين يبرر من جديد وجود الوصاية من الإنسان الأوروبي على الإنسان الإفريقي أو الآسيوي لمنفعة خاصة.

-وفي الجانب السياسي: خلقت الحرية الفردية فكرة النقد الحر لنظام الحكم، وللقوانين التي تحكم المجتمع. وهيأت لإيجاد رأي عام سياسي تبلور فيما يسمى بالنظام الديمقراطي، ويتكون من ثلاث سلطات مستقل بعضها عن بعض: السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والسلطة التنفيذية، ومهمة السلطة التشريعية التشريع والرقابة على التنفيذ في الأجهزة الحكومية التي تكوِّن السلطة التنفيذية، أما السلطة القضائية فمهمتها تطبيق القانون، والحفاظ على دستورية الحكم.

واعتبرت الثورات الأوروبية والأمريكية أن في هذا النظام (الديمقراطية) الضمان الكافي لتمتع الفرد بحريته

السياسية في الرأي، والقول والنقد بصفة عامة، وضمانًا كافيًا أيضًا للفصل فيما يؤدَّى له من خدمات عن طريق الدولة وفي تقييم المشروعات التي تقدمها الدولة في هذا السبيل.

-وفي الجانب المالي: ضمنت الحرية الفردية لصاحب المال حرية الاستغلال بدون تحديد لحد أعلى في الاستثمار أو في التملك الفردي، وضمنت له حرية التوسع في الأراضي الزراعية ووسائل استثمارها، وحرية إقامة المصانع وملكية الأسهم فيها، وحرية تأسيس الشركات وتوجيهها في أي قطاع وبأي عدد، كما ضمنت له حرية تحديد الأجور والخدمات التي تمنح للعاملين في أي قطاع من قطاعات الاستثمار المالي.

## وظيفة الدولة:

والدولة وجهازها التنفيذي في خدمة الفرد وحريته، وسيادة الدولة ليست بالنسبة لأفراد المجتمع، وإنما في مواجهة دولة أخرى أجنبية عنها، والدولة لا تتدخل في حرية الفرد، وإنما تصون هذه الحرية وتحفظها، فهي في الأساس نظام خدمات، وليست نظام إنتاج. وتترك للأفراد حرية المنافسة، وحرية النشاط للحافز الفردي.

ومجموع هذه الجوانب الثلاثة: وهي: التفكير، والسياسة، والمال ـ على نحو ما توحي به الحرية الفردية ـ يكوِّن ما يسمي بالنظام الديمقراطي في عرف الغربيين.

فالنظام الديمقراطي هو نظام للدولة والحكم يستوحي مبادئه وقوانينه من الحرية التي هي للفرد أصلاً، ويجب أن يتمكن من ممارستها كما استهدفتها الثورات الأوروبية والأمريكية منذ النهضة الأوروبية.

ونتيجة لهذه الممارسة فإن:

-الدولة لا تفرق بين الأفراد: بسبب الدين، أو اللغة، أو الجنس، أو اللون.

-الدولة تصون الملكية الفردية، وتحافظ على الحرية الشخصية، وحرية العبادة.

-الدولة لا تتدخل في حرية النشر وحرية الصحافة، وحرية الإذاعة، وحرية وسائل الإعلام، وحرية الأحزاب، وإعلان الاستنكار أو التأييد.

ودستور النظام الديمقراطي ـ كي يصون وجود الفرد وحريته من أي مساس ـ يكل إلي القضاء وحده الفصل فيما يطلب من الأفراد سواء من السلطة التنفيذية أو من الهيئات أو الأفراد الآخرين.

ولذلك يُعنى باستقلال القضاء تمام العناية؛ لأنه في نظره صمام الأمان في بقاء النظام الديمقراطي نفسه.

## الغلو في ممارسة الحرية الفردية:

وأصبحت جوانب الحرية الفردية الثلاثة ـ في التفكير والسياسة، والمال ـ في النظام الديمقراطي مرتبطا بعضها ببعض تمام الارتباط ليس ارتباطًا فكريًا ونظريًا فحسب،

وإنمـا قبلـه ارتبـاط مصلحـي أو ارتبـاط منفعـة مادية في العلاقـات : فأربـاب الفكـر والقلم، أصبحـوا يدافعون عن السياسة أو صاروا محترفي سياسة، ويدافعون عن الماليين وأصحاب رءوس الأموال.

وأصبح رجال السياسـة يدافعون عن الماليين وأصحاب رءوس الأموال، وكذلك عن أرباب الفكر والقلم.

وأصبـح رجال المـال يؤيـدون بمالهم أرباب السياسـة والفكر علي السواء.

وأصبـح إمعانًا في هذا الترابط أن أصحاب المال في هذا النظام الديمقراطي هم رجال السياسة، ورجال السياسة هم أصحاب المال.

وربما كان أيضًا أصحاب المال هم أصحاب دور النشـر والإعلام، وهم من طريق غير مباشر بالتالي أصحاب الفكر والقلم، كما يوجد الآن فعلاً في بلاد الديمقراطية الغربية، ففي أمريكا الشمالية مثلاً أصحاب الشركات والصناعات يساهمون في دور النشر ووسائل الإعلام بحيث تكون لهم السيطرة في توجيهها، وهم أنفسهم قد يكونون أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي.

وفكرة إنشـاء مجلسـين للتمثيل السياسـي فـي النظام التشـريعي قصد منه حفظ التـوازن بين أصحاب المال ومن عداهم من غير الماليين في تشريع القوانين ومراقبة التنفيذ في الجهاز الحكومي.

وربما قصد منه بالأحرى إعطاء الضمان لأصحاب المال في أن تبقى لهم حريتهم الفردية مكفولة في وسائل الاستثمار، وفي التملك والتوسع في الملكية، وتحديد الأجور للعاملين في مصانعهم وشركاتهم ومزارعهم.

ولم يكن الارتباط على هذا النحو في هذه الجوانب الثلاثة: الفكرية، والسياسية، والمالية ـ استطرادًا لتطبيق الحرية الفردية فيها، على نحو ما توحي النظرية؛ لأن المفكر في هذا النظام الديمقراطي عندما يفكر ويوجه بتفكيره، إنما يفكر ويوجه بتفكيره تأييدًا لهذا النظام في مواجهة ما سبقه من نظام، وفلسفة هذا النظام، وهو فيما يفكر ويوجه سيخاصم القديم من التفكير.

وهنا نعيد القول مرة أخرى: لو كان هناك إيمان بالله في القلوب لما كان صراع، فرسالة الله هي التي تنصح وتحذر من الوقوع تحت فتنة المال وإغرائه، على نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَأَوْلَٰدُكُمْ فِتْنَةٌۚ وَٱللَّهُ عِندَهُۥٓ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿١٥﴾ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ مَا ٱسْتَطَعْتُمْ وَٱسْمَعُوا۟ وَأَطِيعُوا۟ وَأَنفِقُوا۟ خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِۦ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٦﴾ إِن تُقْرِضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ﴾ (التغابن: ١٥-١٧)

وينتهي غالبًا الصراع بين من يملك المال ومن لا

يملكه بثورة الذين لا يملكون على الذين يملكون، فإن هم انتصروا لم يزل يراود نفوسهم الحقد عليهم والميل إلى الانتقام منهم، ويبدو ذلك فيما يتخذونه من تدابير ضدهم بأي اسم وتحت أي عنوان، وطبعًا هو عنوان له بريق يدفع إلى قبول تلك التدابير لدى الرأي العام المحلي.

واحتكار المال بين فئة قليلة كأحد الملامح أو الآثار والنتائج التي تحدد طابع الرأسمالية هو في الواقع الظاهرة التي تجر إلى الظواهر الأخرى التي يتكون من مجموعها هذا الطابع، فعن هذا الاحتكار تكون السيطرة في مجال السياسة على الحكم وفي مجال التفكير والتوجيه.

# الفهرس


-تقديم : أ.د / محمود حمدي زقزوق .......... ٣

- اتجاه الإسلام : رسالة الإنسان على الأرض .......... ١٠

-إعداد الإنسان في طبيعته للرسالة .......... ١٥

-أصول النظرة الإسلامية إلى المال .......... ١٩

-المال ينطوي على الفتنة .......... ٢٠

- دفع إغراء المال وفتنته .......... ٢٦

- التعويض عن الإنفاق .......... ٢٨

- سبيل الله هو المصلحة العامة .......... ٣٠

- الاحتياط في وسائل إنماء المال .......... ٣٨

- المال ملك لله والإنسان مستخلف عليه .......... ٦١

- مدى حرية الإنسان في التصرف في المال .......... ٦٩

- الوجه الأول : في إنفاق المال .......... ٧٢

-الوجه الثاني : في جمع المال وإنمائه .......... ٨١

-الوجه الثالث : أداء الإنسان فيما استخلف عليه يقوم على الاختيار ٨٣

- فطرة الله التي فطر الناس عليها .................. ٩٤
- ليس في المال في الإِسلام تبرعات على الحقيقة ٩٨
- منطق الرسالة الإِسلامية .................. ١٠٤
- ملخص النظرة الإِسلامية للمال.............. ١٢١
- نظام الإِرث ............................. ١٢٧
- مميزات الاتجاه الاجتماعي الإِسلامي ........... ١٣٠
- حديث سعد بن أبي وقاص .................... ١٣٤
- الحرية الفردية ........................... ١٣٦
- وظيفة الدولة ............................ ١٣٨
- الغلو في ممارسة الحرية الفردية.............. ١٣٩